دراسات

في الاقتصاد والتجارة

مجلة علمية محكمة

المجلد الرابع والعشرون — 2005

○ **المقالات والبحوث**

□ الصناعة في ليبيا بين المتطلبات الإدارية والدولة والإدارة الاستراتيجية .

د . عبدالجليل ادم المنصوري

□ التنشئة السياسية وتغيير الاتجاهات نحو دور المرأة : دراسة تحليلية لصورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية .

د . امال سليمان العبيدي

□ أهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة لاكتشاف مشاكل القياس .

د . فتحي صالح بوسدرة — د . عبدالمنعم محمد بحيري

□ البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس " الدوافع ، الصعوبات ، ومقترحات التطوير "

د . ميكائيل إدريس الرفادي — أ. أماني عبدالحفيظ الكاديكي

○ **عرض الكتب**

□ تحليل القوائم المالية : مفاهيم ، أساليب وأدوات ، مجالات تطبيقية .

د . الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

○ **الملخصات**

□ تغيرات سعر النفط والاقتصاد الليبي : وجهات نظر الخبراء الليبيين .

د . إدريس عبدالحميد الشريف — د . بروس بورتون

□ الهيكل المالي ، النظرية والممارسة : استطلاع الشركات الليبية .

د . فاخرمفتاح بوفرنة — د . كنياتا بان قاسا — د . لين هود كينسون

○ **دليل رسائل الماجستير**

تصميم الغلاف : صلاح الغلاي

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث بكلية الاقتصاد

جامعة قاريونس ــ بنغازي ــ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



دراسات

في الاقتصاد والتجارة

Subscription	الاشتراك
2LYD for Individuals ($2)	2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions ($3)	3 دنانير ليبية للمؤسسات

Payable to:
Journal of Dirasat (in Economics and Business)
Research Office, Faculty of Economic
University of Garyounis
Benghazi P.O.Box 1308
Great Socialist Peoples Libyan Arab Jamahiriya.

ترسل قسيمة الاشتراك باسم **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
مرفقة بقيمة الاشتراك .
مكتب البحوث – كلية الاقتصاد – جامعة قاريونس
بنغازي ص . ب 1308
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس ، بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولاتمثل وجهة نظر هيأة التحرير أو جامعة قاريونس .

رئيس التحرير

أ. د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

أعضاء هيأة التحرير

أ. د. فتحي صالح بوسدرة
أ. د. سالم إسماعيل الحصادي
أ. د. علي سعيد علي
د. فيصل سالم الكيخيا

أمانة سر المجلة

بسمة محمد الزاوي

الهيأة الاستشارية

أ. د. محمود محي الدين بادي
أ. د. بن عيسى أحمد حودانه
أ. د. علي محمد شمبش
د. إبراهيم صالح الرفادي

المجلد الرابع والعشرون لسنة 2005 ف

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي مجلة أو مطبوعة أخرى.

2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نشرنفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

3. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية . كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .

4. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .

5. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه وكذلك البحوث التي ألقيت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة .

6. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه - بهذه الكيفية (1)- وتكتب قائمة بالهوامش في أخر البحث.

7. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي .

8. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .

9. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أوfloppy) محتوية على البحث ، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .

10. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريباً) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها .

11. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وتقبل البحوث والدراسات وفقا للشروط التالية :

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي مجلة أو مطبوعة أخرى.

2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نشرنفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

3. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية . كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .

4. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .

5. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه وكذلك البحوث التي ألقيت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة .

6. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه - بهذه الكيفية (1)- وتكتب قائمة بالهوامش في أخر البحث.

7. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقا لمنهج البحث العلمي .

8. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .

9. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أو floppy) محتوية على البحث ، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .

10. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريبا) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها .

11. يعد الباحث ملخصا لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصا باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن

كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه .

12 . يكتب الباحث أو المؤلف أسمه ثلاثيا وجهة عمله .

13. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها ، وتُعرض البحوث على إثنين من المقيمين في مجال الاختصاص ، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم ، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة .

14. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه .

15. البحوث والدراسات المقدمة والغير مقبولة للنشر لاتعاد لأصحابها ، وكذلك ملاحظات المقيمين .

16. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس .

17. يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة .

المراسلات : باسم رئيس تحرير مجلة " **دراسات في الاقتصاد والتجارة** "
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة قاريونس .
ص. ب 1308
هاتف :00218 – 61 – 2240736
فاكس : 00218 – 61 – 2240736
بريد إلكتروني : E-mail: Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

المحتويات

المقدمة

○ المقالات والبحوث

❑ الصناعة في ليبيا بين المتطلبات الإدارية والدولة والإدارة الاستراتيجية 1
د. عبدالجليل آدم المنصوري

❑ التنشئة السياسية وتغيير الاتجاهات نحو دور المرأة : دراسة تحليلية لصورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية 18
د. أمال سليمان العبيدي

❑ أهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة لاكتشاف مشاكل القياس 36
د. فتحي صالح بوسدرة د. عبدالمنعم محمد بحيري

❑ البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس " الدوافع ، الصعوبات ، ومقترحات التطوير " 47
د. ميكاييل إدريس الرفادي أ. أماني عبدالحفيظ الكاديكي

○ عرض الكتب

❑ تحليل القوائم المالية : مفاهيم ، أساليب وأدوات ، مجالات تطبيقية 73
د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

○ الملخصات

❑ تغيرات سعر النفط والاقتصاد الليبي : وجهات نظر الخبراء الليبيين 79
د. إدريس عبدالحميد الشريف د. بروس بورتون

❑ الهيكل المالي ، النظرية والممارسة : استطلاع الشركات الليبية 80
د. فاخر مفتاح بوفرنة د. كنبانا بان قاسا د. لين هود كينسون

○ دليل رسائل الماجستير

في ذمـــّةِ الـــلّه

تتقدم هيأة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة وأعضاء هيأة التدريس بالكلية بأحر التعازي في وفاة المغفور لهما فقيدي الكلية الدكتور يونس حسن الشريف والأستاذ عبدالرحمن إبراهيم العقيلي راجين من الله العلي القدير أن يتغمدهما بواسع رحمته وأن يسكنهما فسيح جناته . لقد كان الفقيدان مثالاً للبذل والعطاء وقدوة للإخلاص والوفاء طيلة فترة عملهما بالكلية .

" تدمع العين ، وتحزن القلب ، ولا نقول إلا ما يرضي الرب عز وجل " .

(إنا لله وإنا إليه راجعون)

هيأة التحرير

مقدمة العدد

يسرنا أن نسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة " **دراسات في الاقتصاد والتجارة** " المجلد الرابع والعشرون لسنة 2005 ف ، الذي يتضمن عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر عام 2006 ، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية . كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها اعتباراً من 2005.7.1ف ، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الإطلاع على الموضوعات التي تم بحثها .

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية ، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة ، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وأخيرا ، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية وغيرها من دول العالم .

والله ولي التوفيق

" هيأة التحرير "

مقدمة العدد

يسرنا أن نسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة **" دراسات في الاقتصاد والتجارة "** المجلد الرابع والعشرون لسنة 2005 ف ، الذي يتضمن عدداً من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر عام 2006 ، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية . كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها اعتباراً من 2005.7.1ف ، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الإطلاع على الموضوعات التي تم بحثها .

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية ، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة ، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وأخيراً ، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية وغيرها من دول العالم .

والله ولي التوفيق

" هيأة التحرير "

المقالات والبحوث

الصناعة في ليبيا بين المتطلبات الإدارية والدولة والإدارة الإستراتيجية

أ.د عبدالجليل آدم المنصوري
أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد- جامعة قاريونس

المقـدمة

قـال بعـض السـلف الصـالح مـن أمتنـا كلمـة حكيمـة ، يجـب أن يعيهـا النـاس ويلتزموا بموجبها ، وهي من كان يومه مثل أمسه فهو مغبون ، ومن كان يومه شرا من أمسه فهو ملعون . ومعنى هذا أن الإنسان ينبغي أن يجتهد دائما أن يكون يومه خيرا من أمسه ، وغده خيرا من يومه ، وأن يكون في حالة ترق مستمر ، لا في حال هبوط وانحطاط ، ولا في حال توقف وجمود .

وتعيش الدولة الحديثة مرحلة من التطور والانطلاق ، فرضها التقدم العلمي والتقني ، والتطوير الاجتماعي الذي انعكس على كافة أنشطة الدولة ، الأمر الذي أدى إلي اتساع نطاق عمل الدولة ، حتى امتد إلي ميادين وقطاعات متعددة كالصناعة ، والتجارة والعمل ، والإسكان، والخدمات الأخرى . وبناء على ذلك ، وصفت الدولة المعاصرة بأنها دولة الإدارة التي تسعى – جاهدة – من أجل تحقيق رفاهية المواطن ورخائه في شتى المجالات . وقد فرض ذلك على الدولة الحديثة أن تكون قوية ومتقدمة ، لتكون قادرة على مواجهة التحديات التي أوجدها التطور .

وعليه ، فإننا نناقش في هذه الورقة معنى الإدارة ومتطلباتها ، وتوضيح مفهوم التخلف والتطوير مع إبراز سلبيات الإدارة الحالية ، وكذلك العروج على مفهوم توسيع قاعدة الملكية، والخطوات اللازمة لدعم الصناعة المحلية ، بالإضافة إلي تبيان أهمية وجود أمانة للصناعة ، وإبراز مفهوم الدولة والإدارة الإستراتيجية . كل ذلك بهدف تفهم حاضر الصناعة من ناحية، واقتراح الحلول للمشاكل التي قد تواجهها ، في ظل الدولة وما تلعبه من دور هام على مستوى الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى .

مفهوم الإدارة وتعريفها :

إن الإدارة موجودة منذ القدم ، ولكنها لم توضع في شكل علم بذاته له نظرياته وتطبيقاته إلا حديثاً . ويشعر الإنسان بأهمية الإدارة عندما يفتقد شيئاً معيناً مثل الذهاب إلي مقابلة مسؤول ما ، ويقال له أنه غير موجود !! أو الذهاب إلى عيادة صحية لموعد مع طبيب مختص ، ويقال له إن الطبيب لم يحضر!! ، أو أن ينقطع التيار الكهربائي دون سابق إنذار! وغير ذلك من الأمثلة التي تبرز وجود خلل ما . ويسأل الإنسان نفسه ما الذي حصل ؟! ما هو الشئ الذي تسبب في كل ذلك ؟! والإجابة - بطبيعة الحال- تتمثل في أن الأمر الذي نبحث عنه هنا هو الإدارة .

تعريف الإدارة :

لا يوجد تعريف واحد محدد للإدارة ، بل توجد عدة تعاريف [1] منها على سبيل المثال ما يلي :

- الإدارة هي عبارة عن عملية التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات، في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة ، بهدف تحقيق هدف محدد سلفا .
- الإدارة هي عبارة عن عمل القيادة التنفيذية في المنظمة .
- الإدارة هي عبارة عن جميع الواجبات والوظائف التي تخص المنظمة، من حيث تمويلها ووضع السياسات وتوفير المعدات، وتكوين الإطار التنظيمي ، واختيار الأفراد العاملين .
- الإدارة هي عبارة عن العمل مع ومن خلال الأفراد، لتحقيق أهداف منشودة .

من خلال هذه التعاريف السابقة ، يمكن القول أن الإدارة هي :

عملية سياسية ، لأن النظام الإداري في مجمله يمثل ثقلا سياسيا كبيرا ، يؤثر ويتأثر في ذات الوقت بالتوجهات السياسية.

عملية اجتماعية ، لأنها تهدف إلي بناء مؤسسات ونظم فاعلة تتصل جذورها بالمفاهيم والقيم الإيجابية للبيئة ، تتأثر بالواقع الاجتماعي ومؤثرة فيه بغية تحقيق آفاق أفضل للمجتمع .

عملية اقتصادية ، تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة .

عملية ثقافية ، لأنها تهدف لتنمية القدرات وفق منهج متكامل محدد .

عملية فنية ، لأنها تستثير بروافد متعددة من العلوم والمعارف، في تنمية وإثراء قدرات وإمكانيات النظام الإداري .

وفوق كل ذلك، نجد أن الركيزة الأساسية للإدارة هو العنصر البشري ، ذلك الإنسان الذي يكوّن ذلك النظام ، فإذا ما استغنينا عنه تصبح العناصر الأخرى دون معنى ، رأسمالا غير نافع ، وأبنية خالية لا حياة فيها، وعملا ورقيا غامضا لا يمكن فهمه ، وقوانين لا يمكن تطبيقها.

الإدارة والتغيرات البيئية :

يجب على الإدارة ألا تغفل التغيرات البيئية المختلفة ، بل أن تأخذها في الحسبان . ولعل من بين التغيرات ما يلي :

- ضخامة منظمات الأعمال ، وامتدادها الجغرافي داخلياً وخارجياً ، يفرض على الإدارة التعمق في ممارسة الوظائف الإدارية بالأساليب العلمية المتطورة .
- النمو السريع في التكنولوجيا ، يفرض على الإدارة زيادة كفاءة الأداء والتخطيط لاستخدام التكنولوجيا بالطريقة المثلى .
- التوسع في إنشاء المنظمات المتعددة الجنسيات ، يفرض على الإدارة نمطاً مغايرا لعملية القرارات الإدارية .
- التغيير السريع لمكونات البيئة الداخلية للمنظمة ، يفرض على الإدارة الممارسة الإدارية الفاعلة لإحداث التغييرات التنظيمية المطلوبة . لا بل استوجب الأمر، ضرورة التنبؤ بهذه التغييرات لوضع الإستراتيجيات والخطط، لإحداث التغيير التنظيمي لتأمين توازن التنظيم .

متطلبات العمل الإداري

لا شك أن المنظمات تقوم في ممارستها لأعمالها على أساسيات أربع ، تعرف بالميمات الأربع (4 MS) وذلك كحد أدنى لممارسة العمل الإداري ، وهي :

1- المواد الخام (Materials) وذلك من حيث توافرها بالجودة المناسبة .
2- القوى العاملة (Manpower) وذلك من حيث المهارة والخبرة وكفاءة الأداء .
3- رأس المال (Money) وذلك من حيث توافره بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.
4- التكنولوجيا (Machineries) وذلك من حيث توافرها والمحافظة عليها وصيانتها.

ولكي تؤمن الهيئة الإدارية تحقيق الأهداف التنظيمية بنوع من الكفاءة والفاعلية ، وتضمن حسن استخدام الإمكانيات المتاحة ، وصولاً لتحقيق الأهداف المحددة سلفاً ، فإن الإدارة تستند في ذلك على جملة من العوامل هي :

1- ضرورة توافر العنصر البشري الكفؤ المتعدد الاختصاصات والمتنوع المهن ، والذي تتوافر فيه مواصفات التحصيل العلمي المتخصص ، والخبرة العملية الكمية والنوعية، وهذا النوع من العنصر البشري العامل له فوائده على العمل والعلاقات العمالية .
2- القوانين واللوائح والأنظمة والإجراءات والقواعد والتعليمات المنظمة للعمل .
3- الهياكل التنظيمية ، وإعداد الملاك الوظيفي للهيكل التنظيمي المعتمد، تمهيداً لإعداد ملاك القوى العاملة المسؤول عن تسيير دفة العمل بالمنظمة .
4- استخدام الأدوات الإدارية التي يعتمد عليها في مزاولة الأعمال الإدارية بالمنظمة والاستفادة منها ، ومن هذه الأدوات الفاكس ، والهاتف وأجهزة الحاسوب ...الخ .

مهمة إدارة المنظمة

تعتبر مهمة الإدارة في غاية التعقيد والصعوبة ، نظراً لارتباط المنظمة بمجموعة من العلاقات مع أطراف تساهم بتأثيرات عدة على أداء المنظمة ، ومقدرتها على البقاء والاستمرار، فالإدارة تعمل على إحداث التوازن بين أهدافها وأهداف هذه الأطراف وبشكل مستمر .

ويمكن تبيان هذه الأهداف لهذه الأطراف كما يلي :

1. أهداف أصحاب المنظمة ، وهذه تتمثل في :

- تحقيق أكبر عائد ممكن لرأس المال المستثمر (أو العائد المعقول) .
- بقاء ونمو المنظمة من خلال رفع كفاءة الإدارة ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية .
- الحفاظ على الصورة الذهنية Image الجيدة للمنظمة لدى كافة الأطراف .
- تأمين الولاء الدائم لأفراد التنظيم تجاه المنظمة .
- لعل أهم هدف للمنظمة هو إيجاد العملاء (الزبائن) ، أو ما يعرف مجازاً بشراء الزبائن .

2 .أهداف المستهلك (الزبون) ، وهذه تتمثل في توفير السلع والخدمات بالأسعار التي تتناسب وقدراتهم الشرائية ، وبشكل - نسبياً - مستمر ، وبالجودة المناسبة .

3 .أهداف المورد ، وهذه تتمثل في كون المورد ينظر إلى المنظمة كمصدر لإيراداته ، وهو يتنافس مع موردين آخرين لضمان استمرار هذا المصدر ، وفي المقابل تسعى المنظمة إلى تنويع مورديها ، بعيداً عن مخاطر التركيز على مورد واحد فقط أو إثنين . وفي ظل هذه المعادلة المتناقصة تقع على عاتق المنظمة مهمة تحقيق أهداف مورديها، لضمان سير عملياتها الإنتاجية دون توقف .

4 .أهداف أفراد المنظمة ، وهنا نقول أن الأفراد العاملين بالمنظمة يسهمون بصورة مباشرة في تحقيق أهداف المنظمة ، وينقسم الأفراد إلى مديرين على مختلف مستوياتهم الإدارية ، والأفراد الذين يتولون عملية التنفيذ . وتأمين ولاء العاملين على مختلف مستوياتهم الإدارية والمهنية والوظيفية في غاية الأهمية، من أجل تحقيق العمل الجماعي، ودرءا للصراع الذي قد ينجم بين الأفراد .

فعلى الإدارة تحمل مسؤولياتها تجاه أفراد التنظيم ، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- الحصول على كافة الضمانات المتعلقة باستقرارهم ، من خلال تخطيط المسار الوظيفي لكل فرد يعمل بالمنظمة .
- توفير وتأمين كافة الضمانات الاجتماعية والاستشفائية للفرد .
- تحقيق مبدأ العدالة في الأجور بحيث تتناسب مع سلطة ومسؤوليات كل فرد .
- تحقيق إشباع الحاجات للأفراد ، وأن يترجم نظام الحوافز هذا التوجه .

5 .أهداف المجتمع ، وهذه تتمثل في حسن استغلال الموارد الاقتصادية والمادية والإنسانية المتاحة في المجتمع ، والمساهمة في نمو الدخل القومي كهدف اقتصادي. لذا، يتوجب على المنظمات أن تسعى –باستمرار- نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

التخلف الإداري والتطوير الإداري

يقصد بالتخلف الإداري مجموعة من الإنجازات الضعيفة وغير المتوازنة ، التي تسير ببطء ، الأمر الذي يبعدها عن اللحاق بغيرها . وللتخلف الإداري علامات منها تضخم الجهاز الإداري ، ونقص في الكفاءة الإدارية وضعف القيادات ، وعدم وضوح الأهداف ، وشيوع الروتين والازدواجية والتداخل في الاختصاصات واللامبالاة ...الخ .

أما التطوير الإداري فهو يعبّر عن عملية الانتقال من الوضع المتخلف بما فيه من علل ومشاكل ، إلى وضع أفضل وفي وقت نسبياً قصير . فالتطوير الإداري يقصد به تحديث النظم والأساليب الإدارية التي من شأنها الارتقاء بمستوى الأداء من جانب ، وتحسين كفاءة وإمكانيات الأجهزة الإدارية من ناحية أخرى . ونجد بذلك أن بعض المواقف السلبية لم يعد هناك ما يبررها أمام التطوير الإداري الذي لا يتوقف، فهو تطوير شامل في الأساليب

والوسائل والإجراءات والتقنية ، الأمر الذي يتطلب ضرورة التسلح بالجديد ، وعدم الركون إلي الخبرة والمؤهل العلمي الساكن . والهدف من وراء ذلك :

- تحسين الأداء عموماً .
- تنمية الموارد البشرية بوضع نظم التدريب المتكاملة .
- تحديث الهياكل التنظيمية وتصنيف وتوصيف الوظائف .
- بناء قواعد معلومات إدارية واستغلال التكنولوجيا المتطورة .
- إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة لمختلف أنشطة العمل .

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الأخذ في الاعتبار الأمور التالية :

- اختيار كفاءات إدارية جيدة .
- وضع السياسات الواضحة .
- تأمين توافر الموارد المادية والبشرية ، واستخدامها استخداماً أفضل .
- الاهتمام بالتدريب والتحفيز، بغرض الحث والدفع على العمل .
- العمل على نشر الوعي الإداري من خلال الدورات التدريبية ذات العلاقة.
- تطوير وتحديث الأنظمة الإدارية والمالية والفنية ذات العلاقة بطبيعة العمل.
- ضرورة تبسيط الإجراءات الخاصة بالعمل .

واقع الصناعات الليبية وسلبيات الممارسة الإدارية

يعاني واقع الصناعة في ليبيا من جملة من الصعاب والمشاكل التي أوردتها الكثير من الدراسات العلمية [2] في هذا المجال ، وأبرزتها التقارير الرسمية للدولة من خلال أجهزتها الرقابية . والحقيقة أنه يمكن تلخيص هذا الواقع وما تبعه من ممارسات إدارية سلبية، من خلال مناقشة النقطتين التاليتين :

أ) واقع الصناعات الليبية :

يتسم هذا الواقع بما يلي :

1 .على الرغم من أن العالم من حولنا يعج بالكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات، التي تؤكد أهمية الإدارة الحديثة ، إلا أن أكبر معوق لنجاح الإدارة في منظماتنا الصناعية هو عدم اعترافنا بأهمية الإدارة، وربما قيل عندما تقلل من قدرات عدوك يهزمك، وقد قللنا من أهمية الإدارة فهزمتنا!

2 .عدم تفهم معنى القيادة الإدارية المعاصرة ، والتمسك بالسلطات التقليدية في القيادة والمتمثلة في سلطتي الثواب والعقاب والسلطات المالية ، مع العلم أن القيادة الإدارية الواعية هي التي تمارس تأثيراً على الجهاز الإداري، ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية .

3 .غياب التذوق الإداري في ممارسة العملية الإدارية ، والتذوق الإداري هو عبارة عن الفهم الصحيح لأصول علم الإدارة أولاً، ثم التصرف والتعامل مع المرؤوسين على اختلاف مستوياتهم وشخصياتهم بالأسلوب المناسب ، البعيد عن الجفاف في التعامل مع الغير والقسوة في اتخاذ القرارات .

4 .غياب التفكير الإيجابي والتخطيط الإستراتيجي ، أو ما يعرف بالعمى الإستراتيجي لدى المنظمات. وغياب التفكير الإيجابي في المنظمات هو نتيجة لقصور القيادة، ذلك أن التفكير الإيجابي لدى القيادي، يتأتى من المهارات النفسية والاجتماعية المتمثلة في فهم ذاته وذوات الآخرين ، والحصول على قبول الآخرين واعترافهم به كقيادي إداري ناجح .

وغياب التخطيط الإستراتيجي جاء من عدم رؤية الفرص المتاحة في البيئة أو تقديرها (تطور تكنولوجي ، تغير ذوق المستهلك...). وعدم رؤية المخاطر البيئية أو تقديرها (انخفاض في الطلب ، ظهور منافسين جدد ..) وعدم رؤية نقاط القوة التي تميز المنظمة أو تقديرها (زيادة كفاءة الآلات ، ارتفاع الروح المعنوية ..) وعدم رؤية نقاط الضعف التي تهدّد المنظمة أو تقديرها (نقص المهارات الفنية ، انخفاض الروح المعنوية...) .

5 .إغفال أهمية التدريب في عصر يتسم بسرعة التطوير واستحداث المعارف. لذا، يتوجب النهوض بكيان التدريب ، وأن يوضع في مقدمة اهتمامات الإدارة . فنحن في أمس الحاجة إلي شئ مختلف لما يدور حولنا الآن في الإدارة الممارسة ، التي كادت أن تفقد معناها من فرط التباطؤ في مجريات تطويرها، حتى أوشكت أن تتوقف عن العطاء والتطوير النابع من واقع البيئة العربية .

6 .عدم تفهم السلامة العمالية والأمن الصناعي ، وعدم الاهتمام بالصيانة على مختلف أنواعها ، الأمر الذي انعكس في عدم الاستفادة من أنشطة السلامة والأمن الصناعي في رفع كفاءة الأداء وتقليل حوادث وإصابات العمل ، وكذلك عدم المحافظة على العدد والآلات والأجهزة والمباني، من خلال برامج الصيانة المختلفة.

7 .عدم الوعي والاهتمام باحتساب كلفة وحدة الإنتاج ، الأمر الذي قاد إلي عدم السيطرة على التكاليف من ناحية ، وربما ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى، وعدم القدرة على احتساب الأرباح أو الخسائر بشكل دقيق .

8 .عدم التمشى مع ما يعرف بانفجار المعلومات الذي أوجد ما يعرف بالإدارة العكسية Reverse Management ، حيث ينتقل البائع إلي المستهلك ، والمدير إلي المرؤوس وذلك عبر الهاتف ووسائل التكنولوجيا المتاحة المختلفة . وهذا الانتقال الذي يتم من خلال استدعاء الطالب للمطلوب ، وليس المبادرة من المطلوب للطالب ، حيث يبادر المستهلك باستدعاء رجال التسويق إلي منزله عبر الهاتف وعبر محطات إلكترونية ، ليعقد صفقة تتم دون مصافحة!! فكأن الإدارة العكسية هنا تتم عن بعد Tele -Reverse Management هي إحدى خصائص العصر الحديث الذي نعيشه الآن .

9 .عدم استغلال التكنولوجيا المتاحة استغلالا أمثل ، حيث تشير معظم الدراسات والأبحاث والتقارير ذات العلاقة، إن أفضل حال هو استغلال 35% بل ويتدنى ذلك إلي 10% في بعض المنظمات الصناعية ، ويفسر ذلك وجود مشكلة إدارة ، فليست كل مشاكلنا نقصا

في الموارد، ولكن جزءا منها هو عجز إدارة هذه الموارد . وعندما نتحدث عن الإدارة هنا ندرك أن الإدارة بكل أنواعها وفي مقدمتها إدارة الموارد المتاحة ، سواءً كانت هذه الموارد بشرية أم مادية ، وسواءً كانت آلاتٍ مملوكة أم أفكارا للتقدم مطروحة ، هذه ثروتنا فهل نحسن إدارتها؟!

ب) سلبيات الإدارة في بعض المنظمات الصناعية :

تمخض واقع الصناعة على وجود العديد من السلبيات الإدارية، لعل من بينها ما يلي :

- غياب الأهداف التي توجه سير العمل، أو عدم الوعي بها وتفهمها .
- غياب ترتيب الأولويات الخاصة بالعمل.
- عدم تقدير قيمة الوقت كعنصر اقتصادي هام في العملية الإدارية .
- عدم الرغبة في الإبداع والتجديد .
- عدم وجود قواعد ثابتة وواضحة للجزاءات، من حيث الثواب والعقاب ومكافأة المجتهد ومحاسبة المقصر ، على الرغم من وجود اللوائح الخاصة بذلك، في بعض الأحيان .
- قلة المواطنة الصالحة وعدم الشعور بالمسؤولية .
- عدم الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالسوق ، أو قلة غياب أبحاث التسويق.
- عدم فهم نشاط التسويق كنشاط متخصص، له طبيعته وأهميته الخاصة في العملية الإنتاجية .

المتغيرات الدولية في الإدارة وكيفية التعايش معها

أثرت المتغيرات الدولية على الإدارة وأساليبها وتقنياتها ، الأمر الذي يتطلب ضرورة تفهم هذه المتغيرات من ناحية ، وكيفية التعايش معها من صوب آخر . ولعل من أهم هذه المتغيرات العالمية ما يلي :

1 . أصبحت عالمية الإدارة أمرا واقعا ، حيث أننا نعيش فيما يعرف بالقرية الكونية "Globalization" .
2 .ذهب تقسيم الدول إلي نامية ومتخلفة ومتقدمة .. وشمال وشرق وجنوب وغرب، فنحن نتجه إلي تقسيم من نوع جديد يتمثل في الدول سريعة الحركة، والدول بطيئة الحركة وفي وسائل الاتصالات والتقنية والمعلومات .
3 .انتشرت المنافسة على المنتجات ذات الجودة والنوعية العالمية،والخدمة المتميزة .
4 .انتهاء عهد الاندماج للأغراض المالية، وأصبح لغرض تحقيق الجودة والمنافسة ، وتنفيذ الإستراتيجيات .
5 .ضرورة التجاوب مع المتطلبات البيئية ونظافة وحماية البيئة المحيطة بالإنسان، وذلك بشكل إلزامي .
6 .سرعة انتقال التطبيق العلمي للتقنية للأغراض الصناعية ، وظهور منتجات جديدة بشكل سريع .
7 .من لم يكن قادرا على مسايرة متطلبات العصر ، فلن يكتب له البقاء في السوق الصناعي والتجاري .
8. انخفاض الصناعات الحربية تدريجيا ، وتحول المصانع إلى الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية .

9 .تغيرّ تركيبة ونوعية القوى العاملة ، ومعرفتهم وثقافتهم ومهاراتهم وسلوكهم واتجاهاتهم بسبب التعليم والتقنية، وبالتالي لا مجال للتعامل مع العاملين بالطرق التقليدية .

ولغرض معرفة كيفية التعامل مع هذه المتغيرات الدولية ، نورد فيما يلي بعض النقاط التي قد تفيد في هذا الخصوص :

1- ضرورة إعداد الإستراتيجية على المستوى التخصصي في التصنيع والتجارة لكل قطاع ولكل منتج ، ومن ثم على مستوى مجموعة التصنيع والتجارة الوطنية لكل دولة عربية على حدة .
2- ضرورة تذليل البيروقراطية (محاربة البقرطة) إلي أقل حد ممكن من خلال تسهيلات الإجراءات وتبسيط الأعمال والأنشطة .
3- أصبح على المديرأن يتبنى سياسة التعليم الذاتي ، والإطلاع على الكتب والمجلات المتخصصة في علوم الإدارة والتسويق والمالية والدراسات الإستراتيجية .
4- الميكنة من خلال الاستعانة بالحاسوب، أصبحت من سمات العصر . لذا ، يتوجب بناء نظم مالية وإدارية وفنية إلكترونية ، وبالتالي الاعتماد على المعلومات الموثوق بها في عملية صناعة القرارات المختلفة .
5- تبنى سياسة التدريب المستمر للعاملين على مختلف مستوياتهم المهنية والإدارية ، بهدف إكسابهم مهارات جديدة ، مع ضرورة احتساب ما ينفق على التدريب على أنها نفقات استثمارية بدلا من احتسابها مصروفات عمومية .
6- ضرورة التغير في السلوك والاتجاهات، بهدف بناء ثقافة إدارية ترتكز على الديناميكية وسرعة الحركة والاستجابة للمتغيرات البيئية المتباينة .
7- تغير دور المدير إلي الدور التوجيهي والتحفيزي المستمر، فالمدير العصري يتوجب أن يكون ذا مرونة ومعرفة، وذا شخصية مكتملة لمواجهة التغيير والتحضير له ، ومجابهة الاختلاف في الآراء والاستفادة منها .
8- تشجيع الاختلاف في وجهات النظر المبينة على الأسس العلمية والعملية السوية ، بدلا من الانسياق مع ما تذهب إليه الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، حتى ولو كان غير مبنى على أسس صحيحة ، أو في غير صالح المنظمة .
9- ضرورة الإيضاح الكامل للصلاحيات ومستوياتها، حتى تنظم مسؤوليات المديرين في حدود صلاحياتهم ، مع مراعاة القضاء على الفجوات المؤدية للمصالح الشخصية في القرارات المتخذة .

توسيع قاعدة الملكية وسياسة دعم الصناعات المحلية

يستلزم الإصلاح الاقتصادي تعزيز مشاركة القطاع الخاص ، وتحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة ، وتخفيف العبء المالي عنها، وتعزيز التوجه إلي تحويل دور الدولة من النموذج الشمولي إلي الدور الرقابي والتنظيمي ، مع مراعاة حماية المال العام وتوسيع قاعدة الملكية ، وتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالعمالة الوطنية، من حيث التخوف من التأثير السلبي المحتمل على فئات العمالة ذات الدخل المحدود والمتوسط، وذات الكفاءات والمهارات المحدودة أيضا .

ومازال القطاع الصناعي - بصفة عامة- في طور النمو ، وربما الوقت غير مناسب لتقييده - رغم أن المنافسة مطلوبة- وإنما تحتاج الشركات الصناعية الوطنية إلي دعم كفاءتها الإنتاجية ، لكونها لم تصل بعد لمرحلة متقدمة تحتاج فيها إلي تنظيم المنافسة خوفاً من الاحتكار .

توسيع قاعدة الملكية:

يتطلب مسار الإصلاح الاقتصادي، تبنى توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) كأداة مهمة لمواجهة وعلاج الأوضاع الاقتصادية . كما يتطلب أيضا استصدار القوانين ذات العلاقة بالخصخصة ، وذلك بهدف توفير بيئة مؤسسية وإجرائية فاعلة لتطبيق وإنجاح مشاريع الخصخصة. وبالتالي، تحقيق الأهداف المنشودة من ورائها، بالإضافة إلي دعم العمالة الوطنية، والاستثمار الأجنبي ، وحماية الملكية الفكرية ، علاوة على تطوير الهيكل الضريبي.

ولنجاح توسيع قاعدة الملكية، فإن الأمر يحتاج إلي إدارة كفؤة ، وتحتاج إدارة الخصخصة – في المحل الأول – إلي الدعم السياسي لتفعيل برامج الخصخصة ، التي يجب أن تبنى على فلسفة إدارية ترتكز على الحركية (الديناميكية) وسرعة الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات البيئية المتسمة بالتغير بطبيعتها . بمعنى ، أن إدارة الخصخصة تتطلب نقلة نوعية في أسلوب الإدارة ، يختلف عن أسلوب الإدارة الذي كان سائداً في المنظمات والمؤسسات العامة .

خطوات حماية الصناعة المحلية ومنتجاتها :

يبرز دور الدولة هنا في توفير البيئة التشريعية ، والمؤسسية ، والقانونية، التي من شأنها تسهيل مهمة القطاع الأهلي ، ومن ثم ، يأتي دور الدولة في شكل اتخاذ مجموعة من الخطوات الداعمة لحماية الصناعات المحلية الوطنية – وحماية المنتجات المحلية- وتنمية وتطوير القطاع الصناعي ، ورفع نسبة مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي ولعله من بين هذه الخطوات ما يلي :

1 .ضرورة اعتماد إستراتيجية صناعية طويلة الأمد ، والعمل على تطوير عدد من المناطق الصناعية ، على أن يقوم القطاع الأهلي بالدور الرائد في ذلك ، مع توافر رعاية الدولة غير المباشرة .

2 .استصدار التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يسمح بموجبه للأجانب بتملك نسبة معقولة من المشاريع الاستثمارية ، في القطاعات والصناعات المحددة للخصخصة ، وتوسيع الملكية الأهلية .

3 .إنشاء مراكز لتشجيع وتنمية الصادرات من المنتجات الصناعية الوطنية إلي الأسواق العالمية ، من خلال وضع آليات لترويج ، وتنمية ، وتسويق الصادرات الوطنية ، ومن ثم، دعم المنتج الوطني وحمايته .

4 .دعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الصناعي ، ومعالجة الاختلالات الحالية في سوق العمل المحلية ، وضرورة تدخل الدولة لمعالجة وحل مشكلة البطالة التي قد

توجد ، وذلك لحماية الموارد البشرية في المجتمع ، وهذه الحماية لا تقل أهمية عن حماية السلع والمنتجات الوطنية . ولإعطاء حماية ضمن مبدأ لا ضرر ولا ضرار ، فإنه يفترض أن تبنى الحماية على أسس موضوعية ، تستلزم توافر معلومات لدى الجهات المختصة (مكاتب الاستخدام) عن اليد العاملة الوطنية ، وتأخذ في اعتبارها وجود فروقات في الأعمال ، وفي القدرات لدى القوى العاملة الوطنية ، وذلك لتحل محل العمالة الأجنبية – إن وجدت – وبناء على هذه الفروق – ونحوها – تقرر وسائل الحماية التي يتم على أساسها تحديد الأعداد من القوى العاملة ، التي يسمح باستجلابها من كل دولة خلال كل عام مثلا .

5 .محاربة ظاهرة البطالة - إن وجدت - ذلك أن البطالة من الناحية الاقتصادية- تمثل خسارة للمجتمع ناجمة عن تعطل عدد من أفراده عن العمل ، ويتمثل ذلك في شكل نقص المنتج من السلع والخدمات، التي كان سينتجها المتعطلون لو لم يتعطلوا !! وهذا النقص – بطبيعة الحال – يسهم في انخفاض الدخل الوطني. فكأن البطالة تسهم في الحد من وانخفاض النمو الاقتصادي المستهدف . ومن الناحية الإدارية ، فإن البطالة لها انعكاسات على المهارة ، فكلما طالت فترة البطالة، كلما أدى ذلك إلي نقص في مهارة وقدرة العامل على العمل والإنتاج ، فلا غرو إذا، أن تؤكد القوانين والنظريات الاقتصادية على أنه مقابل (1%) انخفاض في نسبة البطالة ، يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما قدره (2.5%) .

6 .المساعدة في تمويل عمليات البحث والتطوير في الصناعة على وجه العموم ، فنجد مثلا دولاً مثل :
- اليابان ، تمول عمليات البحث والتطوير بنسبة (41%) .
- الولايات المتحدة الأمريكية ، تؤمن الحكومة الاتحادية نصف مصاريف البحوث والتطوير للشركات الصناعية ، ولا يخضع النصف الآخر من هذه المصارف إلي الضرائب [3] .
- فرنسا ، تمول البحوث والتطوير بنسبة (51%) .
- في بعض البلدان الأخرى ، وفي بعض القطاعات ، تصل مساهمات الدول في البحوث والتطوير ، بالإضافة إلي الإعفاءات الضريبية إلي حوالي (85%).

7 .المساهمة من خلال الإعفاءات الضريبية . فنجد مثلا شركة Boing التي تصنع الطائرات ، والأمريكية الجنسية ، لم تدفع ضرائب خلال الفترة من 1919 - 1984 ، وكانت خلالها تحقق أرباحاً ، حتى أنها استفادت من ذلك استفادة تمثلت في مبلغ قدره 285 مليون دولار .

8 .تشجيع التعاون بين الجامعات الوطنية الليبية ، والشركات الصناعية ، واختيار ذوي الكفاءة من الجامعات ، ليقدموا مساهمات إيجابية نحو التطوير ، والتحديث والنمو وهذا الأسلوب يتبع – على وجه التحديد – في فرنسا .

9 .تتدخل الدول في حماية المنتجات الوطنية ، من خلال تشجيع دمج الشركات على المستوى الوطني ، بحيث يمكنها حجمها الأكبر من البقاء في مزاولة

الأعمال ، والقدرة التنافسية تتزايد ، كما تزداد المقدرة على الإنفاق على البحث والتطوير . ففرنسا مثلا كان دورها واضحا في قطاعات عديدة في هذا الخصوص ، منها الطيران المدني والفرنسي ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، الأمر الذي أدي إلي اختفاء المنافسة الفرنسية الفرنسية في مثل هذه القطاعات وحلت محلها شركات فرنسية رائدة!!

10 .تلعب الدولة أيضا دوراً هاماً في الوقوف مع القطاعات والصناعات المتعثرة ، وذلك من خلال اعتماد الحماية غير المتعلقة بالتعريفة الجمركية ، فهناك بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستند على مبدأ حماية البيئة المحلية كدعامة جديدة لحماية الصناعات والمنتجات الأمريكية[4] . وعليه ، قد تستند الدولة على حماية البيئة ، وتمنع دخول بعض السلع التي قد يكون لها تأثير سلبي وغير صحيح على البيئة المحلية.

11 .المساعدة في بناء علاقات مع الشركات الأجنبية الممولة ، والموردة للمواد الخام والمعدات والتكنولوجيا ، وذلك من خلال تفعيل دور الملحقيات التجارية في المكاتب الشعبية الليبية بالخارج . وذلك يتم من خلال استصدار قرارات من اللجنة الشعبية العامة تلزم الخارجية الليبية ، بضرورة حث العاملين بالملحقيات التجارية الليبية بالتعاون الفعال مع الشركات الصناعية الليبية المحلية من حيث تزويدها بأية بيانات ومعلومات ذات علاقة بالموردين ، ونوعية المواد الخام ، وغير ذلك من معلومات ذات قيمة وفائدة في هذا الخصوص .

12 .المساعدة من خلال حث المصارف التجارية المحلية ، على تقديم ضمانات للحصول على التسهيلات الائتمانية ، للشركات الصناعية الليبية ، وبشروط ميسّرة .

13.ضرورة وضع ضوابط لتنظيم الصناعة الليبية المحلية ، الأمر الذي من شأنه أن يزيل المنافسة الليبية الليبية ، وتوحيدها من خلال تنظيمها لمواجهة المنافسة الخارجية .

14. مساعدة الشركات الصناعية الليبية في الحصول على شهادة الأيزو ISO -9000 من خلال تسهيل الوصول إلى والتعاقد مع المكاتب الأجنبية الاستثمارية المتخصصة في هذا الشأن، والمساعدة من خلال دفع المقابل المالي للحصول على هذه الشهادات المتميزة .

15.قد تتدخل الدولة لحماية المنتجات المحلية ، من خلال العمل على زيادة الضريبة الجمركية ، أو حتى الاستهلاكية على المنتجات المنافسة .

16.لكي تتمكن الشركات الصناعية الوطنية من مواجهة المنافسة تساعد الدولة من خلال تدخلها في تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام ومستلزمات التشغيل ، وقطع الغيار علاوة على الإعفاء من ضريبة الإنتاج .

إن هذه الخطوات الهامة تساعد الشركات الصناعية الوطنية على الوقوف

أمام المنافسة القادمة ، وربما حتى الدخول في السوق العالمية من منطلق أرضية صلبة .

مبرّرات تدخل الدولة لحماية الصناعة

رأينا أن أكثر الدول تتدخل لحماية منتجاتها الصناعية المختلفة ، بشكل أو بآخر . وإذا ما نظرنا إلى المنتج الزراعي لوجدنا أن إنتاج الحبوب يرتكز- حتى الآن- على احتكار محتكرين إثنين هما ، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من صوب ، والمجموعة الأوروبية من صوب آخر . ويخشى أن يصبح احتكاراً أميركياً، إذا ما بقيت فرنسا هي الدولة الوحيدة في المجموعة الأوروبية التي تدافع عما تبقى من السياسة الزراعية المشتركة . فهل سيصبح القمح هو السلاح الأهم من للولايات المتحدة الأميركية ضد الذين يستهلكون القمح ولا ينتجونه!!؟؟

من خلال استعراض تدخلات الدولة الإستراتيجية المذكورة آنفاً ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو :

أين هي المنافسة الحرّة ، والسوق الحرة اللتين يقال لنا أنهما منتشران في العالم!؟؟!

وإذا صح القول ، إذا عاد "آدم سميث" إلى الأرض ، فلن يتعرف على أولئك الذين ينتسبون إليه ، وهم اليوم يعلمون "نظرية السياسة الاقتصادية الإستراتيجية " . ذلك أن المنافسة الحرة يقولون لم تعد موجودة، وأن على الدولة أن تتدخل لتفادي الاحتكارات المولدة للأرباح الباهظة (مثل ما حدث لشركة Microsoft ، لكنهم يعلمون أيضاً " نظرية السوق القابلة للمنازعات" ، التي حلت محل السوق الحرة ، معللين ذلك أنه حالياً في القطاعات الإستراتيجية من الصعب الدخول في السوق ، ومن الأصعب الخروج منه بدون مساعدة الدولة.

صحيح أن كل شئ في النهاية كان له حل، عند " آدم سميث " بفضل اليد الخفية، إن هذه اليد الخفية حلت محلها يد ظاهرة وهي يد الدولة الإستراتيجية ، ونتج عن ذلك بروز نظريات جديدة للمنافسة الاقتصادية .

وعلى ضوء هذه التقلبات ، والاتفاقات، والخلافات ، والتحالفات ، والتجمعات على مستوى الشركات الصناعية ، والدول ، ومجموعات الدول . فأين نحن في ليبيا ؟! ماذا سيحل بنا ؟! ولعله لمحاولة الإجابة عن ذلك نقول ما يجب عمله هو أن تتبنى الدولة الإدارة الإستراتيجية على مستوى الشركات العاملة في القطاعات المختلفة ، وعلى مستوى الدول، وتجمعات الدول التي ينتمي إليها بلدنا الحبيب ليبيا .

أهمية وجود أمانة للصناعة

من الأمور الطبيعية أن توجد في أي مجتمع مجموعة من التنظيمات النوعية للمناشط الاقتصادية التي تؤمن تأدية الدولة لدورها المنوط بها على الوجه المطلوب ، شريطة أن تحدّد هذه المنظمات عدداً ونوعاً ، وفقاً للمبادئ والأسس العلمية للتنظيم من ناحية، وبما يخدم كفاءة وفاعلية الأداء الإداري للجهاز التنفيذي

للدولة من صوب آخر ، وما قطاع الصناعة إلا واحداً من هذه المناشط الاقتصادية التي توجد في أي مجتمع .

ويستوعب قطاع الصناعة أعداداً كبيرة من العاملين على مختلف مستوياتهم المهنية والوظيفية وربما عدداً من المستثمرين أيضاً ، ولعل الصناعات القائمة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي المجالات الواعدة فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي والتشغيل ،ناهيك عن أهمية الصناعات القائمة على النفط كمادة خام منتجة محلياً .

وعليه ، فإن الحاجة تدعو إلى وجود أمانة للصناعة ، تهتم بوضع السياسات العامة للصناعة على مستوى الدولة ، والقيام بالدراسات والمسوحات اللازمة لحصر وتحديد الموارد الاقتصادية المتاحة، وإعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية ، بما يكفل استغلال الموارد صناعياً وذلك تمهيداً لاستقطاب وتوجيه المستثمرين في هذا الخصوص . علاوة على وضع الخطط والبرامج لتنفيذ الأنشطة الصناعية المختلفة ، وذلك من حيث الأولويات المطلوبة، ومدى توافر الأمان الصناعي والسلامة العمالية والاهتمام بالجودة ، كذلك تنظيم النشاط الصناعي في الدولة وتنسيقه وتوجيهه وتحفيزه وتطويره ، ورقابته ومتابعته ، بما يخدم تعزيز مساهمة هذا القطاع الهام في الناتج المحلي القومي .

ملاحظات ختامية

قال أرسطو يوماً ما معناه : إن الحق أحب إلى من أستاذي أفلاطون . وتأسيساً على هذه الكلمات نجد أنفسنا أمام تحري الموضوعية في نهاية هذه الورقة لتقديم بعض المقترحات المستمدة من انعكاسات الواقع الصناعي في ليبيا ، والمبنية على استشراف المستقبل الصناعي ، والنظرة الاستراتيجية لدور الدولة في القطاع الصناعي . هذه المقترحات تأتي في شكل ملاحظات ختامية ، نطرح من خلالها وجهة النظر العلمية التي قد تساعدنا على إعادة النظر في حاضر الصناعة الليبية من ناحية ، والاستعداد لمواجهة المستقبل وتحدياته من ناحية أخرى . وهذه الملاحظات هي :

1- إن الإدارة الحكيمة هي سر نجاح وتقدم الدول في كل مكان ، وعبر كل زمان ، وما سادت الحضارات إلا بالإدارة فكراً وتطبيقاً ، وما بادت إلا بالفوضى !! لذا ، فإن الإدارة ليست وليدة العصر الحديث، وإنما عرفت منذ الأزل ، حيث بدأ الإنسان ينظم نفسه في شكل أوضح لتتلاءم مع ظروفه المعيشية ، فكان للإدارة – منذ القدم – أهميتها المميزة بالنسبة للمجتمعات المنظمة – وظروف تطورها . عليه ، فإن كفاءة الإدارة وفاعليتها بالنسبة لأي تنظيم ، هي من أهم العوامل اللازمة لنجاحه ، وليس قطاع الصناعة استثناءً من ذلك .

2- تنطوي الإدارة على الحركة ، والطواف ، والإحاطة ، والمعالجة ، والتعاطي ،والنظر في الأشياء،والرعاية ، والسياسة ، والتدبر ، والتوجيه ، والتحكم ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الإدارة عند البعض وكأنها نصوص المنشورات واللوائح التي تدار بها المنظمات ، مع

العلم أن هذه وما إليها هي أعمال منفذين مأمورين ،وليست أعمال مديرين آمرين !!

3- إن كل عمل شريف هو مصدر لثروة وسلام المجتمع ، والمركز الاجتماعي لأي شخص ، وعلى الدولة أن تشجع على ضمان تحقيق مبدأ كل حسب قدرته ، ولكل حسب عمله . بمعنى ، أن يتم التركيز على مبدأ الكفاءة والجدارة في سياسة الاستخدام في المنظمات الصناعية، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء والإنتاجية .

4- إن الأسلوب المتبع في محاسبة التكاليف يعد تهديداً للصناعة ، لأن التكاليف المباشرة للعمالة لم تعد بالأهمية التي كانت عليها بالسابق ، ولابد من الأخذ في الاعتبار أن المواد الخام الأولية والتكاليف المباشرة ، أصبحت ذات أهمية قصوى في عالم التركيز على الجودة النوعية . فمحاسبة التكاليف تحتاج إلى تعريف جديد ، وتغيير يتفق مع تغيير التقنية ، والإقلال من الاعتماد على تكلفة العمالة .

5- إن المستقبل ليس قوساً سماوياً يتخطى المسافات ، وإنما هو جسر يبدأ من الحاضر ومن القرارات التي تتخذ الآن ، ومن الطريقة التي نصمم بها الصناعة ، ومن ثم نرسم عبرها خطوط المستقبل . علينا أن نعيد النظر في الوضع الصناعي الليبي بشكل نقدي صارم .. لابد من نقد هذا الواقع في لحظته الراهنة ، وفي إطار رؤية مستقبلية من أجل واقع أفضل . فمجتمعنا مطالب بالتطور والتقدم ، ولن يتأتى ذلك إلا من الداخل ، وتغيير مالا يتفق مع طموحاتنا في التنمية .. وإلا نجلس ننتدب حظنا العاثر ، وزماننا الضائع، في عصر تهب فيه رياح العولمة من كل صوب ، فلا يزال من الوقت بقية وإلا سنظل نعدو على ممر القرن الحادي والعشرين والمتحرك بنا إلى الوراء !!

6- ليس حسن القيادة هو مجرد الإلمام والمعرفة القانونية باللوائح ، والتعرف على السوابق المماثلة بكاف وحدة ، بل المطلوب هو الإلمام بلغات العلوم والتجارب المتعددة . فالمطلوب هو القيادي المفكر الذي يتابع ويوظف نتائج المعرفة الإنسانية ، وفهم العديد من العلوم لإدارة منظمته بكفاءة وفاعلية . وعلينا هنا أن نذكر ما قاله " هربرت ماركوس " في إبداء معارضته للسطو الذي يمارسه التكنوقراط باسم العقلانية والتكنولوجيه ، حيث قال : " إذا كان أفلاطون أراد أن يجعل من الفلاسفة سادة على المجتمع ، فإن التكنوقراط يريدون أن يجعلوا من المهندسين مجلس إدارة مديري المجتمع !!

7- إذا كانت العرب تقول إن المرء عدو ما يجهل ومن يجهل ، وأن الذي لايعرف ما حصل ، لن يعرف بالتالي ما الذي سيحصل ، فإن ذلك يتوافق مع القول أن التفكير الإيجابي للقيادي ، له دور هام وكبير في عملية التخطيط الاستراتيجي ، والنظرة المستقبلية واستقراء الأحداث ، وبعد النظر والبصيرة لفهم ما يجري ، وما يحدث ، ليقوم بذلك بوضع السياسات اللازمة ، واتخاذ القرارات الصائبة بالخصوص .

8- يقول أطباء العيون ، إن وراء كل عينين جميلتين لغز كبير !! وعلى الرغم من ذلك نجد أن أمراض العيون كثيرة ، وأغرب هذه الأمراض على الإطلاق أن يكون للفرد عينان سليمتان من حيث المظهر ، ولكن لايبصر بهما ، فلا نجد فرقاً بينه وبين الأعمى !! وفي المنظمات الصناعية نجد أن بعضها – إن لم تكن جميعها – مصابة بما يعرف بالعمى الاستراتيجي . فهو عمى لأن المنظمة – كشخصية اعتبارية – لاتبصر ، وهو استراتيجي لأن عواقبه وخيمة ، تقود إلى الفشل الذريع !! ولعله للتعافي من هذا الداء يجب العمل على تطوير قدرات وأدوات الإبصار الاستراتيجية لدى المنظمات الصناعية ، علاوة على تطوير أدوات وقدرات ملكة التقدير والحكم على المعلومات لدى المديرين ، وتدريبهم على كيفية إصدار الأحكام الصحيحة ، وتكوين الآراء بشكل سوي وصائب .

9- على الدولة أن تلعب دوراً هاماً وأساسياً ، من حيث إيجاد جهاز إداري مركزي على مستوى الدولة للاهتمام والعناية بقطاع الصناعة ، ولتكن أمانة الصناعة . علاوة على أن تلعب الدولة دوراً هاماً في مساندة ومساعدة المنظمات الصناعية المختلفة ، من خلال مساندة المتعثر ، وتعزيز الناجح منها ، ومن خلال دعم نفقات الأبحاث والتطوير للمنتجات الصناعية ، والإعفاءات الجمركية والضريبية ، ومساندة تسويق المنتجات ، وتشجيع جودة المنتجات ... وغير ذلك .

10- إذا ما أردنا للصناعة نمواً متطوراً ، علينا أن نركز على الثلاثية الذهبية التي تقول بضرورة الاهتمام ببرامج الأمن الصناعي والسلامة العمالية أولاً ، بهدف المحافظة على العدد والآلات والممتلكات والبشر من أي ضرر ، والتقليل من حوادث وإصابات العمل بين العاملين . والاهتمام أيضاً بالتدريب الهادف ثانياً ، بهدف الرفع من كفاءة الأداء ، وتقليل معدلات حوادث وإصابات العمل ، مع العلم أيضاً أن أفضل وسيلة للمنافسة في عالم اليوم سريع التغيير هو الاستثمار في التدريب وتطوير الأداء . والاهتمام ثالثاً بالصيانة على مختلف برامجها ، للمحافظة على العدد والآلات والأجهزة وغيرها . وبالتالي ، المحافظة على استمرارية العملية الإنتاجية بسلاسة ودون توقف .

11- وأخيراً .. حري بنا أن نورد ما ذكره عباس محمود العقاد في كتابة **العبقريات الإسلامية** . حيث قال: " الملكة هي أساس في التفكير : من اعتمد عليه استطاع أن يقيم بناء الإدارة كلها على أسس قوية ، ثم يدع لغيره تفصيلات الأضابير والأوراق ، فليس في وسع كل رجل مطبوع على الفوضى ، مستخف بالتبعة ، أن يؤسس إدارة نافعة ، ولوكان فيما عدا ذلك كبير العقل ، كبير الهمة " .

وهذه الكلمات التي جاءت على لسان العقاد منذ أكثر من ثلاثين سنة ، تؤيد وتؤكد الأمية الإدارية كمفهوم ، تلك الأمية التي قد تكون سمة من السمات الشخصية للمدير، وإن كانت لديه شهادات عليا ، فهو مفهوم يتمثل في كون المديرين يقومون بممارسات إدارية غير سوية واتخاذ قرارات غير صائبة[5] .

الهوامش :

1-Bartol, K , M. and Martin , **Management**, N.Y . : McGraw-Hill , 1994.
- Kreitner , R . **Management** , London : Houghton Mifflin Go . 1983.

2- عبـــدالجليل آدم المنصـــوري ، ومحمـــود المنصوري ، دراسة تقييمية للطلب والعرض على القوى العاملة في ليبيا ، بنغازي: منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،1995.
- ـــــ ، وآخرون ، " مسح القوى العاملة في بنغازي ، " دراسة أعدت لصالح أمانة التكوين والتطوير ببلدية بنغازي " ، أغسطس 1989).
- ـــــ ، وآخرون ، دراسة تقييمية لوضعية العمالة في الإنتاج في مصنع بطرابلس والورشة المركزيةفي كل من طرابلس وبنغازي،(1989)، قدمت لجهاز الصناعات الهندسية التابعة للجنة الشعبية العامة .
- ـــــ ، وآخرون ، دراسة تقييمية لوضعية العمالة والإنتاج بقطاع الأسمنت ، (1988) ،" دراسة لصالح المركز النوعي للتدريب على صناعة الأسمنت بنغازي " .
- ـــــ ، وآخرون ، دراسة تقييمية لبعض المصانع في بلديات بنغازي والجبل الأخضر والبطنان ، أسباب انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف، (1989) ، قدمت لأمانة الصناعة الليبية .
- تقارير جهاز الرقابة المختلفة عن الصناعة في ليبيا .

3- وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم الاثنين الموافق 2005.8.8 قانونا لدعم شركات الطاقة يتمثل الدعم في أكثر من 11 مليار دولار للسنوات العشر القادمة ، وذلك في شكل تخفيضات ضريبية ودعم وقروض .

4- منعت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال نوع من الأسماك له زعانف صفراء إلي أراضيها ، مستندة على قانون أمريكي عن حماية الدلفين وقد استهدفت بهذا المنع كل من المكسيك واليابان وفرنسا وإيطاليا .

5- عبدالجليل آدم المنصوري ، " الأمية الإدارية وإنعكاساتها على الأداء والإنتاجية " ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد 15 ، السنة الثانية (ديسمبر 2004ف) .

المراجع :

- أحمد عبدالسلام دباس ، **دراسات وتأملات في الإدارة والتنمية** ، دمشق : دار طلاس ، 1988.
- إبـراهيم عبـدالله المنيـف ،"أفـاق التسـعينيات الإداريـة فـي العـالم العربـي" ، **تجـارة الريـاض** ، العدد 338، السنة 28 ، (نوفمبر 1990) .
- سـليمان إبـراهيم العسـكري ،" نحـن والعـام 2000...هل سنواصل التقدم إلى الوراء ؟" ، **العربي** ، (يناير 2000) .
- رشـا عبـدالله الخيـر ،" مفهـوم الإدارة الحديثـة ووظائفهـــا " ، **الخدمـــة المدنيـــة** (السعودية) ، العدد 290 ، (2003) .
- **"تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002"** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
- جـريس خـوري ،" **فـتش عن الإدارة** "، مراجع لكتاب الشهر، **الإداري** ، سبتمبر 1989.
- حسن أبشر طيب ، **إشكالية الإصلاح والتطوير الإداري** ، الكويـت : منشـورات ذات السلاسـل ، 1988.
- صـالح السنوسـي، **العـرب مـن الحداثـة إلـى العولمة**، القاهرة :دار المستقبل العربي ، 2000 .
على عبد العزيز العبد القادر، الخلفية الثقافية وأثرها في الأداء الوظيفي **الاقتصاد**، العدد 207، (مايو 1990)، السعودية .
- عبـاس محمـود العقـاد ،**العبقريـات الإسـلامية** ، المجلـد الأول ، بيـروت : دار الكتـاب اللبنـاني ، 1974 .
- عمرو عبدالعزيز الماضي ،"التذوق الإداري ... الدقـة والرقـة أهـم أدواتـه"، **الخدمـة المدنيـة** ، (السعودية) ، العدد 267 ، 2002 .
- عبـدالجليل آدم المنصـوري ، "نظـم معلومـات القوى العاملة"، دراسات أفريقية (كأفراد) ، مجلة نصـف سـنوية مـن منشـورات المركـز الأفريقـي للتـدريب والبحـث الإداري للإنمـاء ، العـدد 36 ، رقم 4 ، 1991.
- ـــــ ،"الإنتاجية : مفهومها ، محدداتها ، ووسائل تحسينها"، **البحوث الصناعية** ، العدد 2 ، 1988.
- ـــــ ، ومحمد زاهي المغيربي ، **الإدارة العامة فـي ليبيـا : الواقـع والطموحـات** (تحريـر)، منشـورات مركـز بحـوث العلـوم الاقتصـادية ، 2004 .

- عبدالجليل آدم المنصوري ، وعيسى حمد الفارسي ، **الخصخصة في الاقتصاد الليبي** (تحرير) ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، (2005) .
- عبد الرحمن عبد المحسن العبد القادر ، " أهمية تصنيف الوظائف في الخدمة المدنية"، **الإدارة العامة** ، العدد 69 ، (يناير 1991).
- ل. ريتشرد ، **النهوض بمعلومات سوق العمل في الدول النامية: المشاكل والتقدم والآفاق**، منشورات مكتب العمل الدولي ، برنامج الاستخدام العالمي،1987.
- محمد حسن زويلف ، وسليمان أحمد اللوزي، **التنمية الإدارية والدول النامية** ،عمان:مجدولاي ، 1997.
- محمد سيد عبد العال حمزاوي ،" دور القيادة الإدارية في التأثير على البيئة المتخلفة في الدول النامية- نحو نموذج جديد للأنماط القيادية الإدارية"، **دراسات أفريقيا (كافراد)**، العدد 24 ، 1984.
- "مشكلة أداء الأفراد .. هل من حل لها؟" ، **تجارة الرياض** ، العدد 348 ،(سبتمبر 1991).
- محمد الرميحي ،" الإدارة ..فن لا يعترف به العرب المعاصرون" ، **العربي** ، العدد 440 ، 1995.
- محمد المراغي ،" الإدارة ..مقياس تقدم "، **العربي** ، العدد 310 ، 1984.
- نادر أبو شيخة ، " هل الفساد الإداري ظاهرة أحادية الجانب؟"،**الخدمة المدنية** ،العدد 3 ،السنة الثامنة (مارس 1993) ، الأردن .
-Bernardin H . J. and J. Russel , **Human Resources Management**,N.Y: McGraw - Hill , 1995.
- Caiden , Y.E. Impact and **Implications of Administrative Reform for Administrative Behavior and Performance**,N. Y. : U .N . 1971.
- De Cenzo , D.A. and S.P.Robbins, **Human Resources Management** : Concepts and Practice . 4th . ed . N. Y .: John Wiley and Sons , 1994.
- Fitz-enz J. , **How to Measure Human Resources Management** ,N . Y . : McGraw-Hill 1984 .
-Reddin ,W, J **Managerial Effectiveness** , N . Y . : McGraw-Hill , 1970 .
- Toffer , A , **The Third Wave** , N . Y . : Bantam , 1980 .
- Werther J t . W . B . and K . Davis **Human Resources and Personnel Management,** 4th . ed , N . Y . : McGraw-Hill , 1993.

التنشئة السياسية و تغيير الاتجاهات نحو دور المرأة : دراسة تحليلية لصورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية

د إمال سليمان العبيدي
أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد- جامعة قاريونس

المقدمة

منذ سبعينيات القرن الماضي كان وضع المرأة ودورها في المجتمع أحد أهم القضايا الاجتماعية والسياسية المهيمنة في أيديولوجيا النظام في ليبيا، وذلك من أجل تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع في مواجهة وجهات النظر والاتجاهات التقليدية التي لا تزال جزءا من الثقافة السائدة، وتمثل هذه التوجهات التقليدية تحدياً عظيماً لعملية التغيير داخل المجتمع.

ومن بين القيم التقليدية التي لا تزال تشكل اتجاهات الأفراد في المجتمع العربي بصفة عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص، والتي تؤكد دونية المرأة منها على سبيل المثال لا الحصر: المرأة ضعيفة ذهنياً وجسدياً، المرأة جميلة ورقيقة ومزاجية، المرأة رمز للجنس ومصدر للعار، مكان المرأة البيت، وأعمال البيت هي وظيفة المرأة، ومن العار على المرأة ألا تتزوج[1]. فسيادة تلك القيم ساهمت بشكل كبير في إقصاء واستبعاد المرأة إلى وقت قريب من ممارسة دورها في المجتمع .

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام السياسي في ليبيا حاول تغيير قيم واتجاهات الجيل الجديد تجاه المرأة عن طريق عملية التنشئة السياسية وقنواتها الرسمية المختلفة ، والتي منها النظام النظام التعليمي وأدواته المختلفة، مثل المناهج والمقررات الدراسية. مع ذلك فإن الرسالة التي نقلتها هذه الأدوات عن المرأة كانت ضمن إطار القيم التقليدية، فإلى وقت قريب كانت أكثر الأفكار تكراراً وانتشاراً في كتب القراءة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، تلك التي تعكس الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة، وكان هناك تركيز أقل على السياسات الرسمية الأخرى التي استهدفت المرأة، والتي ترجمت في تشريعات وقوانين تسعى إلى دعم المرأة ولتحقيق هذا الهدف فإن هذه الدراسة تعتمد على أداة تحليل المضمون "Content analysis" وذلك للتعرف على جملة الأفكار التي تعكسها هذه الكتب تجاه المرأة بصفة عامة، وكذلك التعرف على قيم الأيديولوجية الرسمية للنظام تجاه المرأة والتي تم التركيز عليها ونقلها من خلال تلك المناهج، التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على المتلقي وهم الفئة المستهدفة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي.

أولا: منهاجية الدراسة

يعتبر النظام التعليمي في ليبيا من أهم قنوات التنشئة الرسمية التي ساهمت عبر فترات تاريخية مختلفة في نقل وتشكيل الثقافة السياسية في ليبيا، وفي هذا الإطار فقد لعبت المقررات الدراسية دوراً هاماً في نقل كثير من قيم وتوجهات النظام

السياسي في ليبيا خاصة بعد 1969[2]. ومن ضمن القيم والتوجهات التي هيمنت على الخطاب السياسي منذ عام 1969، **"قضية المرأة"** ومحاولة تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع، حيث ترجم ذلك في إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز دورها.

وفي هذا الإطار فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على دور المدرسة كأحد القنوات الرسمية التي استخدمها النظام في نقل كثير من القيم والتوجهات التي تبناها، والتي منها دور المرأة في المجتمع. وسيتم ذلك من خلال رصد وتحليل القيم السياسية والاجتماعية والدينية تجاه المرأة والتي تعكسها كتب القراءة كجزء من المناهج الدراسية في ليبيا، خاصة تلك الموجهة إلى طلاب مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من خلال استخدام أداة تحليل المضمون "Content Analysis"، وهو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال[3].

وبصفة عامة فإن تحليل المضمون يركز على خمس وحدات أساسية لتحليل الرموز اللفظية، وهي الكلمات والأفكار والشخصيات والمفردات ومقاييس المساحة والزمن. في هذه الدراسة تستخدم الأفكار "Themes"، كوحدات للتحليل، فالفكرة في الموضوع قد تحتويها كلمة أو قد تكون جملة أو فقرة أو صورة، أو الموضوع كله قد يعبر عن فكرة واحدة[4]. وهذه الدراسة ستكون محاولة لتحديد الأفكار الأساسية التي تعكس صورة المرأة سواء كانت هذه الأفكار رئيسية أم فرعية. وفي هذا الإطار فإن الدراسة اعتمدت جملة من المفاهيم والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

1. مفهوم التنشئة السياسية: وهو كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد، كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الصريح الواضح، والتعليم غير السياسي الذي يؤثر على السلوك السياسي، وذلك مثل تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية، أو اكتسابهم خصائص شخصية لها علاقة بالسياسة أو لها أثر على سلوك الفرد السياسي[5].

2. المناهج الدراسية: ونقصد بها في إطار هذه الدراسة (كتب القراءة) لمرحلة التعليم الأساسي والتي من خلالها يمكن التعرف على المعلومات والقيم والتوجهات المختلفة سواء كانت سياسية أم أجتماعية أم دينية، التي يكتسبها الفرد ويتعلمها من خلال تلك الكتب.

3. مرحلة التعليم الأساسي: ونقصد بها هنا القاعدة الأساسية لتعليم الناشئة من سن السادسة حتى الخامسة عشرة، حسب النظام التعليمي الليبي ومدتها تسع سنوات، تبدأ من السنة الدراسية الأولى وحتى السنة التاسعة.

4. الثقافة السياسية: هي مجموعة التوجهات والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته ودوره كفرد في النظام السياسي[6].

ثانياً: التنشئة السياسية "المفهوم والعلاقة"

تعتبر التنشئة السياسية من أبرز المفاهيم التي اهتم بها الفلاسفة والمفكرون منذ القدم، نظرا لارتباطها المباشر بعملية تعليم المواطنين الاتجاهات السياسية وأنماط السلوك والمعلومات التي تتعلق بالنظام السياسي[7]. فمن بين من أهتموا بهذا المفهوم، أفلاطون ، حيث اهتم بإعداد الفلاسفة الذين يقع على عاتقهم حكم المدينة الفاضلة، وكذلك ارسطو في كتابه السياسة، وأبو نصر الفارابي في مؤلفه آراء أهل المدينة الفاضلة، وكثير من المفكرين المحدثين الذين اهتموا بهذا المفهوم كروسو في مؤلفه العقد الاجتماعي، واليكس دي توكفيل في مؤلفه الديمقراطية الأمريكية، كذلك جون ستيورت ميل وغيرهم[8]. ورغم الاهتمام الفكري والفلسفي بهذا المفهوم إلا أن الدراسات الامبيريقية حول الكيفية التي تتشكل بها اتجاهات الأفراد السياسية لم تبرز إلا منذ نهاية خمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي[9].

وبصفة عامة تتعدد معاني التنشئة السياسية بتعدد مستخدميها، فمنهم من يعرفها بأنها "كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد، كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الصريح الواضح والتعلم غير السياسي الذي يؤثر على السلوك السياسي، وذلك مثل تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية، أو اكتسابهم خصائص شخصية لها علاقة بالسياسة أو لها أثر على سلوك الفرد السياسي" [10] ، كذلك فإن التنشئة السياسية هي" تلك العمليات التطورية التي يكتسب الأفراد من خلالها التوجهات السياسية"[11] ، وكذلك هناك من يعرف التنشئة السياسية بأنها تلك "العملية التي يتم بها تقديم الأطفال إلى قيم واتجاهات مجتمعهم"[12] .

وبصفة عامة فإن التنشئة هي ذلك الجزء من العملية الذي يشكل الاتجاهات السياسية للأفراد. التنشئة السياسية كذلك هي العملية التي يتم من خلالها الحفاظ على الثقافة السياسية أو تغييرها. إذن التنشئة أيضا تعتبر أداة نشر الثقافة السياسية وجميع النزعات والاتجاهات والمعتقدات التي تشكل تلك الظاهرة، وجوهريا فإن هذه الظاهرة هي نتاج لعملية التنشئة السياسية[13] . إذن هناك علاقة ارتباطية بين الثقافة السياسية كمفهوم، وعملية التنشئة السياسية، حيث تعتبر الثقافة هي نتاج لعملية التنشئة، فالقيم والتوجهات وأنماط السلوك التي هي مضمون الثقافة السياسية هي انعكاس لعملية التنشئة ونوعيتها. وفي هذا الإطار تشير معظم أدبيات التنشئة السياسية إلى أن النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية في غرس قيم وتوجهات الأفراد تجاه النظام السياسي والعملية السياسية عن طريق العديد من قنوات التنشئة، والتي تصنف بدورها إلى قنوات رسمية كالمدرسة ووسائل الإعلام، أي أن هذه القنوات تخضع بشكل واضح لسيطرة الدولة التي تبث رسائلها عبر هذه القنوات بشكل مباشر، وقنوات أخرى غير رسمية كالأسرة وجماعات الرفاق. وفي هذا الإطار يصنف كل من داوسن وبرويت قنوات التنشئة إلى ثلاث فئات:

أولاً: القنوات التي لها سلطة على المتعلم مثل المدرسين والوالدين.
ثانيًا: القنوات التي تتساوى في المكانة والوضع مع المتعلم مثل رفاق السن في المدرسة وجماعات الأصدقاء ورفاق العمل.
ثالثاً: القنوات ذات الصفة السياسية مثل الاتصالات مع السلطة السياسية والتصويت[14] .

وبصفة عامة فإن معظم أدبيات التنشئة السياسية تتفق على أن عملية التنشئة تأخذ شكل النقل والتعلم المباشر أو غير المباشر، حيث يتم هذا التعلم عن طريق العملية التعليمية في المدارس ، وكذلك فإن التنشئة السياسية هي عملية تستمر طيلة حياة الفرد، فالتوجهات التي قد يكتسبها الفرد خلال طفولته عن طريق التأثيرات الأسرية يمكن أن تخلق صورة إيجابية أو تفضيلية تجاه حزب سياسي معين على سبيل المثال. إضافة إلى أن عملية التعليم الرسمي عن طريق المدرسة أو تأثير الأصدقاء قد يؤدي إلى تغيير هذه الصورة[15].

كذلك فإن بعض التجارب والخبرات التي تمر بها بعض المجتمعات مثل الحرب أو الكساد الاقتصادي، تترك آثارها على الأمة ككل، خاصة على الأجيال الأصغر سنا. أما حين تتعرض خبرات وتجارب واتجاهات الأفراد الأكبر سنا للتغيير، فإن هذه العملية تسمى عملية إعادة تنشئة سياسية، وتعتبر المانيا نموذجاً ومثالاً واضحاً لحدوث عملية إعادة التنشئة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: المدرسة وعمليةالتنشئة السياسية في ليبيا " دورها في نقل وتغير الاتجاهات"

تعتبر التنشئة السياسية إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها النظام السياسي في ليبيا، وذلك لتغيير اتجاهات وأنماط السلوك، إضافة إلى خلق ثقافة سياسية جديدة في المجتمع الليبي، وذلك لتتناسب مع القيم والتوجهات السائدة. ويعتبر الإعداد السياسي في إطار عملية التنشئة أهم ما يميز النظام منذ عام 1969، وذلك من خلال محاولات خلق الإنسان الجديد وإعداده وتغيير ثقافته عن طريق عمليات التلقين وغرس القيم المختلفة، التي يحرص النظام على نقلها إلى مواطنيه خاصة شريحة الطلاب. ولتحقيق ذلك اعتمد النظام السياسي في ليبيا على العديد من قنوات التنشئة وخلال فترات تاريخية مختلفة، خاصة بعد سنة 1977 والتي من أبرزها؛ النظام التعليمي أو المدرسة، ومعسكرات الإعداد العقائدي، ووسائل الإعلام[16] . ورغم تعدد القنوات الرسمية للتنشئة التي استعان بها النظام في غرس قيمه وتوجهاته، يمكن القول بأن النظام التعليمي لعب دورا كبيرا في عملية نقل قيم وتوجهات النظام إلى أفراده خاصة فئة الطلاب.

وبصفة عامة يعتبر التعليم في ليبيا أحد أبرز العوامل التي ساهمت في خلق محددات الثقافة السياسية في ليبيا عبر مراحل تاريخية مختلفة، إضافة إلى دور الدين والمؤسسات الاجتماعية المتمثلة في القبيلة والأسرة، حيث كان لكل تلك العوامل تأثيرها المباشر وغير المباشر

على أفراد المجتمع الليبي وعلى طبيعة القيم الاجتماعية والسياسية السائدة[17].

ويمكن القول إن النظام التعليمي قبل عام 1969 ساهم بشكل غير مخطط له من قبل النظام الملكي في خلق جيل يختلف في توجهاته وقيمه عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة، وذلك من خلال المدرسين المصريين والمناهج الدراسية التي جلبت من مصر لتدرس في ليبيا، وما تحويه من قيم تعكس التوجهات التي سادت فترة الخمسينيات والستينيات؛ منها قيم القومية العربية والوحدة العربية ومقاومة الاستعمار والإمبريالية وغيرها[18]. كل تلك القيم التي تشربها الأفراد في المجتمع الليبي ساهمت من بين العديد من العوامل في خلق أزمة شرعية للنظام الملكي، نتيجة لاختلاف قيم الأفراد عن قيم وتوجهات النظام في تلك الفترة، والتي منها توجهات النظام نحو الغرب وانحيازه له.

ولقد أدرك النظام الجديد منذ قيام الثورة في عام 1969، أهمية النظام التعليمي ومؤسساته في إعادة بناء الإنسان، وخلق قيم جديدة تتناسب مع قيمه وتوجهاته، وذلك من خلال الدعوة إلى تغيير النظام التعليمي ومحتواه ليتناسب مع المرحلة الجديدة[19]، وتأكدت هذه الدعوة في سنة 1973 حين أعلن العقيد معمر القذافي الثورة الثقافية في خطابه الشهيرفي مدينة زوارة في أبريل عام 1973، داعيا إلى مراجعة المناهج التعليمية.

ولقد برزت التغيرات في المناهج التعليمية، بعد صدور الكتاب الأخضر عام 1976، لتحوي المناهج العديد من القيم والأفكار التي دعا إليها الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، الركن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. ولقد بدأت لجان تثوير المناهج مباشرة عملها في ثمانينيات القرن الماضي، حيث عملت على مراجعة وتغيير المناهج الدراسية لتتناسب مع طبيعة المرحلة، ولتعكس الأيديولوجيا السائدة في ليبيا، إضافة إلى تقديم بعض المواد الدراسية التي تهتم بنقل هذه القيم والأفكار في جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي، من تلك المواد: مادة الوعي السياسي أو الثقافة السياسية أو الفكر الجماهيري، وهي مادة إجبارية يتلقاها جميع الطلاب في جميع مراحل التعليم في ليبيا[20].

وبصفة عامة يمكن القول بأن النظام في ليبيا حاول من خلال النظام التعليمي بأدواته المختلفة كالمناهج والمقررات الدراسية، أن ينقل بعض القيم التي تؤكد المساواة في الحقوق الإنسانية بين الذكور والإناث، إضافة إلى سعيه لنقل القيم التي تعزز دور المرأة ومكانتها في المجتمع، إلا أن هذه الرسالة لم تكن كافية، حيث إن كثيرا من الأفكار التي سادت الكتب المدرسية عن المرأة هي تلك الأفكار التي تجسد دورها التقليدي كربة بيت وزوجة. فحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي يمكن القول بأن الكتب المدرسية نقلت صورة المرأة وأطرتها في دورها الهامشي الذي لا يتجاوز حدود البيت وتربية الأطفال، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نقرأ في بعض كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي ما يلي: "هذا أبي، أبي يذهب إلى العمل، هذه أمي، أمي تعمل في

البيت"[21] . وفي نفس الكتاب نقرأ أيضا: "عائشة في البيت، عائشة أم نشيطة، هي تعمل في البيت، عائشة تنظف البيت وتطبخ الطعام وتغسل الملابس" [22].

ويمكن رصد التطور من خلال التركيز على بعض المناهج الدراسية التي سعت إلى تأكيد كثير من قيم وتوجهات النظام، والتي من بينها قضية المرأة ودورها في المجتمع، فمن خلال ما احتوته هذه المناهج، خاصة تلك التي تم تعديلها في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، نجد أن هذه المناهج ممثلة في كتب القراءة سعت إلى نقل بعض القيم الإيجابية عن دور المرأة في المجتمع، حيث ركزت على إبراز صورة المرأة في مختلف المجالات، إضافة إلى دورها كأم وزوجة، حيث أبرزت دورها في مجال التعليم، العمل والإنتاج، دورها في حمل السلاح، المرأة ومشاركتها في القتال وفي المعارك المختلفة ودورها في الجهاد، المرأة وممارستها للسلطة من خلال التركيز على مشاركتها السياسية وفق التجربة الليبية. إضافة إلى تكريم الإسلام للمرأة، ثم إبراز فضل الإنثى من خلال دورها كأم. كذلك ركزت على صفات المرأة العربية وملامح شخصيتها التي تتمثل في الشجاعة والنشاط والمثابرة وغيرها من الصفات الإيجابية[23] .

وعلى الرغم من وجود كل هذه القيم التي تركز على دور المرأة، إلا أن أكثر الأفكار السائدة في تلك المقررات الدراسية هي التي ركزت عل دور المرأة التقليدي كزوجة وأم. وفي هذا الإطار فإن دور النظام في تغيير توجيهات الأفراد تجاه المرأة في المجتمع، تم اختباره من قبل الباحثة في دراسة استطلاعية شملت 500 مبحوث من طلاب وطالبات الجامعة[24] .

وقد ركزت هذه الدراسة على بعض القضايا التي تضمنتها صحيفة الاستبيان المستخدمة، ومن هذه القضايا: المساواة في الحقوق الإنسانية بين الرجال والنساء؛ دور الرجل والمرأة داخل الأسرة؛ تولي النساء وظائف تتضمن سلطة على الرجال؛ مشاركة المرأة في شؤون الحكم والسياسة، عمل المرأة في الجيش؛ وبعض القضايا الاجتماعية كزواج المرأة من غير الليبيين[25] .

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة المسحية، فقد تبين أنه قد تم نقل أيديولوجيا النظام بدرجة كبيرة من النجاح في مجال حقوق المرأة، خاصة عن طريق السياسات العملية للنظام تجاه دور المرأة في المجتمع، حيث أظهر الطلبة الليبيون الذكور اتجاهات تقدمية حول مسألة الاختلافات بين الجنسين، والتي عبروا عنها من خلال إجاباتهم باستثناء قضايا السلطة. مع ذلك، تجدر ملاحظة أنه في الوقت الذي أكد فيه غالبية المبحوثين من الطلاب على مبادئ الحقوق المتساوية للنساء، فإن ذلك لا يعني التحول بالضرورة إلى سلوكيات فعلية، فعندما يتعلق الأمر بأمور الأسرة، والسلطة في الوظيفة، والمشاركة في القوات المسلحة، والأدوار السياسية للنساء، فإن غالبية المبحوثين من الذكور أكدوا على القيم التقليدية، وكانت النساء أكثر تأكيداً على المساواة في هذه الأمور العملية.

تبين الاختلافات بين الجنسين أن أيديولوجيا النظام حول المساواة بين الجنسين قد التقطها الذكور والإناث بصور مختلفة، فعلى الرغم من أن أقلية من الرجال توافق على التطبيق العملي، فإن الأغلبية تؤيد المساواة من حيث المبدأ فقط، أما بالنسبة للإناث فقد كان هناك التزام أقوى بالتطبيقات الحقيقية الصادقة، وينبغي القول هنا، إن الواقع في ليبيا يتطابق مع موقف الذكور، فالإناث يشاركن بدرجة أقل، كما أن لهن قدرة أقل على فرض تطبيق هذه القضايا[26].

رابعاً: صورة المرأة في المناهج الدراسية " تحليل مضمون كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي"

يهدف هذا الجزء من الدراسة، إلى التعرف على صورة المرأة من خلال القيم والأفكار التي انعكست في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي في النظام التعليمي الليبي، وتعتبر كتب القراءة أهم مصدر لجمع البيانات في إطار هذه الدراسة، حيث تهدف هذه الكتب إلى تعليم اللغة العربية (قراءة وكتابة) وهي من المقررات الدراسية التي تهتم بنقل كثير من الأفكار المختلفة سواء سياسية أم سلوكية أم معلومات[27]، ويرجع السبب في اختيار كتب القراءة كعينة للتحليل في هذه الدراسة دون عداها من المقررات الأخرى إلى أن كتب القراءة من المقررات التي تدرس في جميع مراحل التعليم المختلفة، والتي يدرسها الطالب حتى دخوله المرحلة الجامعية باختلاف التخصص سواء كان تخصصاً تطبيقياً أم تخصصاً اجتماعياً. وتعتمد الدراسة على تحليل كتب القراءة المعدلة والتي شرع في تدريسها منذ سنة 2000، وسيتم التركيز هنا على تحليل الطبعات الأخيرة لكتب القراءة في السنوات: (2002-2003) ، و(2003-2004) .

ومن خلال تحليل مضمون كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي، تم التعرف على الأفكار أو الفئات التي احتوتها هذه المقررات وهي على النحو التالي:(المرأة والعمل؛ المرأة والتعليم؛ المرأة والسياسة؛ المرأة أما وزوجة؛ المرأة والأسرة؛ المرأة والسلاح؛ صفات المرأة المسلمة؛ المرأة والنشاط). وكما هو مبين في الجدول رقم (1) الذي يوضح توزيع الأفكار على السنوات الدراسية المختلفة (من الصف الأول إلى الصف التاسع) التي استهدفتها الدراسة. وتتركز الأفكار في أفكار رئيسية وأخرى فرعية حسب تناولها لكل قيمة أو قضية من القضايا التي تعكس صورة المرأة. وفيما يلي توضيح لكل فئة من الأفكار التي تعكس صورة المرأة كما حددتها المقررات الدراسية ممثلة في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي.

1. المرأة والعمل:

تركز هذه الفئة على أهمية عمل المرأة، حيث تبرز كتب القراءة دور المرأة ومشاركتها في العمل من خلال بعض الموضوعات، وفي الغالب يتم تناول هذه الموضوعات كأفكار فرعية. ومن صور دور المرأة في العمل، الدور الذي تلعبه في إطار مفهوم الأسرة المنتجة وهو أحد التوجهات السياسية التي تم طرحها

من قبل النظام خلال منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، والتي من خلالها تتم مشاركة جميع أفراد المجتمع في الإنتاج ذكوراً وإناثاً، كذلك ركزت هذه الفئة على دور المرأة كمعلمة وطبيبة وممرضة وفلاحة. ولقد كانت أكثر الصور التي ركزت على دور المرأة هي التي تناولت دورها كمعلمة أكثر من بقية المهن والنشاطات التي يمكن أن تمارسها المرأة.

ومن الموضوعات التي وردت في كتب القراءة والتي عكست هذه الفكرة يمكننا قراءة ما يلي: "الفلاحة امرأة نشيطة. تقوم في الصباح مبكرة. تصلي صلاة الصبح. وتعمل في المزرعة. تحلب البقرة. وتنظف الحظيرة. وتطعم الحيوان"[28]. وفي موضوع آخر تحت عنوان "الأسرة المنتجة" على لسان الأب سائلا ولده عبدالله بعد عودته من زيارة عائلة عمه التي تمتلك مزرعة: "وماذا تعمل أم حمزة وأخته رقية؟ عبد الله: الأم تحلب البقرة وتعد الطعام وتصلح الثياب، أما رقية فهي تطعم الدواجن وتجمع البيض وتساعد أمها على أعمال البيت" [29].

وفي موضوع آخر رئيسي عن الممرضة يمكننا قراءة ما يلي: "رأيتها نظيفة..نشيطة خفيفة، فؤادها رحيم..وعطفها عظيم، لطيفة الكلام..تعمل في نظام، تطوف بالدواء..في الصبح والمساء.." [30] وفي موضوع آخر نقرأ عن المعلمة في موضوع عن المحافظة على العينين ما يلي: "في درس الصحة المدرسية قالت المعلمة: إن الله تعالى- يا أبنائي- قد زودنا بنعمة البصر، وهذه النعمة يجب أن نقابلها بالحمد والشكر في كل وقت، لأن الإنسان إذا فقد هذه النعمة عاش في هذه الحياة محروما من نورها...." [31]. وفي موضوع آخر نقرأ أيضا عن المعلمة ما يلي: "طلبت المعلمة في أحد الأيام إلى تلاميذها وتلميذاتها بالصف الخامس أن يستعد كل منهم للكتابة في أحد الموضوعات المفيدة.."[32]

وبصفة عامة ومن خلال التحليل فإن مجموع تكرار هذه الفكرة 43 فكرة، منها 14 فكرة رئيسية، و 29 فكرة فرعية، تتوزع على جميع الفصول باستثناء الصفين الثامن والتاسع، كما هو موضح في الجدول رقم (1). أما النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة فهي 21% وما يعادل 30% من الأفكار الرئيسية، و19% من الأفكار الفرعية.

جدول رقم (1) توزيع تكرارات الأفكار على السنوات الدراسية

الأفكار	التكرار									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المجموع
المرأة والعمل	10	9	4	3	10	6	1	0	0	43
رئيسية:	3	3	0	1	2	5	0	0	0	14
فرعية:	7	6	4	2	8	1	1	0	0	29
المرأة والتعليم	19	22	3	4	5	2	0	1	0	56
رئيسية:	5	3	1	4	0	1	0	0	0	14
فرعية:	14	19	2	0	5	1	0	1	0	42
المرأة والسياسة	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
رئيسية:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرعية:	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
المرأة أم وزوجة	4	9	10	7	5	7	1	1	0	44
رئيسية:	2	0	1	0	2	4	0	0	0	9
فرعية:	2	9	9	7	3	3	1	1	0	35
المرأة والأسرة	0	1	6	8	5	2	2	2	1	27
رئيسية:	0	0	0	2	0	0	0	1	0	3
فرعية:	0	1	6	6	5	2	2	1	1	24
المرأة والسلاح	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
رئيسية:	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
فرعية:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صفات المرأة المسلمة	2	0	0	1	3	5	1	5	0	17
رئيسية:	0	0	0	0	1	0	0	2	0	3
فرعية:	2	0	0	1	2	5	1	3	0	14
المرأة والنشاط	1	0	6	3	2	0	0	0	0	12
رئيسية:	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2
فرعية:	0	0	6	2	2	0	0	0	0	10

2. المرأة والتعليم:

تركز هذه الفئة على التوجهات التي تطرح في المجتمع من أجل تعزيز تعليم المرأة، باعتباره حقا أساسيا لكل أفراد المجتمع سواء ذكور أم إناث. وتعكس كتب القراءة من خلال الموضوعات المختلفة التي تركز على أهمية التعليم بالنسبة للمرأة منذ الصغر ، حيث تنقل صور الفتاة التي تذهب إلى المدرسة لتلقي العلم أسوة بالذكر .

وفي هذا الإطار يمكننا قراءة بعض من الموضوعات التي وردت في هذه الكتب. فعلى سبيل المثال نقرأ:"عائشة تلميذة..عائشة تذهب إلى المدرسة..عائشة تقرأ.. عائشة تكتب..عائشة تقرأ وتكتب"[33]. وفي نفس الكتاب نقرأ: " هذه عائشة..عائشة تلميذة ذكية..تذهب عائشة إلى المدرسة..في المدرسة تلاميذ وفي المدرسة تلميذات"[34].

تحتوي هذه الفئة على 56 فكرة عن تعليم المرأة تتركز معظمها في الصفين الأول والثاني ، منها 14 فكرة رئيسية، و 42 فكرة فرعية. وتقل أو تنعدم هذه الفكرة في الصفوف الثلاثة الأخيرة من مرحلة التعليم الأساسي وهي الصفوف، السابع والثامن والتاسع، وتبلغ النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة 28%، وما يعادل 30% أفكار رئيسية، و 27% أفكار فرعية كما هو موضح في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

في المجتمع، حيث يشارك فيها جميع المواطنين ذكوراً وإناثاً ممن بلغوا سن الثامنة عشرة. ويبرز النقص الواضح في تكرار هذه الفكرة مما يتناقص مع توجيهات النظام الرسمية التي تؤكد على مشاركة المرأة وتفعيل دورها في العملية السياسية، من خلال دعوتها للمشاركة في المؤتمرات الشعبية أداة صنع القرار وفق الأيديولوجية الرسمية في ليبيا.

جدول رقم (2) مجموع التكرارات الرئيسية والفرعية بالنسبة لكل فكرة من الأفكار

الأفكار	التكرار		
	رئيسية	فرعية	المجموع
المرأة والعمل	14	29	43
المرأة والتعليم	14	42	56
المرأة والسياسة	0	1	1
المرأة أم وزوجة	9	35	44
المرأة والأسرة	3	24	27
المرأة والسلاح	1	0	1
صفات المرأة المسلمة	3	14	17
المرأة والنشاط	2	10	12
المجموع	46	155	201

3. المرأة والسياسة:

برزت فكرة المرأة والسياسة في إطار غير مباشر، وترجمت هذه الفكرة في شكل صورة تضم اجتماعاً لمؤتمر شعبي أساسي، يشمل ذكوراً وإناثاً. ويعتبر المؤتمر الشعبي الأساسي إحدى البنى الأساسية في تركيبة النظام السياسي الليبي إضافة إلى اللجان الشعبية ، ونظرياً تعتبر المؤتمرات الشعبية هي أداة صنع القرار

ولعل ندرة هذه القيمة في المناهج الدراسية هو انعكاس للواقع العملي الذي يبدو فيه عزوف المرأة، وعدم مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار السياسي أو صنع السياسات العامة، مما جعل الفجوة تتسع بين المعلن والواقع في إطار مشاركة المرأة السياسية. ومن هنا فإن هذه الفئة تكررت مرة واحدة فقط، وبرزت في شكل فكرة فرعية جسدتها صورة، وظهرت عرضاً في الصف الرابع وانعدمت كلياً في

بقية الصفوف الدراسية، أما النسبة المئوية لهذه الفكرة فقد بلغت 1%.

4. المرأة أماً وزوجة:

توضح هذه الفكرة دور المراة كأم وزوجة، وذلك من خلال الصور والموضوعات التي تبرز هذا الدور وتؤكد عليه. ويمكن ملاحظة تراجع صورة الأم غير التقليدية التي انتشرت في طبعات كتب القراءة المدرسية في ليبيا عند نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تم التركيز على دورها كزوجة تساند زوجها وأبناءها في تحقيق توجهات المجتمع الجديد، وفي مساهمتها في البرامج التي تم اقتراحها من قبل النظام في تلك الفترة والتي منها برنامج الحي الجماهيري، الأسرة المنتجة، وكذلك الأسرة التي تتدرب على السلاح[35].

5. المرأة والأسرة:

تبرز هذه الفكرة دور المرأة في الأسرة، حيث تؤكد معظم الموضوعات على أهمية المرأة باعتبارها جزءا وعنصراً أساسياً في الأسرة، وفي هذا الإطار يبرز التركيز على دورها كأم تسعى إلى توفير راحة أسرتها وتربية أولادها ورعايتها، كذلك دور الإبنة في الأسرة وكذلك الجدة. وكنموذج على ذلك في أحد الموضوعات وهو مسرحية من فصل واحد بعنوان "المنزل يخدمه أهله" نقرأ ما يلي: "الأم تحضر وهي تفرك يديها من أثر العجين. الأب: ماذا تعملين؟..الأم: أخبز خبزا..الأب: وأين سعيد..وفاطمة..وسلمى؟ الأم: أما سعيد فهو يصلح حظيرة الدجاج، وأما سلمى فهي تغسل الملابس وتنشرها..، وأما فاطمة فهي منهمكة في تنظيف الغرف وترتيبها....تدخل فاطمة فتحيي أباها وتقول: كل شئ على ما يرام..الغرف نظيفة..مرتبة..وسوف نحافظ دائما على نظافتها وترتيبها...، فالبيت بيتنا.."[39].

ولتعزيز هذه الفكرة تم استحضار بعض القصص من التاريخ الإسلامي لإبراز دور المرأة في أسرتها وقدرتها على التحمل والصبر في مواجهة الصعاب. في هذا الإطار نقرأ في قصة " الأسرة المسلمة " مايلي : " واشتد عذاب المشركين بآل ياسر ، ولكنهم تحملوا ذلك العذاب في شجاعة وصبر ، ولم يعودوا إلى عبادة الأصنام التي لا تضر ولا تنفع ..... وذات يوم جاء أبوجهل وطلب إلى من الأسرة أن تترك دين الله تعالى وأن تعود إلى دين الآباء فرفض آل ياسر العودة إلى دين الآباء وأظهروا إصرارهم على التمسك بما جاء به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فاغتاض أبو جهل وأخذ حربته ورمى بها سمية ، فسقطت على الأرض ، وكانت بذلك أول شهيدة في الإسلام " [40].

ويبلغ مجموع تكرار هذه الفئة 27 فكرة منها ، 3 أفكار رئيسية ، و24 فكرة فرعية ، تتوزع على جميع الصفوف الدراسية ، ماعدا الصف الأول . وتبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الفئة 13% ، ونسبة الأفكار الرئيسية 7% ، والأفكار الفرعية 15% كما هو موضح في الجدول رقم 3 .

جدول رقم (3) النسب المنوية للأفكار الرئيسية والفرعية

الأفكار	% رئيسية	% فرعية
المرأة والعمل	30	19
المرأة والتعليم	30	27
المرأة والسياسة	0	1
المرأة أم وزوجة	20	22
المرأة والأسرة	7	15
المرأة والسلاح	2	0
صفات المرأة المسلمة	7	9
المرأة والنشاط	4	7
المجموع	100	100

6. المرأة والسلاح:

هناك إشارة بسيطة إلى مبدأ مشاركة المرأة في التدرب على السلاح، وهو أحد التوجهات السياسية في ليبيا التي تطرحها الأيديولوجيا الرسمية للنظام، وهذا يأتي في إطار كسر احتكار السلاح، وتحقيقاً لفكرة الشعب المسلح، وتأكيدا لمبدأ أساسي برز في وثيقة إعلان سلطة الشعب في 1977 وهو أن: "الدفاع عن الوطن هو مسؤولية كل مواطن ومواطنة". ولم تبرز هذه الفكرة إلا في إطار صورة لفتاة ترتدي الزي العسكري وتتدرب على السلاح، وذلك في إطار موضوع يحمل عنوان "سلاح العروبة" وهو قصيدة لأحد الشعراء العرب، حيث نقرأ شرحاً لقصيدة الشاعر كما يلي: "الشعب العربي شعب مقاتل، يرفض الظلم والخضوع، ويعد العدة، ويجهز السلاح ليوم التحرير والنصر على الصهاينة المحتلين. فإذا قامت الحرب، سيحطم الأعداء، ويطردهم من أرض فلسطين " ويمكن القول بأن هذه الفكرة تكررت مرة واحدة فقط كفكرة رئيسية، بنسبة 2%. ويلاحظ تراجع هذه الفكرة أيضا مقارنة بنتائج دراسة سابقة أجرتها الباحثة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث بلغت النسبة المئوية لمجموع تكرار هذه الفكرة 11.90% وما يعادل 13.15% فكرة رئيسية، و10.86% فكرة فرعية [42].

7. صفات المرأة المسلمة:

تشير هذه الفكرة إلى ملامح المرأة المسلمة، حيث ركزت على بعض الصفات والقيم الإيجابية التي تتحلى بها المرأة المسلمة، كالمثابرة والاجتهاد، والذكاء، والشجاعة والتضحية، والصبر على المكاره، والصدق والأمانة. و من بين الأمثلة التي يمكن ذكرها في إطار هذه الفئات والتي تعكس الصفات المختلفة التي تتحلى بها المرأة المسلمة، فعلى سبيل المثال في موضوع بعنوان "من ذاكرة التاريخ الشهير الصغير" ، يمكننا أن نقرأ: "وأمر أبوبكر-رضي الله عنه-أسامة (أسامة بن زيد بن حارثة) أن يتحرك،

فاندفع الجيش في السير، ونظر الجند فوجدوا فارساً يسرع؛ ليلحق بالجيش، ويصر على أن يكون في الصفوف الأولى منه، فأبلغوا أسامة خبر هذا الفارس، فلما دنا منه وجد أم ميسرة وقد لبست ملابس الفرسان، وحاول أسامة أن يرجعها، أو يجعلها في مؤخرة الجيش، ولكنها امتنعت"[43].

وفي هذا الإطار يمكننا أن نقرأ ما يلي: "نهى عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- في خلافته عن مذق اللبن بالماء، فخرج ذات ليلة...فإذا بامرأة تقول لابنة لها: ألا تمذقين لبنك.فقالت الإبنة لها: كيف أمذق وقد نهى عمر ابن الخطاب عن المذق..فقالت المرأة: قد مذق الناس فامذقي فما يدري عمر؟ فقالت الابنة: إن كان عمر لا يعلم فإله عمر يعلم، ما كنت لأفعله وقد نهى عنه-فوقعت مقالتها من عمر"[44]. ويبلغ تكرار هذه الفئة 17 فكرة تركزت في جميع الصفوف، ما عدا الصفوف الثاني والثالث والتاسع.، وبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الأفكار 8% ، أما نسبة الأفكار الرئيسية فهى 7% ، ونسبة الأفكار الفرعية 9%.

8. المرأة والنشاط:

تشير هذه الفكرة إلى مشاركة المرأة في مختلف النشاطات، حيث أبرزت مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية، ومشاركتها في الاحتفالات القومية، ومشاركتها في الرحلات والتسوق وغيرها، وكنموذج على إبراز هذه الفكرة يمكننا أن نقرأ ما يلي: "اقترحت لجنة الرحلات بإحدى المدارس على تلاميذها وتلميذاتها القيام بزيارة حديقة الحيوانات، وقضاء وقت ممتع فيها. وافق عدد كبير من التلاميذ والتلميذات على الاقتراح، واستعد الجميع لهذه الزيارة". وفي موضوع آخر يمكننا قراءة ما يلي: "ذهبت وداد إلى البحر. وقفت وداد على الشط. وداد قالت: الجو جميل. والهواء نقي." ويبلغ تكرار هذه الفئة 12 فكرة تركزت في الصفوف الأول والثالث والرابع.والخامس، وبلغ مجموع النسبة المئوية لهذه الأفكار 6% ، أما نسبة الأفكار الرئيسية فهى 4%، ونسبة الأفكار الفرعية 7%.

خامساً: ملاحظات ختامية

إن دراسة التنشئة السياسية للفرد وما ينتج عنها من قيم وتوجهات وأنماط سلوك ممثلة في الثقافة السياسية، والتي هي نتاج لعملية التنشئة من خلال قنواتها المختلفة، لا يمكن دراستها من خلال قناة واحدة فقط، خاصة إذا لم يكن هناك توافق في القيم التي تغرس من خلال هذه القنوات، مما ينتج عنه تناقض في طبيعة تلك القيم، أي بين ما يتم غرسه من خلال القنوات الرسمية كالمدرسة ووسائل الإعلام، وبين القنوات غير الرسمية كالأسرة مثلا.

ففي إطار هذه الدراسة تم التركيز على دور المدرسة كقناة من قنوات التنشئة السياسية الرسمية ، وذلك من خلال رصد صورة المرأة في المناهج الدراسية الليبية تحديداً في كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي ، التي استخدمت كأداة أساسية في نقل كثير من قيم وتوجهات النظام في ليبيا منذ عام 1969. ووفقاً لذلك فإنه يمكن

استخلاص النتائج التالية:

1. رغم الدور الذي قد تلعبه المدرسة من خلال العملية التعليمية، وخاصة من خلال المناهج الدراسية في غرس بعض القيم والتوجهات التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة، إلا أن ذلك يبدو غير كافٍ للحكم على طبيعة تلك القيم من ناحية عملية وواقعية، حيث أن الواقع يبرز الفجوة بين ما هو معلن على المستوى الرسمي تجاه قضية المرأة، وبين ما يؤمن به الأفراد من الناحية النظرية، وبين القصور الواضح في مسألة تمكين المرأة وإدماجها وتعزيز دورها في مختلف المجالات من الناحية الواقعية.

2. على الرغم من انعكاس بعض القيم التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة وتغيير صورتها في المناهج الدراسية الحالية، إلا أنه يلاحظ تراجع بعض القيم إن لم يكن غيابها من المقررات الحالية مقارنة بمناهج ومقررات دراسية سابقة، من هذه القيم: المرأة والسياسة أو المشاركة السياسية، والمرأة والسلاح.

3. تراجع تناول قضية المرأة وكذلك بعض القضايا الأخرى، مثل القضية الفلسطينية، والوحدة العربية والقومية العربية، التي كانت تمثل القاسم المشترك في نص الخطاب السياسي الليبي حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تغير إتجاهات الخطاب السياسي الليبي الذي بات يركز على تسوية أوضاع ليبيا على المستوى الخارجي، خاصة علاقة ليبيا بالدول الغربية، وتسوية أزماتها الخارجية معها كقضية لوكربي، ومحاولة كسر العزلة وعودة ليبيا للنظام الدولي.

4. توضح نتائج تحليل المناهج الدراسية الليبية (كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي) الأفكار التي تتناول صورة المرأة، وفقا للترتيب التالي:[المرأة والتعليم 28%، المرأة أما وزوجة 22%، المرأة والعمل 21%، المرأة والأسرة 13%، صفات المرأة المسلمة 8%، المرأة والنشاط 6%، المرأة والسلاح 2%، والمرأة والسياسة 1%]. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن ترتيب الأفكار وفقا لذلك هو انعكاس واقعي، لدور المرأة من حيث تزايد عدد الإناث في مراحل التعليم المختلفة. وكذلك ثمة تركيز على الدور الطبيعي للمرأة كزوجة وأم ، حيث لا يتنافى ذلك مع خروجها للعمل خاصة في بعض المجالات التي عكستها كتب القراءة منها دور المرأة المعلمة. وهذا في حد ذاته يعكس سياسة وتوجه عملي وهو سياسة تأنيث النظام التعليمي خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، وهذا ما يعكسه أيضا الواقع فيما يتعلق بمسألة تسرب المرأة من بعض المجالات التي تأهلت لها، كالهندسة والطب وبعض التخصصات الأخرى لتلجأ بعد الزواج إلى قطاع التعليم الذي يراه البعض بأنه أنسب المجالات التي لا تتعارض مع ازدواجية دور المرأة كزوجة وأم وامرأة عاملة.

5. من خلال التركيز على بعض الجوانب الأخرى في المناهج الدراسية، كلغة المخاطبة في كتب القراءة، يلاحظ التركيز على المخاطبة الثنائية بصيغة المذكر والمؤنث في كثير من الدروس، خاصة

تلك الموجهة للمعلمين والمعلمات في الصفوف الأولى في دروس التهيئة، ودروس كسب المهارات ودروس التطبيق، فعلى سبيل المثال تكثر بعض العبارات مثل "يشجع المعلم أو المعلمة التلاميذ على التعبير والكتابة أو يراعي المعلم جلسة التلميذ وإمساكه القلم والكتابة بخط حسن مع توجيه التلاميذ إلى كتابة الجملة على السبورة"، لتختفي هذه الصيغ في الصفوف المتقدمة من مرحلة التعليم الأساسي. كذلك يلاحظ انتشار القصص والموضوعات التي تركز على التعليم المختلط خاصة في الصفوف الستة الأولى، لتتراجع بعدها هذه الفكرة في الصفوف الأخيرة من المرحلة، على الرغم من أن ذلك لا يعكس الواقع، حيث أن التعليم الأساسي هو تعليم مختلط بصفة عامة، هناك بعض المدارس المختلطة وهناك أخرى غير مختلطة، حيث تبرز ظاهرة التعليم غير المختلط في المرحلة الثانوية، ليعود بعدها التعليم المختلط في المرحلة الجامعية.

الهوامش :

1- Amal Obeidi, Political Culture in Libya, (Surrey: Curzon Press, 2001), pp. 169-172.see also, Amal Obeidi, "Chanaging Attitudes to the Role of Women in Libyan Society", **Journal of Economic Research**, Vol. 10, No.1-2, 1999, pp. 1-31.

2- see, Mohamed Zahi El-Mogherbi, The Socialisation of School Children in the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, (University of Missouri, PhD thesis, 1978). See also , Amal Obeidi , political Culture in Libya, op.cit.

انظر كذلك:
أمال سليمان محمود العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة 1979- 1988، (جامعة قاريونس، رسالة ماجستير غير منشورة، 1990).

3-See, B. Berelson, Content Analysis in Communication Research, (Free Press, 1952).

4- انظر:
أمال سليمان العبيدي، **التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة المدرسية**، مصدر سابق، ص ص. 9-10.

5-Fred Greenstine, "Political Socialisation", in The International Encyclopedia of the Social Science, (New York: Macmillan, 1968), vol. 14, p. 551.

6-Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (California: Sage Publications, Inc, 1989), p12.

7- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (بنغازي:منشورات جامعة قاريونس 1998)، ص. 221.

8- أمال سليمان العبيدي، **التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة المدرسية** ، مصدر سابق ، ص ص.14- 15.

9- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، مصدر سابق، ص. 221.

10-Fred Greenstine,"Political Socialisation", in The International Encyclopedia of the Social Science, op.cit., p.55.

11-D.Easton and J.Dennis,Children in the Political System, (NewYork: McGra Hill, 1969),p.7.

12- Gabriel A. Almond et al, Comparative Politics: ATheoretical Framework, (New york: Harper Collins College Publishers, 1993), p. 45.

13- Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., p.13.

14- Richard Dawson et al, Political Socialisation, (Boston: Little Brown and Company, 1977), pp.114-189.

15- Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., p. 14.

16 -Ibid.,p.52.

17-Ibid., pp.29-44.

18- محمد زاهي بشير المغيربي، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية النظام الملكي الليبي: 1951-1969"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث/الرابع، خريف/ شتاء 1993، ص ص. 52-55.

19- لمزيد من المعلومات عن دور التعليم في عملية التنشئة السياسية في ليبيا انظر:
آمال سليمان محمود العبيدي، **التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا: دراسة تحليل مضمون كتب القراءة المدرسية في الفترة (1979-1988)**، مصدر سابق. انظر كذلك :
in Revolution: Libyan Education Since 1969", Taoufik Mona-stiri, "Teaching the Dirk Vandewalle (ed), Qadhafis Libya 1969-1994, (Lon-don: Macmillan Press, 1995), pp. 68-83.

20- لمزيد من المعلومات انظر:
Amal S M Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., pp. 52-56.

21- **القراءة للصف الأول الابتدائي، (1983-1986)**، ص. 103.

22- المصدر السابق، ص ص. 158-160.

23- آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، مجلة قاريونس العلمية، العدد رقم 3-4، 1997، ص ص.55-56.

24-Amal Obeidi, Political Culture in Libya, op.cit., pp. 168-197.

25- آمال سليمان محمود العبيدي، "تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل: دراسة توثيقية"ورقة خلفية غير منشورة قدمت في الحلقة الدراسية حول "الحركات الاجتماعية النسوية في البلاد العربية" ضمن **تقرير مركز المرأة العربية 2003**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2-5 ديسمبر 2003. ص. 19.

26- المصدر السابق، ص.20.

27- انظر بالخصوص:
آمال سليمان محمود العبيدي، **التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا**، مصدر سابق، ص ص. 102-187.

28- **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص. 239.

29- **اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص. 115.

30- المصدر السابق، ص. 145.

31- **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص. 119.

32- المصدر السابق، ص. 84.

33- **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص. 45.

34- المصدر السابق، ص ص. 84-85.

35- للمقارنة ولإبراز التغير أو التراجع في القيم التي تؤكد دور المرأة كزوجة وأم غير تقليدية انظر:
آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، **مجلة قاريونس العلمية**، مصدر سابق، ص ص.55-56.

36- **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، مصدر سابق، ص. 202.

37- **اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي**، مصدر سابق، ص. 35.

38- **اللغة العربية للصف الثالث من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل

والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص ص.76-77.

39- القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الرابع من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص. 112.

40- القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السادس من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص ص. 98. وكذلك في هذا الإطار انظر موضوع "حكايات عربية"في **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السابع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص ص. 118-119.

41- يقول الشاعر: سلاح العروبة شعب بطل...يعد السلاح ليوم الأمل، إذا الحرب قامت يدك الجبل...ليبقى الأمان بأرض الرسل، انظر **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الرابع من التعليم الأساسي**، مصدر سابق ص ص. 56-57.

42- انظر، آمال سليمان محمود العبيدي، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية "دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة"، **مجلة قاريونس العلمية**، مصدر سابق، ص ص.48-49.

43- القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003)، ص ص. 125-126.

44- القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السابع من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص ص. 118-119.كذلك انظر **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الثامن من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص.59.

45- القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي،مصدرسابق،ص. 53.

46- اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي، مصدر سابق، ص. 209.

47- دروس التهيئة تتركز في المراحل الأولى خاصة الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي، والغرض منها المران على النطق والتعبير والفهم وتتم معالجتها شفهيا وفي الغالب لا يطلب من الطالب الكتابة. أما دروس المهارات في هذه الكتب فهي التي تبرز من خلال محاولة المعلم أو المعلمة تجريد الحروف حيث يتدرب التلاميذ على النطق والكتابة. . وكذلك انظر، **اللغة العربية للصف الأول من التعليم الأساسي**، مصدر سابق، ص ص.5-16، وكذلك ص ص. 19-219، وكذلك ص ص. 221-262.

48- اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي، مصدر سابق، ص. 40.

49- انظر على سبيل المثال في توجيهات في تدريس القراءة يمكننا قراءة ما يلي: "وأخيرا نأمل من الإخوة المعلمين العمل بالتوجيهات السابقة مع ملاحظة أن كل ما يوصل إلى الهدف مقبول، وما هذه التوجيهات سوى علامات على الطريق الصحيح..."، **القراءة والتعبير للصف التاسع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004)، ص.7.

المراجع :

أولا: المراجع العربية

أ. **مصادر أساسية :** كتب القراءة لمرحلة التعليم الأساسي " عينة الدراسة"

1. العربية للصف الأول من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).

2. اللغة العربية للصف الثاني من التعليم الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).

3. **اللغة العربية للصف الثالث من التعليم**

الأساسي، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).
4. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الرابع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003).
5. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الخامس من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003).
6. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السادس من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002-2003).
7. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف السابع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).
8. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف الثامن من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).
9. **القراءة والمحفوظات والتعبير للصف التاسع من التعليم الأساسي**، (اللجنة الشعبية العامة: مصلحة الوسائل والمستلزمات التعليمية-المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004).

ب. الكتب و الدوريات والدراسات غير المنشورة:

1.العبيدي، آمال سليمان محمود، "التنشئة السياسية للمرأة العربية: أثر المناهج الدراسية-دراسة لتحليل مضمون كتب القراءة" **مجلة قاريونس العلمية**، العدد رقم 3-4، 1997.
2. العبيدي، آمال سليمان محمود ، "تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل: دراسة توثيقية"ورقة خلفية غير منشورة قدمت في الحلقة الدراسية حول "الحركات الاجتماعية النسوية في البلاد العربية" ضمن **تقرير مركز المرأة العربية 2003**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2-5 ديسمبر 2003.

د.فتحي صالح بوسدرة
استاذ الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس
د.عبدالمنعم محمد بحيري
أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد،
جامعة قاريونس

أهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة لاكتشاف مشاكل القياس

مقدمة

مع كثرة تساؤلات الطلبة ، وخاصة طلبة الدراسات العليا الذين يقومون بدراسات ميدانية، عن الاختبارات الإحصائية اللازم القيام بها لاكتشاف وجود أو عدم وجود أي من مشاكل القياس المعروفة في العينة المستخدمة في الأبحاث التي يقومون بها. لذا رأينا العمل على تجميع الاختبارات الرئيسية المستخدمة في هذا السياق وتوفيرها للطلبة في مرجع واحد يسهل عليهم الرجوع إليه بدلا من البحث في العديد من مراجع الاقتصاد القياسي. هدفنا إذاً مجرد تجميع وعرض تلك الاختبارات وليس إضافة جديد إلى هذا المضمار، فكل الاختبارات التي سوف تعرض هي معروفة وكثيرة الاستخدام في الأبحاث القياسية. كما يمكن للطالب مراجعة أي من المراجع الرئيسية[1] .

يقوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على عدد من الافتراضات ولعل من أهمها الثلاثة التالية:-

1- عدم وجود ارتباط بين قيم المتغير العشوائي عند المشاهدات المختلفة [والتي عادة ما يشار إليها بالرمز "u" وهو الفرق بين القيمة الفعلية للظاهرة ومتوسط توزيع قيمها عند قيمة محددة للمتغير المستقل، وهذا المتغير غير مشاهد بل يتم الحصول على أفضل تقدير له باستخدام الفرق بين القيمة الفعلية للظاهرة والقيمة المقدرة لمتوسط توزيع قيمها ويشار إليها عادة بالرمز "ε"] ، اي أن تغاير "u_i"و "u_j" يساوي الصفر حيث $i \neq j$ ، وهو ما يطلق عليه فرض عدم الارتباط الذاتي "non-autocorrelation" .

2- عادة ما يفترض للتمكن من إجراء الاختبارات الإحصائية على المقدرات التي سوف نصل عليها، أن التوزيع الاحتمالي للخطأ العشوائي يكون توزيعاً معتدلاً أي طبيعياً بمتوسط قدره الصفر وأن تباينه يكون ثابتاً، وهو ما يطلق عليه فرض تساوي التباين"Homoscedasticity" .

3- عدم وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة ، وهو ما يطلق عليه فرض عدم الاشتراك الخطي "non multicollinearity" وبطبيعة الحال سوف يترتب على الإخلال بهذه الفروض، أي في حالة عدم توفرها في العينة المستخدمة في الدراسة، عدد من المشاكل وهي ما تعرف بالمشاكل القياسية. كما أن هناك عدة زوايا يمكننا استخدامها لدراسة كل من هذه المشكلات، ماهي طبيعة

المشكلة محل البحث ، أسباب المشكلة، الآثار المترتبة عليها، ما هي الأساليب المتاحة لاكتشاف المشكلة، وأخيراً كيفية معالجة المشكلة إن أوضحت الاختبارات وجودها بالعينة. تشكل هذه الزوايا ، إضافة إلى مباحث أخرى، جوهر مادة الاقتصاد القياسي.

تركز هذه الورقة على جانب واحدة فقط من الزوايا السابقة وهو محاولة استعراض أهم طرق اكتشاف المشاكل الثلاثة السابقة من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة للكشف عن وجود كل من المشكلات المشار إليها أو عدم وجودها بالعينة المستخدمة .

1- مشكلة الارتباط الذاتي
Autocorrelation

تعكس هذه المشكلة عدم استقلالية قيمة المغير العشوائي عند مشاهدة ما عن قيمته عند مشاهدة أخرى بالعينة أي أن:

$$E(u_i\, u_j) \neq 0 \qquad i \neq j$$

-Durbin- Watson Test (DW)[1]

لعل هذا الاختبار هو أشهر الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالعينة محل البحث. يقتصر هذا الاختبار على كشف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي عندما توجد علاقة بين الخطأ العشوائي لهذه المشاهدة والمشاهدة السابقة لها مباشرة، أي وجود علاقة خطية بين الخطأ العشوائي للفترات المتتالية أي أن:

$$u_i = \rho\, u_{i-1} + v_i$$

أي أن الخطأ العشوائي للمشاهدة"i" يتضمن جزءاً من الخطأ العشوائي للمشاهدة السابقة يتحدد طبقاً لقيمة معامل الارتباط الذاتي المعلمة " ρ " بالإضافة لجزء عشوائي " v_i " يستوفي الشروط المطلوبة من حيث أن يتوزع توزيعاً طبيعياً بمتوسط يساوي الصفر وتباين ثابت، أما في حالة ارتباط ذاتي من درجة أعلى فأنه يلزم تعديل الاختبار السابق أو اللجوء إلى اختبارات أخرى أكثر عمومية كما سنوضح لاحقاً. كما يلاحظ أيضاً أنه في حالة وجود المتغير التابع المبطئ زمنياً من ضمن المتغيرات المفسرة بالمعادلة (وهو ما يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي) فأن اختبار دربن – واتسون يكون متحيزا نحو القيمة "2" والتي تعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ، لذا فلا يجوز استخدام هذا الاختبار في هذه النماذج بل يتوجب استخدام اختبار آخر أقترحه دربن وهو المعروف باختبار "h" لدربن أو اختبارات أخرى.

يعرف اختبار DW على أنه:-

$$d = \frac{\sum_{i=2}^{i=n} (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{i=n} e_i^2}$$

أي أنه نسبة مربعات فروق مقدرات الخطأ العشوائي كل عن سابقتها مباشرة إلى مجموع مربعات تلك المقدرات. وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين "0" والقيمة "4" وذلك حسب قيمة

المعلمة" ρ " الواردة في معادلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أعلاه، حيث يمكن إيضاح أن :

$$d = 2\,(1 - \hat{\rho}\,)$$

فإذا كانت :-

*) $\hat{\rho}$ = صفر أي في حالة عدم وجود ارتباط ذاتي فأن: d = 2

*) $\hat{\rho}$ =1 أي في حالة وجود ارتباط ذاتي موجب فأن: d = 0

*) $\hat{\rho}$ = -1 أي في حالة وجود ارتباط ذاتي سالب فأن: d = 4

يمكننا اختبار وجود الارتباط الذاتي في العينة بمقارنة "d" المحسوبة طبقاً للصيغة السابقة مع القيمة الحرجة لهذه الإحصائية من الجداول المعدة والتي تحدد حداً أدنى " d_l " وحداً أقصى " d_u " بناء على حجم العينة، عدد المتغيرات المفسرة الواردة بالمعادلة وبالطبع عند مستوى المعنوية المعين.

بناءً على المقارنة السابقة سوف نحصل على واحدة من النتائج التالية:-

$\therefore 0<d< d_l$ يوجد ارتباط ذاتي موجب

$\therefore 4-d_l<d<4$ يوجد ارتباط ذاتي سالب

$\therefore d_u<d<4-d_u$ لا يوجد ارتباط ذاتي سالب أو موجب

أما إذا كانت نتيجة الاختبار كالتالي:

$$d_l \le d \le d_u$$

$$4-d_l \le d \le 4-d_u$$

أي إذا ساوت القيمة المحسوبة الحد الأدنى" d_l " أو الأقصى" d_u " أو وقعت بين تلك القيم، أو تساوت مع إحدى القيمتين (d_l -4) أو (d_u -4) أو كانت بين تلك القيمتين ، فأن الاختبار غير حاسم في الكشف عن المشكلة، وهذا يعد من المآخذ الرئيسية على هذا الاختبار.

اختبار الارتباط الذاتي من درجة أعلى

لا يمكن استخدام الاختبار السابق لاكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية عند مشاهدة ما وأخرى غير السابقة عليها مباشرة ، فمثلا إذا أراد باحث لديه بيانات ربع سنوية أن يختبر وجود ارتباط بين الخطأ العشوائي للربع الحالي و الخطأ العشوائي لنفس ا لربع من العام الماضي أي أنه يود اختبار:

$$u_i = \rho\, u_{i-4} + \upsilon_i$$

الاختبار المناسب في هذه الحالة هو:

$$d_4 = \frac{\sum_{i=5}^{i=n} (e_i - e_{i-4})^2}{\sum_{i=1}^{i=n} e_i^2}$$

هناك جداول توضح لنا القيم الدنيا والعليا لهذه الإحصائية ، ويمكننا تطبيق نفس القواعد السابقة لتحديد نتيجة هذا الاختبار[2].

اختبار "h" لدربن

أقترح دربن استخدام الاختبار التالي في نماذج الانحدار الذاتي أي تلك التي تضم من ضمن المتغيرات الشارحة بها قيم المتغير التابع المبطئ زمنياً. عرف دربن الإحصائية "h" كالتالي:

$$h = \hat{\rho}\sqrt{\frac{n}{1 - n\,Var(\hat{\beta})}}$$

حيث " $\hat{\rho}$ " القيمة المقدرة لمعامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ، "n" حجم العينة ،" $\hat{\beta}$ " القيمة المقدرة لمعامل المتغير التابع المبطئ زمنياً .

في الخطوة الأولى نقدر معادلة الانحدار الأصلية التي تضم من ضمن متغيراتها المتغير التابع المبطئ زمنياً لتقدير الخطأ العشوائي والذي يستخدم في حساب " $\hat{\rho}$ " القيمة المقدرة لمعامل الارتباط الذاتي والذي يساوي

$$\hat{\rho} \approx (1 - d/2)$$

أي انه بالرغم من عدم صلاحية "d" لاختبار وجود ارتباط ذاتي في هذه النماذج إلا انه يمكن استخدامها في تقدير " $\hat{\rho}$ "، أو يمكننا حسابها من الصيغة:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=2}^{i=n} e_i\, e_{i-1}}{\sum_{i=1}^{i=n} e_i^2}$$

نحسب تباين " $\hat{\beta}$ " ومن ثم يمكننا حساب الإحصائية "h".

عند مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الواردة في جدول التوزيع الطبيعي ، نظرا لان الإحصائية "h" تتبع التوزيع الطبيعي في العينات الكبيرة الحجم ، يمكننا اختبار وجود ارتباط ذاتي من عدمه. إذا كانت $|h| > z$ عند مستوى المعنوية المحدد فهذا يدل على أن العينة تعاني من المشكلة.

-Breusch- Godfrey Test

يُعد هذا الاختبار هو الأكثر عمومية نظرا لأنه يسمح بوجود المتغير التابع المبطئ زمنيا من ضمن المغيرات الشارحة، وكذلك أن يكون الارتباط الذاتي من درجة أعلى من الأولى . تتمثل الخطوات اللازمة للقيام بهذا الاختبار فيما يلي:-

- نقدر معادلة الانحدار الأصلية وأن كانت تضم من ضمن مغيراتها المتغير التابع المبطئ زمنيا وذلك لحساب مقدرات الخطأ العشوائي.

- نقدر معادلة انحدار مساعد وهي انحدار مقدرات الخطأ العشوائي على المتغيرات الشارحة وكذلك على القيم المبطئة لمقدرات الخطأ العشوائي، يتوقف عدد هذه المتغيرات المبطئة على درجة أو رتبة الارتباط الذاتي. يتم حساب معامل التحديد R^2 لهذه المعادلة.

• يلاحظ أن المقدار $\left|(n-p)R^2\right|$ حيث "n" حجم العينة ، "p" رتبة الارتباط الذاتي سوف يتبع توزيع مربعات كاي " χ^2 ".

• إذا زاد المقدار السابق عن القيمة الحرجة المستخرجة من جداول هذا التوزيع بدرجات حرية مساوي "p" وبمستوى المعنوية المحدد والتي سوف نستخدم للتعبير عنها الرمز " χ_i^2 "، فأنه لا يمكننا قبول فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بوجود ارتباط ذاتي.

2- مشكلة اختلاف التباين
Hetroscedasticity

كثيراً ما يواجه الباحث مشكله اختلاف تباين الخطأ العشوائي بين مشاهده و أخري في العينة المستخدمة أي أن يتغير هذا التباين (والمفترض طبقا لشروط طريقه المربعات الصغرى أن يظل ثابتا) مع تغير واحد أو أكثر من المتغيرات المفسرة الواردة بالمعادلة. هناك عدة اختبارات لاكتشاف المشكلة سوف نعرض منها ما يلي :

- Goldfeld-Quant Test

بني هذا الاختبار علي فكره بسيطة وهي انه إذا لم تعان العينة من مشكله اختلاف التباين فأنه إذا ما حسب هذا التباين لأجزاء مختلفة من العينة فلن يكون هناك اختلافاً جوهرياً ويتطلب هذا الاختبار الخطوات التالية:

• ترتيب البيانات تصاعدياً وفقا للمتغير المفسر (أو لأحد تلك المتغيرات المفسرة في حالة الانحدار المتعدد والتي يعتقد انه أو أحد مشتقاته يرتبط مع تباين الخطأ العشوائي وذلك بعد استخدام أشكال بيانيه تعرض العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة ومربعات مقدرات الخطأ العشوائي كخطوه أوليه) .

• تقسم العينة إلي ثلاثة أقسام ويتم حساب معادله انحدار مستقلة لكل من القسم الأول والقسم الأخير ويتم استبعاد المشاهدات بالقسم الثاني. أن الغرض من استبعاد المشاهدات هو زيادة توضيح الفارق في تباين الخطأ العشوائي ولن تتأثر نتيجة الاختبار حتى إذا لم يتم استبعاد أي مشاهده وتقسيم العينة إلي قسمين فقط بدلا من ثلاثة ، وبالطبع يلزم أن يكون عدد المشاهدات في كل قسم اكبر من عدد المعالم المقدرة حتى يمكن تقدير المعادلة المطلوبة.

• نحسب مجموع مربعات مقدرات الخطأ العشوائي لكل قسم أي نحصل علي $\sum \varepsilon_1^2$ وكذلك $\sum \varepsilon_3^2$ وتكون الأخيرة للقسم الثالث أي للقيم الأعلى للمتغير المستقل الذي تم الترتيب علي أساسه والأولي للقيم الدنيا للمتغير المستقل.

• لاختبار وجود اختلاف جوهري بين تباين القسمين نحسب النسبة التالية:-

$$G = \frac{\sum \varepsilon_3^2 / df}{\sum \varepsilon_1^2 / df}$$

سوف تكون درجات الحرية "d f" لكل من البسط والمقام مساوية للمقدار

$\left(\frac{n-p-2k}{2}\right)$ ،حيث "n"حجم العينة ،"p" عدد المشاهدات التي تم استبعادها في القسم الثاني، إن وجد، "k" عدد المعالم المقدرة في كل قسم . سوف تتبع(إذا ما تميز تباين الخطأ العشوائي بالثبات) توزيع "F" بدرجات حرية للبسط والمقام مساوية للمقدار المذكور .

• عند مقارنه"G" المحسوبة مع القيمة الجدولية الحرجة والتي سوف نستخدم للتعبير عنها الرمز "F_c" فإذا زادت "G" عند مستوي المعنوية المعين عن "F_c" فأننا نرفض فرض العدم القائل بثبات التباين لصالح الفرض البديل أي أن العينة تعاني من مشكله اختلاف التباين

- Spearman's Rank Correlation Test

يتطلب حساب هذا الاختبار الخطوات التالية:-

• استخدام طريقه المربعات الصغرى لتقدير معالم معادلة الانحدار الأصلية وذلك للحصول علي مقدرات الخطأ العشوائي أي علي "ε_i"

• إعطاء رتب إما تصاعدية أو تنازلية لكل من القيم المطلقة لمقدرات الخطأ العشوائي وكذلك لقيم المتغير المستقل ويشترط تطبيق نفس نظام الترتيب علي كل منهما .

• نحسب معامل ارتباط الرتب والمعروف أيضاً بمعامل ارتباط سبيرمان وهو :

$$r = 1 - \frac{6 - \sum_{i=1}^{n} D_i^2}{n(n^2-1)}$$

• حيث "D_i" الفرق بين رتبة المتغير ورتبه القيمة المطلقة للخطأ العشوائي، "n" حجم العينة المستخدمة .

• يتم حساب قيمة"t" باستخدام معامل الارتباط السابق والصيغة التالية :

$$t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}}$$

إذا زادت"t" المحسوبة عن القيمة الجدولية الحرجة والتي سوف نستخدم للتعبير عنها الرمز "t_c" التي نتحصل عليها من جدول "t" بمستوي معنوية محدد وبدرجات حرية تساوي (n-2) فأننا لا نستطيع قبول فرض العدم القائل بأن معامل ارتباط الرتب للمجتمع يساوي الصفر لصالح الفرض البديل القائل بوجود اختلاف في تباين الخطأ العشوائي. وفي حالة نموذج ارتباط متعدد، فيمكن حساب معامل ارتباط بين مقدرات الخطأ العشوائي وكل من المتغيرات المستقلة بالأسلوب السابق واستعمال اختبار "t" كما أوضحنا.

-Park Test

اقترح بارك أن تباين الخطأ العشوائي يتوقف علي المتغير المستقل وعلي الصورة:-

$$\sigma_i^2 = \sigma^2 X_i^{\beta} \varepsilon''$$

أي أن:

$$\ln \sigma_i^2 = \ln \sigma^2 + \beta \ln X_i + \nu_i$$

ويتم تقدير تباين "σ_i^2" باستخدام "ε_i" لذا يلزم أولا تطبيق طريقة المربعات الصغرى علي المعادلة الأصلية لحساب مقدرات الخطأ العشوائي ثم في خطوه ثانية نقوم بتوفيق المعادلة :

$$\ln \varepsilon_i^2 = \alpha + \beta \ln X_i + \nu_i$$

ثم تختبر المعنوية الإحصائية للمعلمة"β" وذلك باستخدام اختبار "t" المعتاد، فإذا كانت هذه المعلمة تختلف معنويا عن الصفر بمستوي معنوية معين وبدرجات حرية (n-2) دل ذلك علي وجود مشكله اختلاف التباين.

- Glejser Test

يقوم هذا الاختبار علي الخطوات التالية:

- توفيق معادلة انحدار باستخدام طريقه المربعات الصغرى لحساب مقدرات الخطأ العشوائي "ε_i" .
- توفيق معادلة انحدار القيمة المطلقة لمقدرات الخطأ العشوائي علي احد المتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطا بالخطأ العشوائي في صور مختلفة أي نقوم بتوفيق المعادلات التالية:-

$$|\varepsilon_i| = \alpha + \beta \frac{1}{X_i} + \nu_i$$

$$|\varepsilon_i| = \alpha + \beta \sqrt{X_i} + \nu_i$$

$$|\varepsilon_i| = \alpha + \beta \frac{1}{\sqrt{X_i}} + \nu_i$$

حيث "X_i" المتغير المستقل ، "ν_i" الخطأ العشوائي .

- نختبر المعنوية الإحصائية للمعلمة"β" باستخدام اختبار "t" المعتاد، فإذا كانت "β" تختلف عن الصفر دل ذلك على وجود مشكلة اختلاف التباين.

يفيد اختبار جلجسر في اكتشاف مشكلة اختلاف التباين في العينات الكبيرة الحجم، ما في العينات الصغيرة فيمكن استخدامه كمؤشر أو خطوة أولية فقط.

-Breusch-Pagan Test

يتطلب إجراء هذا الاختبار الخطوات التالية:-

- توفيق معادلة انحدار باستخدام طريقه المربعات الصغرى لحساب مقدرات الخطأ العشوائي "ε_i"
- حساب تباين الخطأ العشوائي باستخدام صيغة الأرجحية الكبرى أي أن :

$$\tilde{\sigma}^2 = \frac{\sum \varepsilon_i^2}{n}$$

• نقوم بحساب متغير جديد هو" p_i " الذي يساوي حاصل القسمة التالي :

$$p_i = \frac{\varepsilon_i^2}{\tilde{\sigma}^2}$$

• باستخدام طريقه المربعات الصغرى نوفق معادله انحدار " p_i " على المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج إما كلها أو بعضها فقط وذلك لحساب مجموع المربعات العائدة إلى المعادلة أي "RSS".

وحيث أنه في العينات الكبيرة يمكن توضيح أن نصف مجموع المربعات السابقة يتبع توزيع مربعات كاي " χ^2 " بدرجات حرية مساوي لعدد المتغيرات المستقلة الواردة بمعادلة الانحدار الأخيرة فأنه عند مقارنة المقدار "RSS/2" مع القيمة الحرجة من جدول مربعات كاي " χ^2 " عند مستوى المعنوية المحدد، فأننا نرفض فرض العدم لصالح الفرض البديل والقائل بوجود مشكلة اختلاف التباين إذا ما كانت χ^2_i > RSS/2.

-White's General Hetrosce-dasticity_Test

يتطلب إجراء هذا الاختبار الخطوات التالية :

• توفيق معادله انحدار باستخدام طريقه المربعات الصغرى لحساب مقدرات الخطأ العشوائي .

• توفيق معادلة انحدار مساعدة هي معادلة انحدار مربعات مقدرات الخطأ العشوائي " ε_i^2 " على المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج وعلى مربعاتها وحوا صل ضربها، ذلك لحساب مجموع المربعات العائدة إلى هذه المعادلة أي "RSS" .

• بمقارنة (nR^2) أي حاصل ضرب معامل التحديد في حجم العينة الذي يتبع توزيع مربعات كاي(χ^2) في العينات الكبيرة مع قيمة(χ_i^2) الجد ولية عند مستوى المعنوية المحدد ودرجات حرية تساوي عدد المعالم الواردة بمعادلة الانحدار المساعدة بدون حساب الجزء المقطوع ، فأننا نرفض فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بوجود مشكلة اختلاف التباين إذا ما كانت قيمة(χ_2^2) الجد ولية < (nR^2).

من الجدير بالملاحظة أنه من الضروري استبعاد المتغيرات الصورية أو الوهمية (التي تأخذ القيمة صفر أو واحد صحيح فقط ، وتستخدم لأخذ التغيرات الهيكلية التي طرأت في الحسبان) من المتغيرات المفسرة لتفادي مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين تلك المتغيرات . كما أنه قد يكون ضرورياً استبعاد عدد من المتغيرات المفسرة الواردة بالصيغة الأصلية من المعادلة المساعدة عندما يكون عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة المساعدة كبيرا ، ويفضل استبعاد المتغيرات ذات التأثير الخطي والإبقاء على المتغيرات ذات التأثير غير الخطي ، مثل مربعات المتغيرات المفسرة وحوا صل ضربها.كما أقترح في مثل تلك الأحوال تعديل الاختبار بحيث يتم حساب

معادلة انحدار مربعات مقدرات الخطأ العشوائي " ε_i^2 " على كل من مقدرات المتغير التابع ومربعاتها أي على ($\hat{y}$) و($\hat{y}^2$). لاختبار وجود مشكلة اختلاف التباين نستخدم نفس القاعدة أي مقارنة (nR^2) المحسوبة من المعادلة الأخيرة مع قيمة (χ_i^2) الجد ولية.

3- مشكلة الاشتراك الخطي أو تعدد العلاقات الخطية Multicolinearity

المفترض طبقا لشروط طريقة المربعات الصغرى آلا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في نموذج الانحدار المتعدد، فإن وجدت علاقة خطية تامة أو غير تامة بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة فالعينة المستخدمة تعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية. ويلاحظ أن وجود علاقات غير خطية بين تلك المتغيرات لا يعد إخلالا بشروط المربعات الصغرى.

هناك عدة مؤشرات تستخدم للدلالة على وجود المشكلة محل البحث نذكر منها :-

• ارتفاع القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقلين في المعادلة، فكلما اقتربت هذه القيمة من الواحد دل ذلك على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين المستقلين. غير أنه في حالة وجود عدد أكبر من المتغيرات المستقلة ، فأن انخفاض معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من المتغيرات المستقلة لا يعني بالضرورة عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية. بعبارة أخرى ،انخفاض القيمة المطلقة لمعاملات الارتباط البسيط لا يعد مؤشرا على اختفاء المشكلة ويلزم استخدام أساليب أخرى لاكتشافها.

• ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) مما يعني قوة العلاقة محل البحث ويؤيد ذلك ارتفاع معنوية اختبار "F"غير أن عددا قليلا فقط أو لا يوجد معاملات انحدار جزئي ذات معنوية إحصائية طبقا لاختبار "t" المعتاد ، الأمر الذي يعني أن تأثير كل من المتغيرات المستقلة على حدة ضعيفا ، بينما تأثيرها مجتمعة يكون قويا ، وهذا يشير إلى وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة.

• ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) وانخفاض قيم معاملات الارتباط الجزئي مما يعني وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة ، بينما لا توجد علاقة قوية بين المتغير التابع وبين كل من المتغيرات المستقلة على حدة . هناك تداخل بين المتغيرات المستقلة بحيث أنها مجتمعة تفسر جزءا كبيرا من التغير في المتغير التابع بينما لكل متغير مستقل على حدة تأثير ضعيف.

- Farrer- Glauber test

يضم هذا الاختبار ثلاثة اختبارات فرعية وهي:-

1) اختبار " χ^2 " للكشف عن وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة من عدمها .
2) اختبار "F" لتوضيح أي المتغيرات المستقلة مرتبط خطيا .

معادلة انحدار مربعات مقدرات الخطأ العشوائي "ε_i^2" على كل من مقدرات المتغير التابع ومربعاتها أي على ($\hat{y}$) و($\hat{y}^2$). لاختبار وجود مشكلة اختلاف التباين نستخدم نفس القاعدة أي مقارنة ($n R^2$) المحسوبة من المعادلة الأخيرة مع قيمة (χ_i^2) الجد ولية.

3- مشكلة الاشتراك الخطي أو تعدد العلاقات الخطية Multicolinearity

المفترض طبقا لشروط طريقة المربعات الصغرى آلا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة الواردة في نموذج الانحدار المتعدد، فإن وجدت علاقة خطية تامة أو غير تامة بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة فالعينة المستخدمة تعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية. ويلاحظ أن وجود علاقات غير خطية بين تلك المتغيرات لا يعد إخلالا بشروط المربعات الصغرى.

هناك عدة مؤشرات تستخدم للدلالة على وجود المشكلة محل البحث نذكر منها :-

- ارتفاع القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقلين في المعادلة، فكلما اقتربت هذه القيمة من الواحد دل ذلك على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين المستقلين. غير أنه في حالة وجود عدد أكبر من المتغيرات المستقلة ، فأن انخفاض معاملات الارتباط البسيط بين كل زوج من المتغيرات المستقلة لا يعني بالضرورة عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية. بعبارة أخرى ،انخفاض القيمة المطلقة لمعاملات الارتباط البسيط لا يعد مؤشرا على اختفاء المشكلة ويلزم استخدام أساليب أخرى لاكتشافها.

- ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) مما يعني قوة العلاقة محل البحث ويؤيد ذلك ارتفاع معنوية اختبار "F"غير أن عددا قليلا فقط أو لا يوجد معاملات انحدار جزئي ذات معنوية إحصائية طبقا لاختبار "t" المعتاد ، الأمر الذي يعني أن تأثير كل من المتغيرات المستقلة على حدة ضعيفا ، بينما تأثيرها مجتمعة يكون قوياً ، وهذا يشير إلى وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة.

- ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) وانخفاض قيم معاملات الارتباط الجزئي مما يعني وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة ، بينما لا توجد علاقة قوية بين المتغير التابع وبين كل من المتغيرات المستقلة على حدة . هناك تداخل بين المتغيرات المستقلة بحيث أنها مجتمعة تفسر جزءا كبيرا من التغير في المتغير التابع بينما لكل متغير مستقل على حدة تأثير ضعيف.

- Farrer- Glauber test

يضم هذا الاختبار ثلاثة اختبارات فرعية وهي:-

1) اختبار " χ^2 " للكشف عن وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة من عدمها .

2) اختبار "F" لتوضيح أي المتغيرات المستقلة مرتبط خطياً .

3) اختبار "t" لتوضيح نوعية الارتباط الخطي .

وتتمثل الخطوات المطلوبة لإجراء هذا الاختبار فيما يلي:-

• حساب قيمة محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين مختلف أزواج المتغيرات المستقلة"H"، وسوف تتراوح قيمة هذا المحدد بين الصفر والواحد الصحيح. فعدم وجود ارتباط بين أي متغيرين يجعل قيمة هذا المحدد مساوية للواحد ، بينما تصبح قيمة هذا المحدد مساوية للصفر عندما يكون الارتباط تاما بينهما.

حيث أن القيمة التالية

$$-\left[n-1-\frac{1}{6}(2m+5)\right]\ln H$$

• سوف تتبع توزيع مربعات كاى" χ^2 " بدرجات حرية تساوي m(m-1)/2 حيث "m" عدد المتغيرات المفسرة بالمعادلة، لذا فانه بالمقارنة بين القيمة السابقة والقيمة الحرجة من جدول توزيع كاى عند مستوى المعنوية المحدد ودرجات الحرية السابق نرفض فرض العدم لصالح الفرض البديل القائل بوجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية إذا ما كانت " χ_i^2 " > القيمة المحسوبة.

• لتحديد أي المتغيرات المستقلة مرتبط خطيا نقوم بحساب معادلة انحدار كل من المتغيرات المفسرة علي بقية المتغيرات بالمعادلة ونحسب معامل التحديد لكل من هذه المعادلات" R_j^2 " ثم اختبار كل من

$$F=\frac{R_j^2/k-2}{1-R_j^2/n-k+1}$$

حيث"k" عدد المتغيرات المستقلة ، "n" حجم العينة المستخدمة فإذا زادت القيمة المحسوبة عن القيمة " F_c "الجد ولية عند مستوى المعنوية المحدد ودرجات الحرية"k-2" و "n-k+1" فأن ذلك يعني وجود علاقة ذات أهمية بين هذا المتغير والمتغيرات المستقلة الأخرى بالمعادلة.

• الخطوة النهائية هي تحديد مدى معنوية معاملات الارتباط الجزئي بين كل متغيرين تفسيريين وذلك باستخدام الصيغة التالية لحساب "t" :

$$t^*=\frac{r_{12.3}\sqrt{n-k}}{\sqrt{1-r_{12.3}^2}}$$

وذلك بالنسبة لكل معاملات الارتباط الجزئي.

• بمقارنة قيمة " t^* " بالقيمة الحرجة " t_c " بدرجات حرية (n-k) يمكننا القول بأن الارتباط بين المتغيرين "1" و "2" مسئولاً عن تعدد العلاقات الخطية.

بعد هذا العرض الموجز لبعض المعايير التي تستخدم لإكتشاف المشاكل القياسية التي قد تعاني منها البيانات المستخدمة في الدراسة . ورغم وجود العديد من المعايير الأخرى التي لم تعرض ، إلا أننا أكدنا على المعايير الأكثر إستخداماً . ولعل السؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن هو كيف يمكن

تعديل البيانات إذا ما أكتشف أنها تعاني من واحدة أو أكثر من المشاكل الموضحة. بعبارة أخرى كيفية معالجة البيانات في حالة كونها تعاني من بعض المشاكل هو موضوع آخر قد يتم مناقشته في ورقة أخرى .

الهوامش :

1-J.Durbin & G. Watson , "Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression" , Biometrika , vol. 38, 1951.

2-K.F. Wailis, " Testing for fourth order autocorrelationin quarterly regression equations" ,Econometrica, July ,1972 .

3-T.S.Breusch, "Testing for Autoc-orrelation in Dynamic Linear Modes" Australian Economic Papers, vol. 17, 1978 & L.G. Godfrey" Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models When the Regressor include Lagged Dependent Variables", Econometrica, vol. 46, 1978.

4-S.M.Goldfeld & R.E.Quandt ,"Some Test for Hetroscedasticity", Journal of American Statistical Association , Septmber,1965.

5-R.E.Park , "Estimation with Hetroscedastic Error Terms", Econometrica , vol. 34, no. 4,Oct. 1966.

6-Glejser , "A New Test for Hetroscedasticity" , Journal of the American Statistical Association, vol. 64, 1969.

المراجع :

1- العربية:

1. أبوسدرة ، فتحي صالح و الكيخيا ، نجاة رشيد " الإحصاء والاقتصاد القياسي" المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس ، ليبيا، 1999.

2. عطية ، عبد القادر محمد عبد القادر " الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

3. حسين، مجيد علي و سعيد ، عفاف عبد الجبار " الاقتصاد القياسي : النظرية والتطبيق" دار وائل للنشر ، عمان، 1998.

2- الأجنبية:

1.Gujarati, Damodar N.; " Basic Econometrics", 4th ed.; McGraw- Hill Inc. ,New York, 2003.

2. Koutsoyiannis, A .; "Theory of Econometrics",2nd ed.;Macmillan Ltd. ;1974.

3. Maddala,. G. S.; "Introduction to Econometrics",Third edition; John Wiley & Sons ltd., West Sussex ,England, 2001.

4. Pindyck,R.S.& Rubinfeld, D,L.;" Econometric Models and Economic Forecasts";McGraw-Hill Book Co.;1976.

5. Thiel, H. "Principles of Econometrics"; North-Holland; 972.

البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس
(الدوافع ، والصعوبات ، ومقترحات التطوير)

د.ميكائيل إدريس الرفادي
استاذ مشارك ، قسم التاريخ ، كلية الآداب
جامعة قاريونس
أ. أماني عبدالحفيظ الكاديكي
محاضر مساعد ، قسم الإدارة ، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

المقدمة

البحث العلمي هو كل تقص منظم يهدف إلى الحصول على معارف جديدة أو تطوير معارف سابقة، بقصد فهم الظواهر المختلفة والسيطرة عليها، وتعد نتائج البحث العلمي من أهم مظاهر القرن الحالي وأبرز سماته، وذلك لما شهده هذا القرن من تطور في حركة البحث العلمي ولما للبحث العلمي من دور فاعل في تقدم المجتمعات، و إيجاد حلول لمشاكلها المختلفة وفي استخدام نتائجه في تحسين ظروفها المعيشية.

زاد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة لرغبة المجتمعات في امتلاك زمام أمورها والسيطرة على مقدرات حياتها ورغبة في التقدم والنمو السريعين، وإيماناً من هذه المجتمعات بأثر نتائج البحث العلمي في مجريات الحياة اليومية.

أنيط بالجامعات منذ نشأتها مهام رئيسية ثلاث ، هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وعلى الرغم من أن التدريس يبدو في أغلب الأحيان هو المهمة الأولى لمعظم الجامعات وخاصة الجامعات الليبية، إلا أن البحث العلمي وخدمة المجتمع لا يجب أن تقل أهميتهما عن أهمية التدريس عند قيام الجامعة بدورها، فالبحث العلمي يعد وظيفة أساسية من وظائف الجامعة، وذلك كما تحدده اللوائح والقوانين التي تنظم عمل الجامعات ومنها جامعة قاريونس، حتى إنه في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة مثلاً تم إنشاء مؤسسات علمية تعني بالبحث العلمي أولاً، كما أصبح مستوى التقدم في مجال البحث العلمي مقياساً لدور الجامعة كمؤسسة علمية، ومحدداً لدورها في المجالات المعرفية والفكرية ، كما يعد هذا المستوى معياراً للمفاضلة بين الجامعات .

مشكلة البحث :

انبثقت فكرة هذا البحث أساساً من الملتقى الذي عقده أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس بتاريخ 11-2003/10/12 في كلية الطب ، حيث كان أمر تفعيل البحث لعلمي أحد الموضوعات التي طرحت للنقاش.

في هذا الملتقى تناول الحاضرون دور الجامعة كمؤسسة بحثية ودور عضو هيئة التدريس كباحث، بالإضافة إلى بعض العراقيل التي قد تحد من فعالية البحث العلمي، وساد شعور عام لدى الحاضرين

بضرورة الاهتمام بالبحث العلمي وتذليل صعوباته وتفعيل دوره.

لهذا كان تحديد أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قار يونس والوقوف على الصعوبات التي قد تحد من نشاطه وبيان المقترحات اللازمة لتطويره أمورا ضرورية تسبق عملية تفعيل البحث العلمي في هذه الجامعة . ويرتكز البحث العلمي أساسا على الباحث العلمي المؤهل الذي تهيأت له السبل والإمكانيات المختلفة للبحث، وعلى الرغم من أن مهمة البحث ليست حكرا على طلاب الدراسات العليا وأساتذة الجامعات، إلا أن الجامعات تعد المكان الأمثل لقيام الدراسات والأبحاث العلمية، ووظيفة الجامعات في المجتمع تحتم عليها الحفاظ على المعرفة وتطويرها ونشرها عن طريق البحث العلمي، ويعد البحث العلمي نشاطا مكملا لبقية الأنشطة التي أنشئت من أجلها الجامعات وداعما لها، فالبحث العلمي والتدريب مثلا يعدان نشاطين متلازمين ويكمل كل منهما الأخر.

ونتيجة للإيمان بأهمية البحث العلمي، وبأنه يعد وظيفة أساسية من وظائف جامعة قاريونس، وهدف أساسي من الأهداف الرئيسية، التي أنشئت من أجلها وبما أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم المعنيون بتحقيق هذا الهدف، جاءت هذه الدراسة لتستطلع الهدف من إجراء البحث العلمي في هذه الجامعة، وتوضح الصعوبات التي قد تعرقل حركته، وتقدم مقترحات لتطويره معتمدة في ذلك على آراء أعضاء هيئة التدريس أنفسهم.

وتحديدا تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. ما أهداف البحث العلمي التي يأمل أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس تحقيقها؟.
2. هل تختلف أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس باختلاف نوعهم وتخصصهم ودرجتهم العلمية وخبرتهم والبلد الذي تخرجوا منه؟.
3. ما المشكلات التي تعرقل نشاط البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قار يونس؟.
4. هل تختلف المشكلات التي تعرقل نشاط البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس باختلاف نوعهم وتخصصهم، مؤهلهم العلمي، ودرجتهم العلمية وخبرتهم والبلد الذي تخرجوا منه؟
5. ما مقترحات تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس؟.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية: -

1. تحديد دوافع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس و تحديد ما إذا كانت هذه الدوافع تختلف باختلاف النوع , والتخصص والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية، والخبرة، وبلد التخرج(محلية و عربية أو غير ذلك كالأوربية و الأمريكية....الخ) لعضو

هيئة التدريس في جامعة قاريونس.

2. تحديد أهم الصعوبات التي تعرقل نشاط البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس و تحديد ما إذا كانت هذه الصعوبات تختلف باختلاف نوعهم، وتخصصهم ، ومؤهلهم العلمي، ودرجتهم العلمية ، وخبرتهم ، والبلد التي تخرجوا منها.

3. الخروج بمقترحات لتطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس.

تعريف المصطلحات

البحث العلمي:

يُعرف (Van Dalen 1994)البحث العلمي بأنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها (ديو بولد فن دالين 1994 ، 17)، كما يعرفه جرينوود Greenwood بأنه "استعمال إجراءات وطرق منظمة متقنة سعيا للحصول على المعرفة" (عمر الشيباني، 1971، 48) وفي الدراسة الحالية يقصد بالبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس: كل عملية منظمة خاضعة لقواعد المنهج العلمي يمكن أن تؤدي إلى معرفة جديدة أو تطوير معرفة سابقة وبطريقة تسمح بنشر وتعميم هذه المعرفة.

جامعة قاريونس:

هي أول جامعة أنشئت في ليبيا سنة 1955م تضم جملة من الكليات والفروع.

واقتصرت الدراسة الحالية على تسع كليات من كليات هذه الجامعة وهي : الآداب، و الاقتصاد، و العلوم، الهندسة، و الطب البشري، و الصيدلة، و الأسنان، و الصحة العامة ,حيث استثنيت الكليات والفروع الأخرى التي ضمت إلي جامعة قاريونس بعد 2005/1/1 ف.

عضو هيئة التدريس:

يقصد بعضو هيئة التدريس في هذه الدراسة: أعضاء هيأة التدريس بجامعة قاريونس الليبيين المتفرغين للعمل تفرغاً كاملاً خلال العام الجامعي 2005/2004 الحاصلين إما على درجة الماجستير أو الدكتوراة.

خلفية الدراسة

مفهوم البحث العلمي وتصنيفاته:

البحث العلمي هو عملية منظمة (تتبع قواعد المنهج العلمي) تهدف إلى الحصول على معارف موثوق بها ويمكن التحقق منها، هذا تعريف عام للبحث العلمي، وفي تحديد مفهوم البحث العلمي يميز الحصادي (1991) بين مفهومي المنهج العلمي والبحث العلمي فيقول إن "المنهج بغض النظر ما إذا كان علمياً أو غير علمي - مجرد فكرة تم صياغتها في جملة من القواعد العامة التي يتوجب تطبيقها من قبل ممارس نشاط معين، البحث العلمي - في المقابل - ليس فكرة بل تحقيق عيني وممارسة عملية لفكرة المنهج العلمي، إنه استقصاء منظم يتخذ من قواعد المنهج العلمي - في مجال تخصصي بعينه -

وسيلة لتحقيق مقاصد بعينها .." (الحصادي 1991، 115).

تعددت الطرق التي صنفت بها الأبحاث العلمية، فقد صنفها بعض الدارسين حسب العلوم التي تتصل بها كالبحوث الاجتماعية والبحوث الاقتصادية، والبحوث الطبية .. إلخ. كما صنفها بعضهم الآخر حسب الطريقة أو الأسلوب المستخدم في البحث كالبحوث الوصفية والبحوث التاريخية والبحوث التجريبية.

كما صنفت البحوث العلمية إلى أنواع وفقاً للغرض منها إلى بحوث أساسية (Basic Research) وبحوث تطبيقية (Applied Research) حيث يشير مفهوم البحوث الأساسية إلى تلك البحوث التي تهدف أساساً إلى زيادة المعرفة الإنسانية وتراكمها عن طريق بناء نظريات جديدة أو اختبار نظريات سابقة أو إثرائها، ويقول رجاء أبو علام (2001) نقلاً عن كيرلينجر (Kerlinger 1979) . إن "البحوث الأساسية هي البحوث التي تختبر النظريات وتدرس العلاقات بين الظواهر حتى يمكن فهمها، دون تفكير كبير في تطبيق النتائج في حل مشكلات عملية (أبو علام، 2001، 68).

أما البحوث التطبيقية فهي تلك البحوث التي ترتبط غالباً بمجال مهني معين، وبتطبيق نتائج البحوث الأساسية في حل مشكلات مهنية محددة، وفي تحديد هذا المفهوم يقول وورثن وساندر (Worthen&Sanders1973). أن" البحث التطبيقي بعكس الأساسي، موجه نحو مهمة معينة ويهدف إلى إنتاج معرفة مرتبطة بإيجاد حل يمكن تعميمه على مشكلة عامة (أبو علام 2001، 71). بالإضافة إلى التصنيفات السابقة، ففي بعض الأحيان تصنف البحوث وفقاً للطريقة التي يتم بها جمع البيانات وتحليلها إلى بحوث كمية وبحوث كيفية.

الجامعة والبحث العلمي:

لم يعد هناك شك في أهمية البحث العلمي في تقدم المجتمعات ورقيها حتى أصبح التقدم في مجال البحث العلمي أحد المعايير التي يقاس بها تقدم الشعوب، وفي هذا الصدد يقول حمدي النشار إنه "إذا توقف البحث العلمي أصيبت جميع جوانب الحياة بالجمود والتصلب (حمدي النشار 1976، 260). لهذا أنشئت في الدول المتقدمة مراكز أبحاث وهيئات متخصصة تهتم بقضايا البحث العلمي، ولهذا السبب أيضاً أوكلت مهمة القيام بالأبحاث العلمية إلى جانب مهمة التعليم إلى أغلب الجامعات التي منها جامعة قاريونس.

أولويات هاتين المهمتين ترتبط بعدة متغيرات كحاجات المجتمع وأهداف الجامعة، حيث قد تتغير هذه الأولويات من جامعة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى في الجامعة نفسها، لهذا غالباً ما يطرح السؤال الآتي:

أيهما أهم التدريس أم البحث العلمي؟ سواء عند تحديد دور الجامعة أم عند تقييم أداء عضو هيئة التدريس فيما يتعلق بقضايا الترقية والتحفيز؟.

في هذا الخصوص يذكر بوبطانة (1979) أن Spencer يؤكد على أهمية التعليم والبحث العلمي، حيث يرى أن الجامعة بها وظيفتان أساسيتان هما المحافظة على الثقافة والتراث وهي مهمة التعليم، أما الوظيفة الثانية فهي الخلق والإثراء للثقافة وهي في نظره مهمة البحث العلمي (بوبطانة 1997، 87).

يذكر (Joseph Ben David 1974) أن كثيراً من الجامعات الأمريكية قد تحولت إلى جامعات بحوث Research Universities ، نتيجة للطلب على البحوث الأساسية التطويرية التي تطلبها المؤسسات الخاصة والحكومية، وكانت نتيجة هذا التحول انخفاض تركيز أعضاء هيأة التدريس على عملية التدريس ، مما أدى إلى عدة نتائج منها انخفاض مستوى الدور التعليمي للجامعة وانخفاض مستوى التحصيل عند الطلاب خاصة في المراحل الجامعية الأولى التي يشكل البحث العلمي جزءاً يسيراً منها، ويرجع بن ديفيد هذا الاختلال إلى عدم وجود ضوابط تحدد الأعباء الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس وتوزيعها على النشاطات المختلفة التي يقومون بها أو يشاركون فيها (Joseph Ben David 1974, 112).

رغم التسليم بأنه قد يوجد نوع من الخلل في التوازن بين مهمتي البحث العلمي والتعليم في الجامعة، إلا أن هاتين المهمتين تعتبران مترابطتين ومتكاملتين. فالبحث العلمي الذي يقوم به عضو هيأة التدريس يجعل من عملية التدريس أكثر واقعية ويدعم عملية التدريس، كما أن التعليم الجامعي خاصة الدراسات العليا لا يمكنه أن يتطور أو حتى يحافظ على مستواه إلا إذا نشطت حركة البحث العلمي في الجامعة، هذا النشاط هو أساس التمييز بين التعليم الجامعي وبقية أنواع التعليم الأخرى كالتعليم المهني مثلاً.

أهداف البحث العلمي:

تعددت أهداف البحث العلمي عند أعضاء هيئة التدريس الجامعي بتعدد جامعاتهم ففي دراسة (Startup 1985) التي اهتمت بدراسة أهم دوافع البحث العلمي في الجامعات الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجد الباحث أن دوافع البحث هي:-

المتعة في البحث أولاً ثم الحصول على الترقية الأكاديمية، والشعور بأنه واجب على عضو هيئة التدريس في الجامعة، وتطوير المعرفة الإنسانية، وتحسين السمعة الشخصية، وأخيرا الحصول على المكافآت المالية (حازم ومناور، 2001، 50).

لقد توصلت دراسة (Wood 1990) إلى أن أهم الأسباب التي تدعو أعضاء هيئة التدريس إلى البحث العلمي في الجامعة هو نظام المكافآت المعمول به في الجامعة، أما وزملاؤه (Meisinger el et 1975) فقالوا إن تحسين سمعة المؤسسة وتطوير المجتمع وتقدمه يشكلان سببين رئيسيين للبحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس الجامعي.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث العلمي في الجامعات العربية، فقد أشار

طناش (1994) إلى أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية هي: الترقية الأكاديمية، والمتعة الشخصية، وتحسين المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية على التوالي.

كما وجد ديراني (1997) عند دراسته لأهداف البحث العلمي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الأردن أن هذه الأهداف هي: الحصول على الترقية الأكاديمية وبنسبة 90.4 % وخدمة المجتمع بنسبة 68.8 % وأن أقل هذه الأهداف أهمية هو الحصول على المكافآت المالية وبنسبة 56.1 %.

أما دراسة كنعان (2001) التي تتعلق بالبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق، فقد أسفرت عن بيان أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة تتلخص في: زيادة التعمق في المجال التخصصي، وزيادة التحصيل المعرفي والعلمي والإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي .

كما بينت دراسة كل من الخطيب وحداد (2001) التي أجريت على أعضاء هيئة التدريس في جامعة إربد الأهلية في الأردن، أن أهداف البحث العلمي لديهم مرتبة حسب أهميتها بالنسبة لهم كالآتي:-

الترقية الأكاديمية، التمكن من المعرفة في تخصص معين، خدمة المجتمع المحلي، خدمة المجتمع الخارجي، تعزيز المعرفة الإنسانية ، ثم أخيرا الحصول على المكافآت المالية.

مما سبق يتضح أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات المختلفة تركزت على : الترقية الأكاديمية، وزيادة المعرفة العلمية، بالإضافة إلى خدمة المجتمع، أما الحصول على المكافآت المالية فلم يكن هدفاً أساسياً لأهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس ،كما أن البحث العلمي يعد عنصرا هاما في جعل إجراءات الترقية العلمية لعضو هيأة التدريس أكثر موضوعية.

معوقات البحث العلمي في الجامعة:

البحث العلمي نشاط كغيره من النشاطات الإنسانية الأخرى لا ينشأ إلا إذا هيئت له الظروف ومهدت له السبل، ولا يزدهر إلا إذا توفر له المناخ الملائم، فهناك معوقات قد تقف دون نمو هذا النشاط في الجامعة.

ولتحديد معوقات البحث العلمي في الجامعة قامت عدة دراسات في هذا الخصوص يقول الباشا (1983) إن أهم معوقات البحث العلمي في الجامعة تتلخص في عدم توفر المراجع المطلوبة للبحث وعدم وجود زملاء أكفاء مهتمين بالبحث العلمي، وعدم توافر الحوافز المادية والمعنوية بدرجة كافية ،بالإضافة إلى ضعف التمويل المالي للبحث العلمي والعبء الدراسي الملقى على عاتق عضو هيأة التدريس.

وفي الحديث عن أهم الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية يقول عاقل (1989) إن أهم هذه الصعوبات هي عدم تفرغ عضو هيأة التدريس للبحث العلمي، وقلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي، كما أكد سلامة طناش (1994) على أن الصعوبات التي تعرقل البحث العلمي هي أن التدريس يأخذ حيزاً كبيراً من الجهد الضروري للقيام بالبحث العلمي، وعدم تشجيع السفر لأغراض البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي الكافي لإجراء البحوث.

كما يذكر ديراني (1997) في دراسته أن أهم معوقات البحث العلمي هو تأخير إجراءات نشر البحوث العلمية ، وأن أقل المعوقات أهمية هو ضعف المهارات البحثية لدى عضو هيأة التدريس، وفيما يتعلق بقضية معوقات البحث العلمي يذكر كنعان (2001) في دراسته عن البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق، أن أهم معوقات البحث العلمي هي: قلة التعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة من البحث العلمي، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص عدد الموفدين للدراسة بالدول المتقدمة في البحث العلمي، وكذلك نقص التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية.

بعد هذا الاستعراض لبعض الدراسات التي تناولت معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، يمكن استخلاص أن أهم هذه المعوقات هي: زيادة الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس، وعدم توفر الدعم المادي الكافي لتمويل الأبحاث العلمية، وصعوبة الإجراءات الخاصة بنشر نتائج الأبحاث العلمية، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق كاف بين الجامعات والهيئات المستفيدة من نتائج البحث العلمي.

إجراءات الدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الليبيين المتفرغين للعمل في جامعة قاريونس تفرغاً كاملاً خلال العام الجامعي 2005/2004 والحاصلين إما على شهادة الماجستير أو الدكتوراة، و اقتصرت الدراسة على الكليات التسع الآتية: الآداب والاقتصاد والقانون والعلوم والهندسة والطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والصحة العامة، حيث استثنيت الكليات والفروع التي ضمت إلى الجامعة في 2005/1/1 وذلك على اعتبار أن هذه الفروع تعتمد في تدريسها أساساً على أساتذة متعاونين أغلبهم من جامعة قاريونس أو أساتذة مغتربين.

بلغ حجم المجتمع المستهدف (683) عضو هيئة تدريس موزعين على الكليات التسع، كما هو موضح بالجدول (1).

• **عينة الدراسة:**

نظرا لتفاوت أعداد أعضاء هيئة التدريس في الكليات المختلفة، تم اختيار عينة عشوائية نسبية بواقع 25 % من حجم المجتمع موزعين على الكليات المختلفة وفقا لنسبة عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية .

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسب استجابة أفراد العينة تراوحت بين 77% و 100% وتعد هذه النسب مرضية إلى حد كبير .

جدول رقم (1) المجتمع و أفراد العينة المستهدفة و الفعلية موزعة على الكليات المختلفة

	الآداب	الاقتصاد	القانون	العلوم	الهندسة	الطب البشري	طب الأسنان	الصيدلة	الصحة العامة	المجموع
العدد الكلي	167	88	25	132	44	173	34	8	12	683
حجم العينة المستهدفة	42	22	7	33	11	43	8	2	3	171
حجم العينة الفعلية	39	22	7	29	10	33	8	2	3	153
نسبة الاستجابة	93	100	100	88	91	77	100	100	100	89.74

المصدر: إحصائية صادرة عن مكتب المحفوظات والإحصاء في جامعة قاريونس بتاريخ 2004/12/15.

يبين الجدول رقم (1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية، وحجم العينة المستهدف والعينة الفعلية ونسبة الاستجابة .

أما فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة ، يبين الجدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب متغيرات هذه الدراسة .

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات النوع ، و التخصص ، و المؤهل العلمي ، والدرجة العلمية ، وسنوات الخبرة ، والجامعة التي تخرجوا منها .

النوع	ذكر	35	%22.9
	أنثى	118	%77.1
التخصص	نظري	70	%45.8
	تطبيقي	83	%54.2
المؤهل العلمي	ماجستير	80	%52.3
	دكتوراه	73	%47.7
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	50	%32.7
	محاضر	38	%24.8
	أستاذ مساعد	26	%17.0
	أستاذ مشارك	25	%16.3
	أستاذ	14	%9.2
سنوات الخبرة	4 سنوات أو أقل	46	%30.1
	9 – 5	33	%21.6
	14 - 10	17	%11.1
	15 فما فوق	57	%37.3
الجامعة	عربية ومحلية	65	%42.5
	عدا ذلك	88	%57.5

2. أداة جمع البيانات

تكونت استبانة جميع البيانات من أربعة أجزاء، الجزء الأول تضمن معلومات شخصية تتعلق بالكلية والتخصص والنوع (الجنس) والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية، وعدد سنوات الخبرة والعمر والجامعة التي تحصل فيها عضو هيئة التدريس على المؤهل العلمي.

أما الأجزاء الثاني والثالث والرابع فقد تعلقت بأهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس والصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند قيامهم بالأبحاث العلمية والمقترحات التطويرية لإجراء البحوث العلمية على التوالي، لتطوير الإستبانة قام الباحثان بالاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث صيغ عدد من الفقرات ، تسع (9) منها خاصة بأهداف البحث العلمي وإحدى وعشرون (21) خاصة بالصعوبات التي تواجه أعضاء هيأة التدريس عند القيام بالبحث العلمي أما جزء المقترحات التطويرية فقد خصص له خمس عشرة (15) فقرة.

صدق الإستبانة وثباتها:

الصدق:

يقصد بصدق أداة القياس مدي تحقيق هذه الأداة للهدف الذي صممت من أجله وللتحقق من صدق هذه الإستبانة عرضت

فقراتها مرفقة مع أهداف الدراسة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس من ذوي الاهتمام بالمجال، وطلب منهم إبداء رأيهم فيما إذا كانت هذه الفقرات تتوافق وأهداف الدراسة.

جمعت آراء المحكمين و تعديلاتهم، وأعيدت صياغة فقرات الإستبانة بصورتها النهائية وفق ما اقترح من تعديلات.

الثبات:

لحساب ثبات إستبانة جمع البيانات، قام الباحثان بتطبيقها على عينة قوامها 32 عضو هيئة تدريس من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس المعنيين بالدراسة، حسب معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الإستبانة الثلاثة على حدة (الأهداف، الصعوبات، مقترحات التطوير) باستخدام معامل ثبات ألفا كرنباك(α-Coronbach) فكانت كالآتي: 83., 93. و 99.على التوالي وتعد هذه المعاملات مرتفعة مما يعزز ثبات هذه الأداة.

3 . متغيرات الدراسة

1- المتغيرات المستقلة :

أ. التخصص:
علوم تطبيقية وتشمل كليات، العلوم، والهندسة، والطب البشري، والصيدلة ، والأسنان، والصحة العامة، و علوم نظرية، وتشمل كليات الآداب والاقتصاد، والقانون.
ب. النوع: ذكر، أنثى.
ج. المؤهل العلمي: ماجستير، دكتوراة.
د. الدرجة العلمية : محاضر مساعد ، محاضر،أستاذ مساعد ، أستاذ مشارك ، أستاذ .
د. سنوات الخبرة: مقسمة إلى الفئات الآتية:

- 4 أو أقل.
- من 5 - 9 سنوات.
- من 10 - 14 سنة .
- 15 فما فوق.

و. الجامعة التي تحصل منها عضو هيئة التدريس على مؤهله العلمي:
1. جامعات محلية وعربية.
2. جامعات أمريكية وأوروبية وغيرها.

2: المتغيرات التابعة :

أ. أهداف البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس في جامعة قاريونس.
ب. صعوبات البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس بجامعة قاريونس.
ج. المقترحات التطورية للبحث العلمي في جامعة قاريونس.

4. المعالجة الإحصائية

بعد جمع البيانات و تدقيقها قام البحثان بتفريغ الاستبانة ،ثم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

المتوسطات و الانحرافات المعيارية ، بالإضافة إلى اختباري مان وتني U (Mann-Whitney) و كروسكال واليس H (Kruskal-Wallis) .

نتائج الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة عن خمسة تساؤلات ، فيما يلي عرض لنتائج هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن تلك التساؤلات .

السؤال الأول :

ما أهم دوافع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل دافع من هذه الدوافع ، ورتبت هذه الأهداف تنازلياً حسب قيم متوسطاتها الحسابية . الجدول رقم [3] يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل هدف من هذه الأهداف .

جدول [3] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهداف البحث العلمي

الرقم	الهدف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الحصول على ترقية أكاديمية	3.45	1.36
2	زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي	3.38	1.75
3	زيادة عمق المجال التخصصي	3.36	1.70
4	تلبية رغبات خاصة لدى الباحث	3.35	1.14
5	الحصول على المكافآت المالية	3.20	1.23
6	المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل	3.19	1.39
7	الإسهام في دفع عجلة تطوّر المجتمع	3.16	1.53
8	تقديم مساهمة لخدمة الجامعة	3.13	1.32
9	السعي إلى الشهرة	2.98	1.23

يتبين من الجدول السابق ، أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس الحصول على ترقية أكاديمية ، أما هدف الزيادة في التحصيل المعرفي والعلمي فيأتي في المرتبة الثانية وهكذا إلى أن يحتل السعي إلى الشهرة المرتبة الأخيرة في قائمة هذه الأهداف .

بهذا يتضح أن الأهداف الأساسية للبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس هي تلك الأهداف المتعلقة بالأمور العلمية والمهنية ، أما قضايا خدمة المجتمع والحصول على المكافآت المالية ، والسعي إلى الشهرة لم تكن من أولويات البحث العلمي لديهم . تأتي هذه النتائج منسجمة مع النتائج التي توصل إليها كل من كنعان (2001) و الخطيب و الحداد (2001) .

السؤال الثاني :

هل تختلف أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس باختلاف نوعهم [ذكر ، أنثى] ، وتخصصهم (نظري ، تطبيقي) ، ومؤهلهم العلمي (ماجستير ، دكتوراه) وخبرتهم ، والجامعة التي تخرجوا منها (محلية وعربية ، عدا ذلك) ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، وفيما يتعلق بالاختلاف في أهداف البحث العلمي التي قد تكون ناتجة عن الاختلاف في متغيرات النوع ، والتخصص ، والمؤهل العلمي ، والجامعة المتخرج منها ، حُسب متوسط الرتب وقيمة مان وتني U (Mann-Whitney) لاختبار الفرق بين مجموعتين مستقلتين لكل هدف من أهداف البحث العلمي ، كما هو مبين في الجدول رقم 4 .

يشير الجدول 4 إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05. في إجابات أفراد العينة ترجع إلى متغير النوع (ذكر ، أنثى) ، وذلك فيما يتعلق بأهمية أهداف البحث العلمي الآتية :

زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي وزيادة عمق المجال التخصصي ، والإسهام في دفع عجلة تطوّر المجتمع ، وأخيراً تقديم مساهمة لخدمة الجامعة ، وكانت هذه الفروق لصالح أعضاء هيأة التدريس الذكور . أما فيما يتعلق ببقية أهداف البحث العلمي فلم تكن هناك فروق ترجع إلى هذا المتغير .

كما يوضح الجدول أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس ترجع إلى متغيرات : التخصص العلمي ، والمؤهل العلمي ، والجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس .

وبهذا يمكن استنتاج أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس قد تختلف فقط باختلاف نوعهم (ذكور ، إناث) ولكنها لا تختلف باختلاف تخصصهم ومؤهلهم العلمي والجامعة التي تخرجوا منها .

جدول [4] متوسط الرتب وقيمة مان وتني [U] لأهداف البحث العلمي
وفق متغيرات النوع ، والتخصص ، والمؤهل العلمي

الرقم	الهدف	المؤشر الإحصائي	النوع		التخصص		المؤهل العلمي		الجامعة المتخرج منها	
			ذكر 35	انثى 118	نظري 70	تطبيقي 83	ماجستير 80	دكتوراه 73	محلية وعربية 65	عدا ذلك 88
1	زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي	م U	90.25 *1602	73.08	86 2274	69.4	80.41 2647.5	73.27	75.2 2743	78.83
2	زيادة عمق المجال التخصصي	م U	93.06 *1503	72.24	80.94 2629	73.67	78.89 2768.5	74.92	75 2732	78.45
3	المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل	م U	88.99 1645.5	73.44	78.86 2775	75.43	77.58 2873.5	76.36	72.5 2568.5	80.31
4	الإسهام في دفع عجلة تطور المجتمع	م U	94.41 1455.50	71.83	81.88 2563.5	72.89	78.19 2824.5	75.69	74 2670.5	79
5	الحصول على ترقية أكاديمية	م U	87.31 *1704	73.94	72.76 2608	80.58	75.84 2827.5	78.27	73.67 2643.5	79.46
6	تقديم مساهمة لخدمة الجامعة	م U	92.01 *1539.50	72.55	80.37 2669	74.16	81.34 2572.5	72.24	78.82 2741.5	75.65
7	الحصول على المكافآت المالية	م U	78.11 2026	76.67	69.23 *23.61	83.55	80.30 2656	73.38	75 2732	78.45
8	السعي إلى الشهرة	م U	68.57 1770	79.50	62.66 *1901	89.10	81.83 2533.5	71.71	80.72 2618	74.25
9	تلبية لرغبات خاصة لدى الباحث	م U	83.39 1841.50	75.11	75.39 2792.5	78.36	79.31 2735	74.47	73.85 2655.5	79.32

* دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.5$
** دالة عند مستوى دلالة $\alpha = .01$

أما فيما يتعلق بالاختلاف في أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس والتي قد تكون نتيجة لاختلاف درجتهم العلمية [محاضر مساعد = 1 ، محاضر = 2 ، أستاذ مساعد = 3 أستاذ مشارك = 4 ، أستاذ = 5] وخبرتهم في مجال التدريس الجامعي (أقل من 4 سنوات = 1 ، من 5 إلى 9 = 2 ، من 10 إلى 14 = 3 ، وأكثر من 15 سنة = 4) حُسب متوسط الرتب [م] وقيمة كروسكال واليس H (Kruskal – Wallis) لاختبار الفرق بين عدة مجموعات مستقلة . ويبين الجدول رقم 5 هذه القيم .

جدول [5] متوسط الرتب [م] وقيمة كروسكال واليس[H] لأهداف البحث العلمي لدى أفراد العينة وفق متغيري الدرجة العلمية وسنوات الخبرة

الرقم	الهدف	المؤشر الأهداف	الدرجة العلمية					سنوات الخبرة			
			[50]1	[38]2	[26]3	[25]4	[14]5	[46]1	[33]2	[17]3	[57]4
1	زيادة في التحصيل المعرفي والعلمي	م H	83	66	77 8.5	91	61	68	100.7 18.30**	53	77
2	زيادة في عمق المجال التخصصي	م H	81	64	85 9.35	90	61	66	93 9.15*	66.5	79.5
3	المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل	م H	78	69	85 7.14	89	58	67	98 13.22**	59	79
4	الإسهام في دفع عجلة تطور المجتمع	م H	81	67	73 5.06	90	72	69	91 6.25	66	78
5	الحصول على ترقية أكاديمية	م H	77	72	75 2.49	89	74	63	96 12.63**	66	80
6	تقديم مساهمة لخدمة الجامعة	م H	85	68	78 4.28	78	68	77	93 7.38	62	72
7	الحصول على المكافآت المالية	م H	80	75	68 1.90	83	77	75	84 1.48	70	77
8	السعي إلى الشهرة	م H	81	90	71 8.73	66	58	85	77 7.01	92	66
9	تلبية لرغبات خاصة لدى الباحث	م H	79	75	83 .985	73	73	69	88 4.09	82	76

* دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

** دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول رقم 5 عدم وجود فروق دالة إحصائياً في أهداف البحث العلمي لدى أفراد العينة ترجع للدرجة العلمية (مساعد محاضر ، محاضر ، أستاذ مساعد ، أستاذ مشارك ، أستاذ) . أي أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بجامعة قاريونس لا تختلف باختلاف درجاتهم العلمية .

أما فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة ، فالجدول السابق يبيّن أن أهمية أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة قاريونس تتمثل في :زيادة التخصص ، التحصيل المعرفي والعلمي ، زيادة عمق المجال التخصصي ، المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل ، والحصول على الترقية الأكاديمية التي تختلف باختلاف سنوات الخبرة . أما بقية الأهداف الأخرى فلا تختلف أهميتها عند أعضاء هيأة التدريس باختلاف سنوات خبرتهم .

السؤال الثالث :

ما أهم الصعوبات التي تعرقل نشاط البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس ؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة رتبت هذه الصعوبات ترتيباً تنازلياً حسب قيم متوسطاتها الحسابية .

ويبين الجدول رقم 6 المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل صعوبة من صعوبات البحث العلمي لدى أفراد العينة .

جدول [6] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصعوبات البحث العلمي لدى أفراد العينة

الرقم الأصلي *	الترتيب	الصعوبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	1	قلة المراجع العلمية ومصادر المعرفة	3.39	1.56
17	2	صعوبة الاشتراك في المؤتمرات والندوات	3.38	1.64
1	3	ندرة الوقت المخصص للبحث العلمي مقارنة بالأعباء التدريسية	3.37	1.49
13	4	نقص المجلات المحكمة المتخصصة	3.35	1.37
7	5	عدم وجود خدمات الحاسوب لتقديم الخدمات الإحصائية	3.29	1.37
9	6	تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية	3.28	1.39
5	7	نقص الدعم المالي للبحوث	3.26	1.58
16	8	تأخر الإعلان عن الندوات والمؤتمرات العلمية	3.24	1.52
6	9	نقص المساعدة الإدارية والفنية لإجراء البحوث	3.23	1.51
3	10	قلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي	3.20	1.50
15	11	عدم إقامة الجامعة للمؤتمرات العلمية	3.18	1.39
4	12	قلة الاستفادة من جلسات البحث العلمي ومناقشاتها	3.15	1.28
14	13	قصور تطبيق خطة مركزية البحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات	3.14	1.37
20	14	هجرة الكفاءات	3.13	1.35
18	15	عدم توفر المناخ الملائم للعمل البحثي وانتشار البيروقراطية	3.12	1.42
8	16	عدم موضوعية بعض المحكمين في تقييم الإنتاج العلمي	3.09	1.17
19	17	التقاعس والتكاسل والفتور بعد الترقية الثانية	3.03	1.22
21	18	كثرة الأعباء الاجتماعية	2.97	1.34
10	19	عدم وجود تعاون جماعي بين الزملاء لإجراء البحوث المشتركة	2.97	1.25
11	20	عدم الرغبة في إجراء البحوث	2.95	1.37
12	21	عدم توفر مهارات البحث لدى عضو هيئة التدريس	2.84	1.32

* يشير هذا الرقم إلى رقم الصعوبة في استبانة جمع البيانات .

تشير النتائج في الجدول رقم [6] إلى أن أهم الصعوبات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس عند قيامهم بالأبحاث العلمية هي قلة المراجع العلمية ومصادر المعرفة بمتوسط حسابي يساوي [3.39] تليها صعوبة الاشتراك في المؤتمرات العلمية وبمتوسط حسابي يساوي [3.38] ، ثم صعوبة ندرة الوقت المخصص للبحث العلمي مقارنة بالأعباء التدريسية بمتوسط حسابي يساوي [3.37]. وهكذا تتدرج هذه الصعوبات في درجة أهميتها حتى تأتي صعوبة عدم توفر مهارات البحث العلمي لدى عضو هيأة التدريس في المرتبة الأخيرة .

من هذه النتائج يمكن استخلاص أن صعوبات البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس في جامعة قاريونس تكمن في عدة عوامل لا تنبع من عدم رغبته في البحث العلمي أو عدم توفر مهارات البحث العلمي لديه ، ولكن ترجع أساساً إلى عوامل للجامعة دور فيها ، ويمكن التغلب عليها إذا ما كان هناك عزم على تفعيل نشاط البحث العلمي في الجامعة .

السؤال الرابع :

هل تختلف الصعوبات التي تعرقل نشاط البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس باختلاف نوعهم وتخصصهم ومؤهلهم العلمي ودرجتهم العلمية وخبرتهم والبلد التي تخرجوا منها ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، وفيما يتعلق باختلاف الصعوبات التي تعرقل نشاط البحث العلمي التي قد تعزى إلى اختلاف أعضاء هيئة التدريس في النوع (ذكر،أنثى) ، ومجال التخصص (نظري ، تطبيقي) ، والمؤهل العلمي (ماجستير، دكتوراه) ، والجامعة التي تخرجوا منها [محلية وعربية ، عدا ذلك] .

حُسب متوسط الرتب [م] وقيمة مان وتني U (Mann-Whitney) لاختبار الفرق بين مجموعتين مستقلتين لكل صعوبة من صعوبات البحث العلمي لدى عينة الدراسة. كما هو موضح بالجدول رقم [7] :

جدول رقم [7] متوسط الرتب وقيمة مان وتني [U] لصعوبات البحث العلمي لدى عينة الدراسة وفق متغيرات النوع والتخصص والمؤهل العلمي والجامعة المتخرج منها

رقم الصعوبة	المؤشر الاحصائي	النوع		التخصص		المؤهل العلمي		الجامعة المتخرج منها	
		ذكر 35	انثى 118	نظري 70	تطبيقي 83	ماجستير 80	دكتوراه 73	محلية وعربية 65	عدا ذلك 88
1	U	96 1413.5**	71	84 2426	71	81 2574.5	72	75 2760	78
2	U	92 1541*	73	82 2569.5	73	78 2874	76	72 2507	81
3	U	93 1517*	72	79 2784	75	80 2646	73	74 2677	78
4	U	86 1766.5	74	80 2699.5	74	82 2250.5	73	75 2726	81
5	U	92 1544.5*	73	76 2801	78	78 2875	76	75 2700.5	79
6	U	92 1627	73	75 2789	78	77 2885.5	77	72 2596	79
7	U	94 1467**	72	72 2549.5	81	77 2891	77	74 2667	79
8	U	83 1852.5	75	67 2200*	85	77 2978.5	77	70 2430	82
9	U	90 1595**	73	79 2733	75	76 2884.5	77	71 2441	82
10	U	88 1686.5	74	80 2710	74	82 2506	71	80 2694	75
11	U	58 1384**	83	76 2833	78	77 2906	77	70 2381	82
12	U	62 1553	81	74 2666	80	76 2877	77	78 2826.5	
13	U	78 2014.5	77	84 2409	71	75 2723	79	75 2719.5	
14	U	81 1918.5	76	82 2566	73	78 2765.5	75	77 2832.5	77
15	U	83 1851.5	75	88 2160	68	77 2913	77	74 2633.5	80
16	U	84 1826.5	74	82 2581.5	73	77 2880.5	74	75 2707.5	78
17	U	88 1679.5	74	76 2858	78	73 2566.5	82	72 2507	81
18	U	77 2051.5	77	83 2460	72	79 2800	75	76 2820	77
19	U	57 1373.5**	83	79 2753.5	75	78 2839	76	81 2632	74
20	U	83 1867	75	73 2596.5	81	81 2570	72	83 2442	72
21	U	86 1760	74	87 2215	69	79 2753	74	81 2572.5	74

* دالة عند مستوى دلالة $\alpha = .05$

** دالة عند مستوى دلالة $\alpha = .01$

يشير الجدول رقم 7 إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة ترجع إلى نوعهم [ذكور ،إناث] فيما يخص الصعوبات الآتية:

1) ندرة الوقت المخصص للبحث مقارنة بالأعباء التدريسية .
2) قلة المراجع العلمية ومصادر المعرفة اللازمة للبحث .
3) قلة التعاون بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث .
4) نقص الدعم المالي للبحوث .
5) عدم وجود خدمات الحاسوب لتقديم الخدمات الإحصائية .
6) تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات العلمية .
7) عدم الرغبة في إجراء البحوث .
8) عدم توفر مهارات البحث العلمي لدى عضو هيأة التدريس .
9) التقاعس والتكاسل والفتور بعد الترقية الأخيرة .

وللإجابة عن الشق الثاني من السؤال الرابع ، المتعلق بالاختلافات في استجابات أفراد العينة عن صعوبات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس التي قد ترجع إلى الاختلاف في متغيرات الدرجة العلمية [محاضر مساعد = 1 ، محاضر = 2 ، أستاذ مساعد = 3 أستاذ مشارك = 4 ، وأستاذ = 5] والخبرة في مجال التدريس [أقل من 4 سنوات = 1 ، من 5 إلى 9 = 2 ، من 10 إلى 14 = 3 ، وأكثر من 15 سنة = 4] حسب متوسط الرتب [م] وقيمة كروسكال واليس [H] [Kruskal - Wallis] لاختبار الفرق بين عدة مجموعات مستقلة . ويبين الجدول 8 هذه القيم .

يوضح الجدول رقم 8 وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد العينة ترجع إلى متغير الدرجة العلمية فيما يخص ثلاث صعوبات فقط للبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة قاريونس ، وهي : ندرة الوقت المخصص للبحث العلمي ، ونقص الدعم المالي للبحوث ، وعدم وجود تعاون جماعي بين الزملاء لإجراء البحوث المشتركة .

أما متغير سنوات الخبرة وكما يبين الجدول رقم 8 ، فقد نتج عنه اختلافات دالة إحصائياً في استجابات أفراد العينة المتعلقة بصعوبات البحث العلمي الآتية :

1) ندرة الوقت المخصص للبحث العلمي مقارنة بالأعباء التدريسية .
2) قلة المراجع العلمية ومصادر المعرفة اللازمة للبحث العلمي .
3) قلة الاستفادة من جلسات البحث العلمي ومناقشاتها .
4) نقص الدعم المالي للبحوث .
5) نقص المساعدة الإدارية والفنية لإجراء البحوث .
6) تأخر إجراءات نشر البحوث في المجلات المحلية .
7) تأخر الإعلان عن الندوات والمؤتمرات العلمية .
8) صعوبة الاشتراك في المؤتمرات العلمية .

جدول [8] متوسط الرتب وقيمة كروسكال واليس [H] لصعوبات البحث العلمي
لدى أفراد العينة وفق متغيري الدرجة العلمية وسنوات الخبرة

الرقم	المؤشر الإحصائي	الدرجة العلمية					سنوات الخبرة			
		[50]1	[38]2	[26]3	[25]4	[14]5	[46]1	[33]2	[17]3	[57]4
1	م H	86	59	79 13.48**	92	64	68	96* 11.22	60	78
2	م H	78	68	73 7.00	96	69	68	86 8.26*	58	84
3	م H	79	72	75 4.19	90	64	70	90 5.81	65	79
4	م H	78	71	71 3.14	87	84	66	93 14.49**	53	84
5	م H	84	66	65 13.00*	98	66	68	95 10.28*	61	78
6	م H	83	64	75 9.10	94	64	70	95 8.34*	67	74
7	م H	83	71	72 2.17	79	79	76	92 5.22	71	71
8	م H	76	73	74 3.06	79	95	74	91 4.37	72	73
9	م H	7	67	74 6.06	94	78	63	93 12.34**	62	83
10	م H	77	78	69 1.53	83	74	76	85 3.37	61	78
11	م H	73	88	62 12.39*	68	103	79	68 1.85	82	79
12	م H	81	73	67 5.74	74	99	75	73 838.	83	79
13	م H	76	77	78 3.99	87	59	72	91 4.75	80	72
14	م H	79	71	79 3.01	86	65	71	95 7.42	67	75
15	م H	75	67	81 7.15	96	70	66	90 7.37	68	81
16	م H	77	70	82 2.96	87	70	66	96 11.33*	62	79
17	م H	73	69	78 8.15	98	73	59	101 20.78*	62	82
18	م H	76	72	78 2.93	89	88	70	92 7.58	62	79
19	م H	74	89	67 8.57	66	95	84	71 2.15	77	74
20	م H	82	71	67 3.54	82	85	79	77 676.	69	77
21	م H	83	74	70 3.11	82	67	80	82 2.46	63	76

* عند مستوى دلالة 05. = α
** دالة عند مستوى دلالة 01. = α

وبمقارنة متوسطات الرتب لفئات سنوات الخبرة في مجال التدريس الجامعي لكل صعوبة من الصعوبات الثمانية السابقة يتضح أن أعضاء هيئة التدريس الذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى 9 سنوات هم أكثر شعوراً بوجود هذه الصعوبات مقارنة بالفئات الأخرى .

السؤال الخامس :

ماهي أهم مقترحات تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة قاريونس ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث لكل مقترح من مقترحات تطوير البحث العلمي الواردة في استبانة جمع البيانات ورتبت هذه المقترحات ترتيباً تنازلياً حسب قيم متوسطاتها الحسابية .

جدول رقم [9] المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقترحات تطوير البحث العلمي

الرقم الأصلي	الرتبة	المقترحات التطويرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	1	إتاحة فرص البحث العلمي .	3.39	1.50
11	2	ربط مكتبة الجامعة بشبكة المعلومات الدولية .	3.37	1.86
4	3	تخفيض الأعباء الدراسية	3.35	1.45
3	4	توفير الخدمات الفنية والأجهزة المساعدة وخدمات الحاسوب	3.30	1.64
5	5	الحرص على منح إجازة التفرغ العلمي	3.29	1.63
1	6	تقديم الدعم المالي لتمويل البحوث	3.24	1.74
2	7	توفير المكافآت المالية مقابل إجراء البحوث	3.24	1.43
7	8	تبني الجامعة نشر البحوث العلمية في الوقت المناسب	3.24	1.65
6	9	توفير أجهزة الحاسوب في مكاتب أعضاء هيئة التدريس وربطها بشبكة المعلومات	3.24	1.75
14	10	إنشاء وحدة بحوث متخصصة داخل الكلية	3.24	1.60
13	11	تشجيع إدارة الجامعة اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية	3.23	1.74
12	12	إيجاد بنك للمعلومات يرصد الأعباء العلمية المنجزة	3.23	1.70
15	13	توفير مطبعة للجامعة لطبع إصدارات من مجلات وكتب	3.22	1.61
9	14	تعيين مساعدين بحاث	3.18	1.4
8	15	زيادة التعاون والتواصل بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي	3.17	1.63

يتضح من الجدول السابق [جدول رقم9] أن أهم مقترح لتطوير نشاط البحث العلمي في الجامعة ، حسب رأي عينة الدراسة هو إتاحة فرص البحث العلمي أمام أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي يساوي [3.39] ، ثم يأتي في المرتبة الثانية مقترح ربط مكتبة الجامعة بشبكة المعلومات الدولية بمتوسط يساوي [3.37] ... وهكذا حتى يأتي مقترح زيادة التعاون والتواصل بين الجامعة والجهات المعنية المستفيدة من البحث العلمي كالشركات والمؤسسات في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي يساوي [3.17] .

كما يتضح من نفس الجدول أن جميع المقترحات التطويرية حظيت بمتوسطات حسابية مرتفعة ومتقاربة ، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين [3.39] و [3.17] بمدى لا يتجاوز [.22]. هذا يؤكد أن هذه المقترحات في مجملها أساسية بل لازمة لتفعيل نشاط البحث العلمي في الجامعة .

الخلاصة والتوصيات :

1. الخلاصة :

بعد استعراض نتائج هذه الدراسة يمكن استخلاص الآتي :

1) أهداف البحث العلمي الأساسية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس هي الحصول على الترقية الأكاديمية وزيادة التحصيل العلمي، بالإضافة إلى زيادة عمق المجال التخصصي ، أما خدمة المجتمع وخدمة الجامعة والحصول على الشهرة فلم تكن من أولويات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس .

2) فيما يتعلق باختلاف أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس باختلاف نوعهم وتخصصهم ومؤهلهم العلمي والجامعة التي تخرجوا منها ودرجتهم العلمية وخبرتهم في مجال التدريس ، أتضح أن النوع [ذكر ،أنثى] هو الذي قد يُحدث اختلافاً بين أعضاء هيئة التدريس في بعض أهداف البحث العلمي .

3) عند بيان أهم الصعوبات التي قد تعرقل البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس في الجامعة ، احتلت صعوبة قلة المراجع العلمية ومصادر المعرفة المرتبة الأولى في قائمة هذه الصعوبات تليها صعوبة الاشتراك في المؤتمرات العلمية ، ثم ندرة الوقت المخصص للبحث العلمي..... وهكذا حتى تأتي صعوبة عدم توفر مهارات البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس في المرتبة الأخيرة.

4) عند دراسة مدى اختلاف هذه الصعوبات باختلاف أفراد العينة في المتغيرات المستقلة تبيّن أن الاختلاف الواضح جاء نتيجة للاختلاف في النوع [ذكر ، أنثى] أما بقية المتغيرات فلم يكن لها سبب واضح في وجود اختلاف في درجة أهمية هذه الصعوبات .

5) كانت أهم مقترحات تطوير البحث العلمي في رأي عينة الدراسة إتاحة فرص البحث العلمي ، ثم ربط الجامعة بشبكة المعلومات الدولية ، ثم توفير الخدمات

الفنية ، ثم الحرص على منح إجازة التفرغ العلمي ... وهكذا حتى كان مقترح زيادة التعاون بين الجامعة والمؤسسات الأخرى في المرتبة الأخيرة في قائمة هذه المقترحات .

6) أخيرا يمكن استنتاج ضعف العلاقة بين عضو هيئة التدريس في الجامعة والمجتمع الخارجي سواء داخل الجامعة أم المجتمع المحلي ، حيث كان هدف الإسهام في دفع عجلة تطوّر المجتمع وتقديم مساهمة لخدمة الجامعة في آخر قائمة أولويات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس ، كما أن مقترح زيادة التعاون والتواصل بين الجامعة والمؤسسات الخارجية احتل الرتبة الأخيرة في قائمة مقترحات تطوير البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة.

2. التوصيات :

بناءً على نتائج الدراسة يمكن الوصول إلى التوصيات الآتية :

1) إتاحة فرص البحث العلمي أمام أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس وتشجيعهم على إجراء الدراسات والأبحاث وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية والحرص على منحهم إجازة التفرغ العلمي ، وتسهيل إجراءات نشر نتاجهم العلمي .

2) زيادة الدعم المالي اللازم لإجراء البحوث وتقديم المكافآت المالية كحافز للقيام بها ، بالإضافة إلى تشجيع حضور المؤتمرات والندوات العلمية ، وتسهيل إجراءات الاشتراك فيها ، وعدم التأخير في الإعلان عن المؤتمرات والندوات المحلية .

3) توفير السبل المختلفة للحصول على المعلومات ، وربط مكتبة الجامعة ومكاتب أعضاء هيئة التدريس بشبكة المعلومات الدولية .

4) توثيق الصلة بين الجامعة والمجتمع وزيادة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من نتائج الأبحاث العلمية كالأمانات والشركات والقطاعات المختلفة، ومحاولة البحث عن سبل جديدة لتمويل البحث العلمي في الجامعة .

5) تشجيع التعاون بين أعضاء هيئة التدريس داخل جامعة قاريونس وخارجها والتحفيز على القيام بالبحوث الجماعية وفتح مجالات للبحوث المشتركة ، لأن هذا النوع من الأبحاث عادة ما يكون أكثر خدمة للمجتمع وأعم فائدة .

6) دراسة إمكانية زيادة الوقت المخصص للبحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس بجامعة قاريونس .

المصادر:

1- العربية:

- أحمد علي كنعان : البحث العلمي لدى أعضاء الهيأة التدريسية في جامعة دمشق ، الأهداف ، والمعوقات وسبل التطوير ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية ، المجلد 17 ، العدد الرابع ، (2001) ، (ص ص 59 – 109) .

- حازم الخطيب ومناور الحداد : البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة أربد الأهلية ، الأردن ، (الأهداف ، الحوافز ، الرضا والمشكلات) .
- حمدي النشار : الإدارة الجامعية "التطور والتعريفات" مجلة اتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، 1976 .
ديوبولد ب . فان دالين ، ترجمة : محمد نبيل نوفل وآخرون ،مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، الطبعة الخامسة،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، 1994 .
- رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2001 .
- سلامة طناش : البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية (الأهداف ،الحوافز ، الرضا والمشكلات) مجلة بحوث اليرموك ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، منشورات جامعة اليرموك ، الأردن (1995) .
- سليمان إبراهيم العسكري : التعليم العلمي والتكنولوجي ، إنهاض الذات بألم المقارنة ، مجلة العربي ، العدد 539 أكتوبر 2003 ، (ص ص 8 - 12) .
- سيد حسين الباشا : بعض معوقات البحث العلمي ندوة عضو هيأة التدريس في الجامعات العربية – جامعة الملك سعود (1983) .
- عبد الله رمضان بو بطانة : مشاكل التوازن بين التدريس والبحث ، الدراسات العليا بالجامعات الليبية ، مركز بحوث جامعة قاريونس ، 1979 (ص ص 84 – 94) .
- عمر التومي الشيباني،مناهج البحث الاجتماعي ، النشر والتوزيع والإعلان ، 1971 .
- محمد عيد ديراني : البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي ، المنعقد بجامعة دمشق ، 1997 .
- نجيب الحصادي : نهج المنهج ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان (1991) .
- نبيه عاقل : دور الجامعة في تطوير المجتمع العربي وتحديثه ، دراسات في التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، عمان ، الأردن ، 1989 .

2- الأجنبية:

- Joseph Ben-David American Higher Education : Directions Old and New "The Carngre Commission On Higher Education" , D.C P. 112 (1974).
-Startup. R. "The Changing Drospective of Acade Studies in Higher Education Vol 10 (1985) .
- Wood , F. "Factors Influencing Research Performance of University Academic Staff Higher Education Vol. 19 PP, 81 – 100 (1990) .

عرض الكتب

تحليل القوائم المالية
مفاهيم – أساليب وأدوات – مجالات تطبيقية

تأليف : د. سالم إسماعيل الحصادي
المكتب الوطني للبحث والتطوير
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
ردمك : ISBN 9959-818-56- X

عرض أ.د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

يهدف هذا الكتاب إلى بيان دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات الاستثمار والائتمان وتقييم الأداء الإداري من منظور مالي وهو بذلك موجه إلى الاستعمال من قبل طلبة مادة التحليل المالي على المستوى الجامعي ، وكذلك كمرجع في مجال التحليل المالي للطلبة الباحثين على مستوى الدراسات العليا. كما أنه يمكن الاستعانة به من قبل المحللين الماليين في مؤسسات الائتمان والإقراض ومتخذي القرارات الاقتصادية في المنشآت الاقتصادية . ولتحقيق هذا الهدف ولخدمة الفئات المستهدفة فقد قسم هذا الكتاب إلى أثنى عشر فصلاً على مدى 444 صفحة على مستوى جيد من الطباعة والتنسيق .

يمكن تقسيم الكتاب إلى أساس نظري ومجال تطبيقي وتوضيح عملي واستخدام وظيفي . فقد احتوت الأربع فصول الأولى على الأسس النظرية للتحليل المالي ،حيث ناقش الفصل الأول المعلومات وأهداف تحليل القوائم المالية مستعرضاً دور البيانات في اتخاذ القرارات وأهداف تحليل القوائم المالية وأهمية المعلومات غير المحاسبية وأسئلة للمناقشة . في حين احتوى الفصل الثاني على المفاهيم المحاسبية وأثرها على عملية التحليل مستعرضاً المفاهيم وقواعد القياس المحاسبي وأسئلة للمناقشة . وقد خصص الفصل الثالث لتحديد أغراض ومحتويات القوائم المالية ومحتوياتها لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي ومجموعة من أسئلة المناقشة .

وجاء الفصل الرابع موضحاً لمنهجية التحليل المالي وأدوات التحليل وأساليبه ومعايير تقييم المؤشرات المالية ثم أسئلة وتمرينات للمناقشة . وقد وفرت هذه الفصول الأربعة أساساً جيداً لفهم منطق التحليل المالي ودوره في تقييم المشروعات بشكل يستفيد منه الطلبة الدارسون والباحثون .

أما الفصول الثلاثة التالية ، فقد احتوت على توضيح إجرائي لكيفية تحليل بنود القوائم المالية . فقد بين الفصل الخامس إجراءات تحليل السيولة في المدى القصير مبيناً أدوات تحليل السيولة في هذا المدى ومفهوم رأس المال العامل والنسب المالية ذات العلاقة . أما الفصل السادس فقد

ناقش بشكل تفصيلي وتوضيحي تشكيلة الهيكل التمويلي للمنشأة واستخدامات هذا الهيكل في توفير الأصول ومعرفة مدى كفاءة استخدام الهيكل التمويلي المتاح في شكل أصول تشغيلية . وقد خصص الكتاب الفصل السابع لتقديم شرح توضيحي وتفصيلي لكيفية احتساب نسب التحليل المالي لبنود قائمة الدخل من أجل تحليل الربحية للمشروع وإيجاد بعض العلاقات المعبرة بين بنود قائمة الدخل وتقييم الأداء الاستثماري على المدى القصير .

وقد استمر المؤلف في توضيح الأمور الإجرائية لاستخدام النسب المالية في تقييم المشروعات من قبل المحللين والملاك وذلك بمناقشة تحليل العائد على الاستثمار في شكل الدخل المطلق والعائد على رأس المال ودور استخدامات الأصول في كفاءة تحقيق الأرباح من خلال الفصل الثامن . وزيادة في توضيح وترسيخ الحالات الإجرائية المنفردة السابقة . ولغرض دراستها بشكل شمولي وتطبيقها على بيانات فعلية لشركتين حقيقيتين، فقد استخدم المؤلف بيانات فعلية لسنتين متواليتين لهاتين الشركتين لتوضيح عملية التحليل باستخدام النسب المالية الموضحة سابقاً واستخلاص نتائج التحليل لغرض تقييم أداء هاتين الشركتين من خلال بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي في الفصل التاسع من هذا الكتاب .

اعتمدت التحليلات السابقة على بيانات فعلية تعبر عن نشاط الفترات السابقة والحالية . هذا النوع من التحليل يتصف بدرجة من الجمود ،حيث تعبر البيانات عن لحظة محددة من الزمن في حياة المشروع . عليه ، فقد خصص المؤلف الفصل العاشر لإضافة أسلوباً مكملا لأساليب التحليل السابقة ، حيث ناقش في هذا الفصل تحليل التدفقات النقدية وتدفقات الأموال . يستخدم هذا النوع من التحليل التحليلات السابقة (التاريخية) للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمشروعات .

وقد احتوى هذا الفصل على تحليل التدفقات النقدية في المدى القصير والطويل وتحليل قائمة التغير في المركز المالي وتطور وتحليل قائمة التدفق النقدي.

وفي الفصل الحادي عشر قدم المؤلف مدخل إضافي لتقييم الدخل المحاسبي والقدرة على التنبؤ به من خلال دراسة وتحليل نوعية مكونات الدخل المحاسبي والأسس المستخدمة لقياسه في مجالين مترابطين هما الجودة والقدرة على التنبؤ بالدخل المحاسبي . وقد ناقش هذا الفصل التزام الإدارة بتحقيق أهداف المنشأة ونوعية البيانات المتاحة الأساسية منها والاستثنائية وأثر التضخم على البيانات المحاسبية وبعض العوامل المؤثرة على الدخل كالتدفقات النقدية وفرض الدورية والدفع المالي .

إن غاية التحليل المالي الأساسية تشمل التنبؤ باستمرار نجاح أو فشل المشروع في المستقبل أو ما يسمى " بالتنبؤ بالفشل المالي " . ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين العديد من الجهات ذات العلاقة بالمشروع وهم المستثمرون والممولون والإدارة وسلطات الدولة . هذا التنبؤ مبنياً على التحليلات المالية السابقة

بجميع أنواعها . وبذلك فقد اختتم المؤلف هذا الكتاب بالفصل الثاني عشر بعنوان " الأرقام المحاسبية والتنبؤ بالفشل المالي" وقد احتوى هذا الفصل على الأسس النظرية للتنبؤ بالفشل المالي والدراسات الميدانية التي أجريت على هذا الموضوع وبذلك يكون من أوائل كتب التحليل المالي التي أدخلت هذا الموضوع في شكل منهج أكاديمي .

إن محتوى وطريقة عرض هذا الكتاب هي خليط من الإطلاعات على الأدب المحاسبي والتمويل وتجربة الكاتب الفعلية في التدريس والدراسات والبحث العلمي . عليه يعتبر وثيقة جديرة بالاقتناء من قبل الطالب والباحث والممارس لمهنة التحليل المالي وكذلك الإداري وخلافه من الشرائح المهتمة بموضوع التحليل المالي .

الملخصات

د. إدريس عبدالحميد الشريف
محاضر، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس
د. بروس بورتون
كلية المحاسبة ، جامعة داندي – بريطانيا

تغيرات سعر النفط والاقتصاد الليبي : وجهات نظر الخبراء الليبيين

تبحث هذه الدراسة في أثر التغير في أسعار النفط على الاقتصاد الليبي من خلال تجميع وتحليل البيانات المتحصل عليها من المقابلات الشخصية مع الخبراء الليبيين . النتائج المتحصل عليها وفرت دليل على أن الاقتصاد الليبي على المستويين الكلي والجزئي ، يعتمد بشكل كبير جداً على أسعار النفط ، فعندما يزداد السعر يتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي على الاقتصاد الليبي والعكس صحيح .

وقد أكدت المقابلات على ثلاث نقاط لهذه العلاقة : (i) حقيقة أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية وأن صادرات النفط توفر 95% من إجمالي العملة الصعبة ;(ii) أن معدلات الإنتاج تعتبر إلى حد ما ثابتة ;(iii) عدم توفر نشاطات اقتصادية متنوعة للدخل والفشل في تطوير قطاعات أخرى غير نفطية بشكل عام . وبرغم أن الاقتصاد الليبي معرض بشكل كبير إلى مخاطر تذبذب أسعار النفط ، فإن الدولة الليبية لديها القدرة على التقليل من هذه المخاطر عن طريق الدخول في نشاطات اقتصادية متنوعة وتطوير اقتصاد مرن .

كما أوضحت الدراسة أيضا أثر كل من الحصار الأمريكي وحصار الأمم المتحدة على الاقتصاد الليبي بشكل عام وعلى قطاع النفط بشكل خاص .

الهيكل المالي ، النظرية والممارسة : استطلاع للشركات الليبية

د. فاخر مفتاح بوفرنة
محاضر، قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس
د. كنباتا بان قاسا
كلية الإدارة ، جامعة ليفربول – بريطانيا
د. لين هود كينسون
كلية التجارة والتنمية ، جامعة ويلز – بريطانيا

تهدف هذه الدراسة الى دراسة السلوك التمويلى للشركات الليبية ومعرفة مدى اتساق هذا السلوك لهذه الشركات مع الافتراضات النظرية لنظريات الهيكل التمويلى المعروفة (The Static Trade Off theory, the Asymmetric Information theory and the Agency Cost theory) . ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم اتباع المنهجية نفسها التى أتبعت فى الدراسات السابقة والتى استخدمت أسلوب الاستبيان فى دراسة الهيكل التمويلى مثل دراسة Graham and Harvey (2001) ودراسة Bancel and Mittoo (2004) ودراسة Brounen et al, (2004) .

أظهرت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة أن التكاليف المحتملة للإفلاس والوفر الضريبي من استخدام الديون يعتبران من أهم العوامل التي يراعيها المديرين في الشركات الليبية عند استخدامهم للديون، بينما استيفاء المتطلبات القانونية لرأس المال من حيث عدد المساهمين يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على عملية إصدار الأسهم. كما بينت هذه الدراسة كذلك أن غياب السوق المالي الثانوي يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها الشركات الليبية في سبيل الحصول على التمويل اللازم لفرصها الاستثمارية ، مما يوحى بأن المشاكل المتعلقة بالتمويل في البيئة الليبية هي مشاكل تتعلق بجانب العرض أكثر من كونها مشاكل تتعلق بجانب الطلب على التمويل.

كذلك توضح النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة أن نظرية المقابلة The Static Trade Off theory و نظرية تكاليف الوكالة The Agency Cost theory هما من أفضل النظريات تفسيراً للسلوك التمويلي للشركات الليبية.

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير*

من الفترة 1-7-2005 إلى 31-12-2005

عنوان الرسالة	اسم الطالب	لجنة المناقشة	القسم	تاريخ المناقشة
معوقات تطبيق نظام تبسيط الإجراءات الإدارية بالأمانات العامة الليبية .	بشير محمد العبار	د. مصطفى محمد النائلي د. عبدالقادر عياد عامر د. الصديق منصور بوسنينة د. محمد عمار الترهوني	إدارة أعمال	14- 7 – 2005
جدوى إستخدام النسب المالية في تقييم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية .	سلام أحمد بوجواري	د. جمعة خليفة الحاسي د. يونس محمد حشاد د. سالم إسماعيل الحصادي د.عبدالهادي السحيري	المحاسبة	2005-7-21
محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي .	إدريس صالح الشريف	د.أبوالقاسم عمر الطبولي د. فتحي صالح بوسدرة د. عمر محمد بوصبع	الاقتصاد	29- 9-2005
انعكاس علاقات التفاعل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي دراسة حالة الأزمة الليبية الغربية .	محمد خليفة بالقاسم	د.عبدالله مسعود الدرسي د. فتحي محمد البعجة د. منصور فرج الشكري	علوم سياسية	2005-11-10
اتجاهات المديرين نحو التغيير التنظيمي وعلاقتها بالعوامل الشخصية الوظيفية .	حنان عبدالرحمن بوزقية	د.عبدالقادر عياد عامر د. أحمد علي بالتمر د.الصديق منصور بوسنينة د. سليمان محمد مرجان	إدارة أعمال	17- 11- 2005

تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية .	حاتم عطية الفيتوري	د. إدريس عبدالسلام اشتيوي د.عبدالسلام محمد البدري د. يونس محمد حشاد د.بشير محمد عاشور	المحاسبة	2005-11-23
التغيرات الهيكلية والتنظيمية وأثرها على تنفيذ السياسات العامة للقوى العاملة في ليبيا .	أنس بوبكر بعيرة	د. فتحي محمد البعجة د. محمد زاهي المغيربي د. مصطفى عبدالله خشيم	علوم سياسية	2005-11-23
دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية في ليبيا .	الهاشمي أبوبكر عبدالقادر	د. مسعود عبدالحفيظ البدري د. قاسم شرح البال عزوز د. عبدالعزيز عبيد أبوبكر	المحاسبة	2005-11-28
دراسة أثر عوامل الإجهاد على أداء المحاسبين في الشركات الليبية .	على عبدالله النعاس	د. عوض أحمد الرواتي د.مصطفى محمد فوكله د. جمعة خليفة الحاسي د. عبدالعزيز عبيد أبوبكر	المحاسبة	2005-11-28
سلوك المستهلك الليبي ما بعد الشراء .	حنان عبدالعالي العبدلي	د. الصديق منصور بوسنينة د. محمد عمار الترهوني د. عبدالقادر عياد عامر د. الطاهر خليفة زايد	إدارة أعمال	2005-12-6
أثر الطلب الكلي على النمو في الصناعات التحويلية .	أحمد الخليل محمد	د. محمد خليل فياض د. فتحي صالح بوسدرة د. صالح محمد المنصوري د. مصطفى عبدالله البوسيفي	الاقتصاد	2005-12-15

الصراع العربي الإسرائيلي ومؤتمرات القمة العربية .	حسن فتحي عبدالمولى	د.فتحي محمد البعجة د. ميلاد مفتاح الحاراثي د. محمد خليفة عراب	علوم سياسية	2005-12-16
العلاقة بين العوامل التنظيمية والفساد الإداري .	نورا عبدالقادر محمود	د. عبدالقار عياد عامر د. أحمد على بالتمر د. عبدالجليل آدم المنصوري د. المهدي الطاهر غنية	إدارة أعمال	2005-12-29

*** المصدر : مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الاقتصاد .**

The study has come up with the following results :

1. The main motivations standing behind research activities are the professional and scientific ones .

2. The motivations differ only when it comes to professors' sex (male/ female) and they do not differ in case of other variables (specialization , qualification , academic , rank , ... etc).

3. As for the other obstacles , it has been found that these result from some factors the university is responsible of , like shortage in sources , difficulty in participation in scientific conferences , the heavy teaching loads , the scarcity of referreed journals , ... etc.

4. As for the sex specialization , qualification, academic rank , and the country of graduation , it was found out that :

a. Most obstacles are connected with the variables of sex and years of experience.
b. There are statistically significant factors that concern the variables of the academic rank.
c. In case of other variables, these were not that important in causing obstacles.

The study has come up with some suggestions to develop research activities , the most important ones are : enabling the professors to conduct researches, providing an easy access to the internet especially through connecting the university libraries with the (www), decreasing the teaching loads , sustaining the professsors materially and financially , and enhancing the sabbatical leaves chances .

Garyounis University Professors' Research Activities:Motivations, Ubstacles and Development Suggestions

Dr. Mikael Idris Refady
Associate Professor , Planning Departonent , University of Garyounis, Faculty ofArt .
Miss. Amani.AA.Elkadiki
Assistant Lecturer Management Dept, Faculty of Economic University of Garyounis

It is obvious that the scientific research is one of the significant activities .The university staff members are concerned with this activity ; hence , the present study tackles this issue shedding light on research activities at the university level , the obstacles that the university professors face as they conduct researches and the suggestions for develop-ping research.

The study depends heavily on professors' viewpoints. It, therefore, commences with seeking answers to the following queries:

1. What are the motivations that stand behind the research activeities amongst Garyounis University staff members ?
2. Do these motivation differ according to the difference in specialization , and academic rank of professors ?
3. What are the obstacles that the Professors face in conducting their researches .
4. Do these obstacles differ according to the professors' sex, specialization, qualification, academic rank, and their experience?
5. What are the suggestions that help in developing the professors, research activities ?

To answer the afore-mentioned queries, the study moved on to the following procedures:

1. 683 professors were chosen during the academic year(2004-2005). 153 subjects were further selected from different faculties according the number of teaching staff numbers in each faculty .

2. A questionnaire was prepared to collect data.

3. The data analysis was achieved using means, standard deviation , Man- Whitney, and Kraskal – Wallis tests .

The Political Socialisation and Changing Attitudes to the Role of Women: Analytical Study of Women's Image in the Libyan School Curriculum

Dr. Amal Suleiman Obeidi

Political Science Dept.
University of Garyounis

During the past three decades, the position of women and their role in society has been one of the dominant social issues in the revolutionary regime's ideology in Libya. The political socialisation process has played a significant role in changing Libyan's attitudes towards women. This was done through numbers of socialisation agents such as the education system, especially through the school curricula.

This paper seeks to explore the official attitudes regarding women through a content analysis of school curricula "reading books" up to the ninth grade. The results of the content analysis showed that, the most common themes in the reading books can be mentioned as follows: [women and education 28%; women wives and mothers 22%; women and the labour force 21%; women and family 13%; the characteristics of Muslim women 8%; women and activities 6%; women at arms 2% and finally women and politics 1%]. The themes about the role of women which were covered in the school curricula did not adequately reflect the practical and widely-publicised official policies of the Libyan regime towards women.

Industry in Libya : Between the Admmistrative Requirements , State and Strategic Management.

Dr. Abduljaleel A . ELmansouri
Prof & Chairman of Mgt Dept,
University of Garyounis

There is no doubt that the main difference between the developed and less developed countries comes from the management gap between the tow categories . Hence , it could be said that understanding of management is highly important in determining the status of the state of being dev-eloped or coming short of that .

Since the state is the principal owner of the economic resources of the society .Thus , she has to assure the availability of services to the people through optimal utilization of such resources , and adopting a strategic vision for all of the economic activities of the state economy .

This paper is mainly concerned with determining the concept and definition of management administrative work requirements ,and the role that good management plays in achieving development .

This paper also discussed the status of industry in Libya , and the malpractice of some of the industrial organizations . In addition , This paper pinpointed out the international changes , and their effect on the nature of man -agement , among these changes are the globalization wave and the trend towards privatization .

Abstracts

- McLaney, E., (1997) Business Finance, Pitman Publishing, London.
-Michaelas, N., (1998) "Financial Policy and Capital Structure Choice in UK privately held companies", unpublished PhD thesis. Manchester Business School, Manchester University.
- Modigliani, F., and Miller, M., (1963) "Corporate Income Taxes and the Cost of Capital: A Correction", American Economic Review, Vol 53, issue 3, pp 433-443.
- Myers, S.,(1977)"Determinants of Corporate Borrowing", Journal of Financial Economics, Vol 5, issue 2, pp 147-175.
- Myers, S., (1984) "The capital structure Puzzle", Journal of Finance, Vol 39,issue 3, pp 575-592.
- Myers, S., (2001) "Capital Structure", Journal of Economic Perspectives, Vol 15, issue 2, pp 81-102.
- Myers, S., and Majluf, N., (1984) "Corporate Financing and Investment Decisions when Firms have Information that Investors do not have", Journal of Financial Economics, Vol 13, issue 2, pp 187-221.
- Norton, E., (1990) "Similarities and Differences in Small and Large Corporation Beliefs about Capital Structure Policy", Small Business Economics, Vol 2, pp 229-245.
- Nuri, J., (2000), "A study of capital structure in the UK: hotel and retail industries", unpublished PhD theses. Surrey University.
- Ross, G., (1977) "The Determination of Financial Structure: The Incentive Signalling Approach", Bell Journal of Economics, Vol 8, issue 1, PP 23-40.
- Saleh, M., (2001) "Accounting Information Disclosure and Accountability: cases from Libya", unpublished PhD thesis. Sheffield Hallam University.
- Scott, C., (1961) "Research on Mail Surveys", Journal of the Royal Statistical Society Series A, Vol 124, pp 143-191.
-Sun, Q., Tong, W., and Tong, J., (2002) "How Does Government Ownership Affect Firm Performance? Evidence from China's Privatization Experience", Journal of Business Finance & Accounting, Vol 29, Issue 1&2, pp 1-27.

nd the Globe", The International Executive, Vol 34, issue 5, pp 369-387.
- Bancel, F., and Mittoo, U., (2002) "The Determinants of Capital Structure: A Survey of European Firms", Working paper.
-Bancel, F.,and Mittoo, U.,(2004) "Cross-Country Determinants of Capital Structure Choices: A Survey of European Firms", Financial Management, Vol 33, issue 4, pp 103-132.
- Barton, S., and Gordon, P., (1987) "Corporate Strategy: Useful Perspective for the study of Capital Structure", Academy of Management Review, Vol 12, issue 1, pp 67-75.
- Barton, S., and Matthews, C., (1989) "Small Firm Financing: Implications from a Strategic Management Perspective", Journal of Small Business, Vol 3, pp 1-7.
- Baxter, N., (1967) "Leverage, Risk of Ruin and the Cost of Capital", Journal of Finance, Vol 22, issues 3, pp 395-403.
- Brealey, R., and Myers, S., (2003) Principles of Corporate Finance, McGraw-Hall.
- Brounen, D., Jong, A., and Koedijk, K.,(2004)"Corporate Finance in Europe: Confronting Theory with Practice", Financial Management, Vol 33, issue 4, pp 71-101.
- Cassar, G., (2003) "The financing of business start-ups", Journal of Business Venturing, 5242, issue 2, pp 1-23 .
- Chirinko, R., and Singha, A., (2000) "Testing Static trade-off Against Pecking Order Models of Capital Structure: A Critical Comment", Journal of Financial Economics, Vol 58, Issue 3, pp 417-425.
- Dewenter, K., and Malatesta, P., (2001) "State-Owned and Privately Owned Firms: An Empirical Analysis of Profitability, Leverage, and Labor Intensity", The American Economic Review, Vol 91, Issue 1, pp 320-334.
- Drobetz, W., and Fix, R., (2003) "What are the Determinants of the Capital Structure? Some Evidence for Switzerland", Working paper, The University of St. Gallen.
- Graham, J., and Harvey, C., (2001) "The theory and practice of corporate finance: evidence from the field", Journal of Financial Economics, Vol 60, issue 1, pp 187-243.
- Hempel, G., (1983) Teaching and research in finance: Perceptions, conflicts, and the future. Financial Management, Vol 14, issue 4, pp5-10.
- Huang, S, and Song, F., (2002) "The determinants of capital structure: Evidence from China", Working paper, The university of Hong Kong.
-Jensen, M., (1986) "Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance and Takeovers", American Economic Review, Vol 76, issue 2, pp 323-339.
- Jensen, M., and Meckling, W., (1976) "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, Vol 3, issue 4, pp 305-360.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., and Vishny, R., (1998) "Law and Finance", The Journal of Political Economy,Vol 106, Issue 6,pp1113-1155
- Leland, H., and Pyle, D., (1977) "Information Asymmetries, Financial Structure, and Financial Intermediation", Journal of Finance,Vol 32,Issue1,PP371-388.
- Mathews, C., Vasudevan, D., Barton, S.,and Apana, R., (1994) "Capital Structure Decision Making in Privately Held Firms: Beyond the Finance Paradigm", Family Business Review, Vol 7, issue 4, pp 349-367.

factor relating to the inability to obtain funds using other sources of finance.

5. Conclusion

This paper examined the implications of capital structure theories in order to infer whether firm's actions in Libya are consistent with theoretical predictions of capital structure theories.

Due to the drawbacks inherent with survey data, such as, potential biases and measurement problems, the results should be interpreted with some concerns. The test for non-response bias was not performed because it was very difficult to separate the early and late responses as the questionnaires were collected through the assistance of many persons. Furthermore, due to the lack of the official statistics about the precise number of companies and the number of companies in each industry in Libya, it is difficult to ascertain whether the sample are fairly representative of the entire population of this study.

Nevertheless, our study attempts to shed more lights on capital structure practices in Libyan companies. This study is the first of its kind in the Libyan business environment. The results, however, indicate that the static trade-off theory and the agency cost theory are pertinent theories for Libyan companies while there is little support for the asymmetric information theory.

The deterioration in the state of the economy and the absence of a secondary stock market are considered by the respondents as the most important problems associated with obtaining external finance. It may imply that Libyan companies are more influenced by problems that reflect such supply-side effects rather than by problems that reflect demand-side effects such as poor relationships with banks and the lack of a good trading record.

References

- Alqadhafi, S., (2002) Libya and the XXI Century, One 9 Media, Italy.
- Ang, J., and Jung, M., (1993) "An alternative test of Myers' pecking order theory of capital structure: the case of South Korean firms", Pacific-Basin Finance Journal, Vol 1, issue 1,pp 31-46.
- Antoniou, A., Guney, Y., and Paudyal, K. (2002) "Determinants of Corporate Capital Structure: Evidence from European Countries", Working paper, University of Durham.
- Atkin, M., and Glen, J., (1992) "Comparing Corporate Capital Structure Arou-

Table 7: Survey Responses to the Question: "What factors affect your firm' decisions about issuing shares?"

Rank	% Agree or strongly agree	Mean score	Sector		T-test for Difference in Means	
			Public	Private	t-statistic	P-value
f) Fulfil some legal requirements regarding the capital	83.3	3.45	3.25	3.69	-1.845	0.06
a) Whether our recent profits have been sufficient to fund our activities	81.9	3.40	3.17	3.66	-2.040	0.04*
i) Inability to obtain funds using other sources of finance	69.4	3.11	2.53	3.78	-5.178	0.00*
h) Issuing shares give investors a better impression of our firm's prospects than using debt	69.4	3.06	2.51	3.72	-4.817	0.00*
g) Shares are our "least risky " source of funds	47.2	2.36	2.15	2.60	-1.329	0.18
c) Shares are our cheapest source of funds	33.3	1.98	2.23	1.69	1.785	0.07
e) Diluting the holding of certain shareholders	27.8	1.87	1.61	2.18	-1.800	0.07
j) Earning per share dilution	23.6	1.69	1.69	1.69	-0.019	0.98
d) Maintaining a target debt-to-equity ratio	20.8	1.61	1.66	1.54	0.483	0.63
b) Providing shares as dividends	16.7	1.69	1.71	1.66	-1.246	0.21

Respondents are asked to rate on a scale of 1 (strongly disagree) to 4 (strongly agree). The letters represent the rank of the statements in the questionnaire. P-values marked with * indicate to the significant differences between public and private companies.

About 82% of the responding companies ranked the need to issue shares when their profits are not sufficient to support their activities as the second most important reason for issuing shares and private companies appear to be more concerned about this reason than public companies. There are two other significant differences between public and private companies. For instance, private companies are more concerned about issue shares than public companies because private companies appear to be unable to obtain funds from other financing sources and because they believe that issuing shares might be considered as good news by investors than issuing debt.

It can be also argued that there is more supply-side effects influencing financing policy than demand-side effects in the Libyan business environment as the respondents place a high value on the

Limiting total debt or using short-term debt can mitigate agency problems between parties involved. Of the respondents, 45.8% limit their amount of debt to capture profits from new projects for shareholders, not debtholders and again private companies are more concerned about this factor than public companies.

There are also some significant differences in the average rankings between public and private companies. For example, while private companies are more concerned about limiting debt to send signals to their customers/suppliers about companies' going concern, public companies are more concerned about the costs of interest payments and about using debt to send signals to competitors about the impossibility of reducing companies' outputs.

4.5.2 Issuing Shares Policy

Libyan companies issue shares for various reasons but to fulfil the legal requirements regarding capital is ranked as the most important reason. Private companies place higher values on this reason probably due to their higher dependency on equity. The other possible explanation is that Libyan private companies are required to offer shares to at least 50 shareholders in order to expand the ownership base.

There are no significant differences between public and private companies in their concern about potential bankruptcy costs and the tax advantage of interest deductibility than public ones. This may indicate that the static trade-off theory of capital structure is relevant capital structure theory for both public and private companies.

Drobetz and Fix (2003) and Brounen et al, (2004) argue that the validity of the static trade-off theory can be also evidenced by the presence of target leverage ratios. According to the responses analysed, approximately 60% of the respondents have desired leverage ratios as shown in Figure (1-E). This evidence may support the static trade-off theory of capital structure.

The highest ranked factor is the need to issue debt when profits are not sufficient to support the firm's investment activities (93.1%). This can be interpreted as being consistent with the pecking order theory, but that desire may not be driven by the asymmetric information problems. Ang and Jung (1993), Chirinko and Singha (2000) and Graham and Harvey (2001) argue that the starting point for testing the pecking order theory is the existence of asymmetric information between managers and investors. Therefore, it is difficult to conclude that the pecking order theory is supported without testing the existence of asymmetric information problems and, on the other hand, the presence of desired leverage ratios also cast doubt on the pecking order interpretation of the results for the need to issue debt when profits are not sufficient for financing the current investments.

The use of issuing debt to send signals to competitors about the impossibility of reducing companies' outputs, giving investors a better impression about companies' future prospects, a concern of costumers/suppliers about the companies' stability and factors that relate debt to strategic or tactical reasons such as bargaining for concessions from employees are rated as less important factors that affect debt policy in Libyan companies. This can be interpreted as being inconsistent with the signalling theory which indicates that investors interpret the increase in leverage as a signal of higher quality.

4.5.1 Debt Policy

The static trade-off theory, as stated by Brounen et al, (2004), suggests companies are concerned with balancing the costs of financial distress against the tax advantages of debt. These two influences were reported to be important by 66.7% and 45.8% of the respondents respectively. These choices of debt policy indicate to strong support for the static-trade-off theory.

Table 6: Survey Responses to the Question: "To what extent does each of the following affect the amount of debt for your firm?"

Rank	% Reason or major reason	Mean score	Sector		T-test for Difference in Means	
			Public	Private	t-statistic	P-value
h) We use debt when our recent profits (internal funds) are not sufficient to fund our activities	93.1	3.75	3.74	3.75	-0.079	0.93
a) The potential costs of bankruptcy, or financial distress	66.7	2.88	3.00	2.75	0.753	0.45
j) The Interest rate	65.3	2.95	3.46	2.36	3.439	0.00*
c) We limit debt so our customers/ suppliers are not worried about our firm going out of business	50	2.61	2.15	3.15	-3.286	0.00*
d) We limit our borrowing so that profits from new /future projects can be captured fully by shareholders and do not have to be paid out as interest to debtholders	45.8	2.45	1.84	2.18	-4.788	0.00*
e) The tax advantage of interest deductibility	45.8	2.19	2.33	2.03	0.997	0.32
i) A high debt ratio helps us bargain for concessions from our employees	33.3	1.94	2.00	1.87	0.406	0.68
f) If we use debt our competitors know that we are very unlikely to reduce our output	16.7	1.56	1.84	1.24	2.680	0.00*
g) Using debt gives investors a better impression of our firm's prospects than issuing shares	11.1	1.47	1.61	1.30	1.474	0.14

Respondents are asked to rate on a scale of 1 (not reason) to 4 (major reason). The letters represent the rank of the statements in the questionnaire. P-values marked with * indicate to the significant differences between public and private companies.

The absence of a secondary stock market is ranked as the second most important problem in obtaining external finance followed by an inability to issue sufficient debt. Poor relationships with lenders and the lack of a good trading record are ranked as the least important problems in obtaining external finance.

There are some significant differences between public and private companies as shown in Table 5. For example, although it surprising that public companies are influenced more than the private companies by an undeveloped finance sector, they are less influenced by poor relationships with lenders. The public companies may have good relationships with lenders due to government intervention guarantees. The responses to the problems listed in Table 5 indicate that the public companies and the private companies face nearly the same problems in obtaining external finance. This is consistent with Huang and Song' (2002) results which indicate that state ownership does not prevent public companies from displaying the same behaviour as private companies in terms of external financing.

The existence of a secondary capital market, as stated by Atkin and Glen (1992) , may affect the range of financing options available to companies. In this regard, private companies again seem to be more affected by the non-existence of a secondary market than their counterparts. This may reflect that the agency cost may be more of a problem for private companies.

It is apparent from Table 5 that responding companies are more influenced by problems that reflect the supply-side of finance (the deterioration in the state of the economy and the absence of a secondary stock market) than by problems that reflect the demand-side (lack of collateral, poor relationships with lenders, and the lack of a good trading record).

4.4 Financing Policy

In the following two sections, respondents were asked to specify their opinions on various factors that are likely to influence the capital structure policies of companies.

Table 5: Survey Responses to the Question: "Do you currently face any problem in obtaining and adequate level of external finance? If yes, what is the problem (s)?"

Rank	% Agree or Strongly agree	Mean score	Sector		T-test for Difference in Means	
			Public	Private	t-statistic	P-value
b) Deterioration in the state of the economy	81.9	3.83	3.81	3.85	-0.118	0.90
c) Absence of stock market	77.8	3.72	3.69	3.75	-0.150	0.88
h) Inability in getting enough debt	62.5	3.16	3.09	3.25	-0.362	0.71
d) The suppliers of finance are in small and/or undeveloped sector	56.9	2.98	3.57	2.28	2.889	0.00*
g) Inability in convincing lenders of the profitability of the investments	51.4	2.75	2.60	2.92	-0.732	0.46
a) Lack of collateral (security)	50	2.78	3.03	2.50	1.122	0.26
e) Poor relationships with banks	29.2	2.04	1.72	2.42	-1.731	0.03*
f) Lack of good trading record	16.7	1.57	1.24	1.96	-2.185	0.08

Respondents are asked to rate on a scale of 1 (strongly disagree) to 4 (strongly agree). The letters represent the rank of the statements in the questionnaire. P-values marked with * indicate to the significant differences between public and private companies.

The most important overall problem associated with obtaining external finance is the deterioration in the state of the economy as indicated by 81.9% of the respondents with an average rating of 3.83. As the profitability of a firm may be influenced by the state of the economy, the deterioration in the state of the economy may affect the amount of earnings available to be retained and consequently the firms' capital structure.

There are some differences in preference and reasons for preference between long and short-term debt based on the sub-sample but the only significant difference is that private companies are more concerned about the use of short-term debt for strategic or tactical reasons than the public companies as evidenced by the significant P-value in Table 4.

Private companies , however, tend to issue short-term debt to capture returns from new projects for shareholders. This may imply that private companies, due to their higher dependency on equity, may suffer more from agency problems than their counterparts. Although public companyies seem to be more concerned about matching principles and about issuing long-term debt to minimise the risk of having to finance in bad times than the private companies these differences appear to be not significant.

As public companies tend to be manufacturing and larger companies as shown in Table 1, consequently they also tend to have more fixed assets such as, plants and heavy equipments. This might explain why these companies were more concerned about matching principles. Regarding their less concern about issuing long-term debt to minimise the risk of having to finance in bad times, both private and public companies seem to be affected by the absence of a secondary stock market as the non-existence of a secondary stock market might prevent investors from raising long-term finance.

4.3 Problems in Obtaining External Finance

Respondents were asked to specify whether they have experienced any problems in obtaining an adequate level of external finance. Respondents were asked to indicate the importance of a list of problems that could be linked to obtaining external finance. The responses are summarised in Table 5.

Table 4: Survey Responses to the Question: "If there is preference between short and long term debt, what factors affect your firm's preference?"

Rank	% Important or very important	Mean score	Sector		T-test for Difference in Means	
			Public	Private	t-statistic	P-value
b) We borrow short-term debt so that returns from new projects can be captured more fully by shareholders	48.6	2.44	1.51	3.54	-8.145	0.00*
a) Matching the maturity of our debt with the life of our assets	36.1	2.06	2.20	1.90	0.869	0.38
c) We borrow long-term debt to minimise the risk of having to refinance in "bad time"	36.1	2.11	2.23	1.96	0.775	0.44

Respondents are asked to rate on a scale of 1 (Not important) to 4 (very important). The letters represent the rank of the statements in the questionnaire. P-values marked with * indicate to the significant differences between public and private companies.

In order to specify the preference between short-term and long-term debt finance, respondents were asked to indicate the factors driving their choices. Table 4 shows that there is evidence to suggest that agency problems may be an issue between shareholders and debtholders in the Libyan business environment as evidenced by the percentage of companies employing short-term debt and the mean of the ranking reported by the usage of the short-term debt for strategic or tactical reasons. As shown in Table 4, respondents indicated that debt is used for strategic or tactical reasons as 48.6% of the sample were raising short-term debt to capture the returns from new projects for shareholders.

Table 3: Survey Responses to the Question: "Does the firm have any preference between short-term and long-term debt?"

	All	Sector	
	%	%Public	%Private
Prefer short-term finance	50	41	60.6
Prefer long-term finance	11	12.8	9.1
Prefer to have a mix of short and long-term finance	26.5	23.1	30.3
No Preference	12.5	23.1	0

As can be seen in Table 3, 41% of the respondents in public companies prefer short-term debt finance, while 60.6% of the respondents in private companies have the same preference. The inability to offload shares in a secondary market may have more impact on agency costs for private companies than on agency cost for their counterparts.

Managers of such companies might be encouraged by shareholders, due to inability to offoad their shares, to expropriate funds from debtholders to themselves. Therefore, their preference for using short-term debt might be due to borrowers insisting on shortterm debt to minimise attempts by shareholders to expropriate wealth from debtholders.

is perhaps not surprising given their higher tendency to be non-manufacturing companies (see Table 1) and higher dependence on equity than public companies respectively.

These results support the findings of Alqadhafi (2002) in that as most Libyan public (state-owned) companies suffer from shortages of cash flow, they use bank overdrafts in an attempt to cover their expenses. The other possible explanation might be that Libyan banks treat public companies more favourably because the banks take government involvement in companies' ownership as more reliable collateral and, thus, they are more willing to extend overdraft facilities to public companies. Furthermore, the policy adopted by the Libyan government, however, might be responsible for reducing the use of government subsidies. The Libyan government issued Act no 9/1992 to introduce some liberalisation measures including the privatisation of business operations. The overall aim of these measures, as suggested by Saleh (2001) , was to reduce public spending and gradually withdraw government subsidies.

4.2 Maturity of Debt

Short-term debt finance is often used to minimise the agency problems between shareholders and debtholders because if shareholders attempted to expropriate funds from debtholders, borrowers would insist on short-term to minimise these wealth expropriation attempts by restricting company's access to short-term debt in the immediate future. The respondents were, therefore, asked to specify whether they have a preference between short-term and long-term debt finance and to identify why they would raise short-term and long-term debt finance. As illustrated in Tables 3, almost 50% of the respondents indicated that they prefer to use short-term debt, while only 11% of respondents prefer to use long-term debt. About 26% of the respondents prefer to use a mix of short and long-term debt. The remaining respondents do not reveal any preference.

4.1 Sources of Finance

Michaelas (1998) argues that companies will be more dependent on bank credit as they develop. The respondents of the questionnaires were, therefore, asked to explain how they financed their investments. The responses are summarised in Table 2.

Table 2: Survey Responses to the Question: "What source (s) of finance does your firm use?"

Rank	% Used or used to a very large extent	Mean score	Sector		T-test for Difference in Means	
			Public	Private	t-statistic	P-value
c) Bank overdraft	73.6	3.15	3.20	3.09	0.377	0.71
f) Retained earnings	63.9	2.94	2.92	2.96	-0.140	0.88
a) Trade credit	59	2.75	2.35	3.21	-2.629	0.01*
b) Bank loans	50	2.51	2.79	2.18	1.775	0.08
d) External equity	37.5	2.13	1.17	3.27	-8.299	0.00*
e) Government subsidies	8.3	1.23	1.43	1.00	2.602	0.01*
g) Foreign sources	8.3	1.20	1.20	1.21	-.041	0.96
h) Affiliated companies	4.2	1.15	1.12	1.18	-0.393	0.69

Respondents are asked to rate on a scale of 1 (not used) to 4 (used to a very large extent). The letters represent the rank of the statements in the questionnaire. P-values marked with * indicate to the significant differences between public and private companies.

Table 2 provides evidence of the percentage of companies employing particular sources of finance and the mean of the rankings reported by the respondents as to the usage of the particular source of finance . Bank overdraft is the most widely used source of finance in percen-tage terms and has the higher overall ranking.

There are some differences in the average rankings between public and private companies. For example, bank overdrafts are used more than the other sources of finance by public companies while private companies rely more heavily on trade credit and external equity. Private companies differ significantly from public companies in using trade credit and external equity which

hip is less efficient than private ownership. Dewenter and Malatesta (2001) report that the leverage of public companies tends to exceed that of private companies. They added that this is because public companies may borrow at favourable rates due to loan guarantees that are provided through government ownership. Consequently, investigating the determinants of capital structure in both Libyan private and public companies may provide a usefulness comparison for the factors that affect the capital structure of these two types of companies.

Table 1 shows the classification of the sample in terms of industry and size. Of responding Libyan public companies 53.8% is manufacturing companies and 94.9% is also considered as larger companies while the vast majority of responding private companies (93.3%) is non-manufacturing companies from different sizes.

Table 1: Industry and Size Classifications of the Sample

	Public	Private
Manufacturing	**21** (53.8%)	**2** (6.3%)
Non-manufacturing	**18** (46.2%)	**31** (93.3%)
Total	**39** **(100%)**	**33** **(100%)**
Large	**37** (94.9%)	**17** (51.5%)
Small	**2** (5.1%)	**16** (48.5%)
Total	**39** **(100%)**	**33** **(100%)**

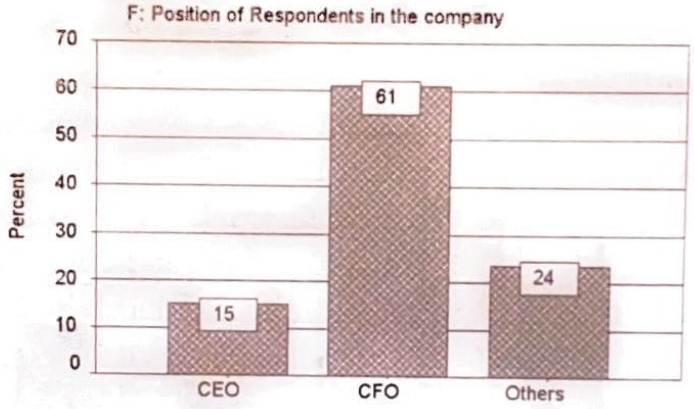
Manufacturing companies as those companies, which produce goods through different ways and the non-manufacturing companies otherwise. Small companies are defined as those companies, which have less than one million Libyan Dinners of assets.

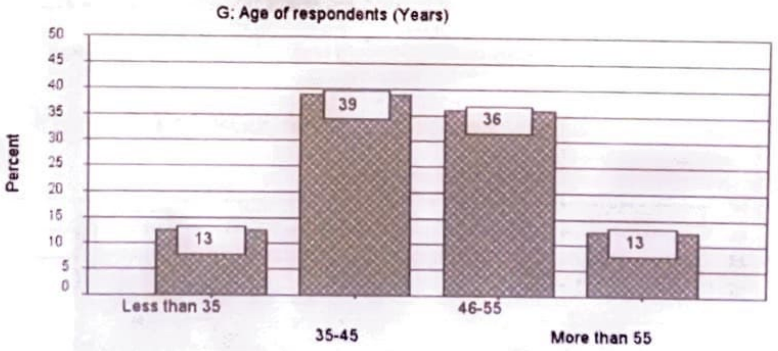
The letters and questionnaires were addressed to Chief Finance Officers (CFOs) and Chief Executive Officers (CEOs) but, in some cases, other officers completed the questionnaires. Approximately 61% of the respondents are CFOs, while 15% are CEOs. The remaining respondents represent other management positions. According to the age classification, 12.5% of the respondents are less than 35. A further 38.9% are between the ages of 35 and 45. Approximately 36% are between the ages of 46 and 55. The remaining respondents are over 55 years old. The responses to the questionnaire suggest that the respondents do not change careers frequently. Approximately 78% of the respondents have been in their careers or similar posts more than 10 years. Nearly 57% of the respondents have an undergraduate degree as their highest qualification. Another 13.9% have postgraduate degrees. The remaining 29.2% have school level qualifications.

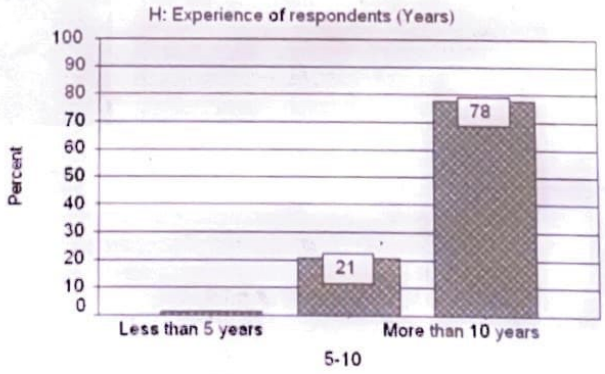
4.Practices of capital structure

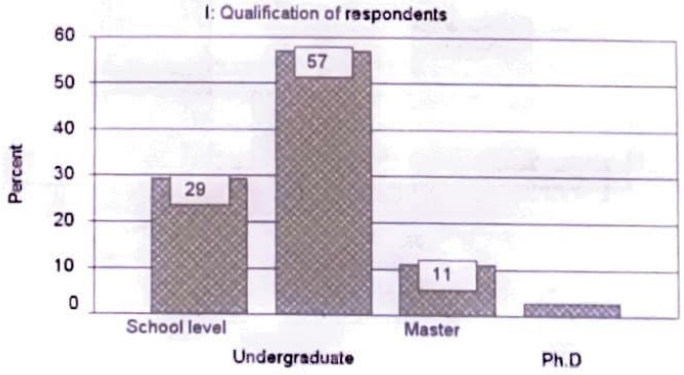
The results of some empirical studies in capital structure are consistent with two or more theories. Myers (2001) states that this is because each of these theories works for a sub-sample. He added that testing a hypothesis by segregating the sample into sub-samples might be useful. Furthermore, ownership structure, as stated by Bancel and Mittoo (2004) , may effect company's financing decisions. Therefore, the responses are analysed based on sector (public and private). The public companies are defined as companies where the state owns more than 50% of their shares, whereas, the private companies are where the companies majority is owned by individuals, families and/or institutions.

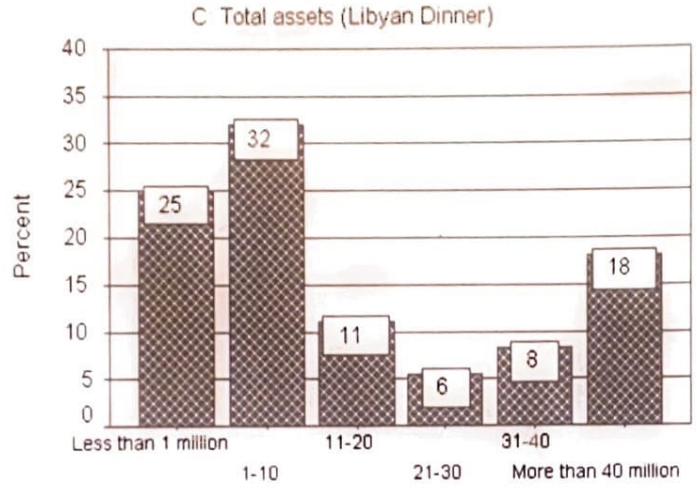
There are some differences between private and public companies in terms of goals, employment of staff, and receipt of the government subsidies. In this regard, Sun et al, (2002) argue that public companies differ in terms of choice of social and political goals over profit maximization; they added that the private companies are more concerned about the ability to perform in the employing of staff than public companies. On the other hand, Sun et al, (2002) and Dewenter and Malatesta (2001) , among others, provide empirical support for the proposition that public owners-

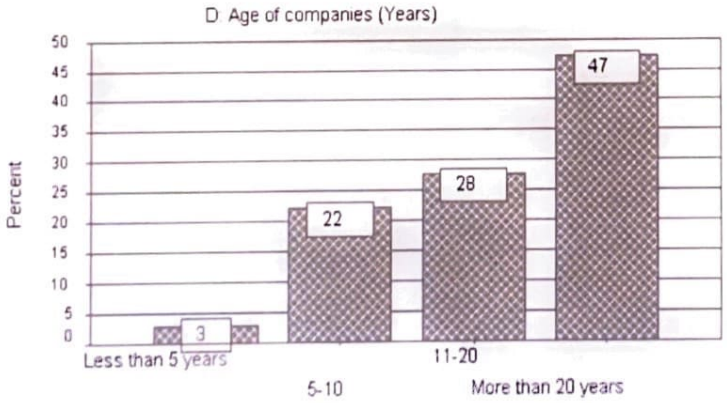

F: Position of Respondents in the company
Percent
70
60
50
40
30
20
10
0
61
15
24
CEO
CFO
Others

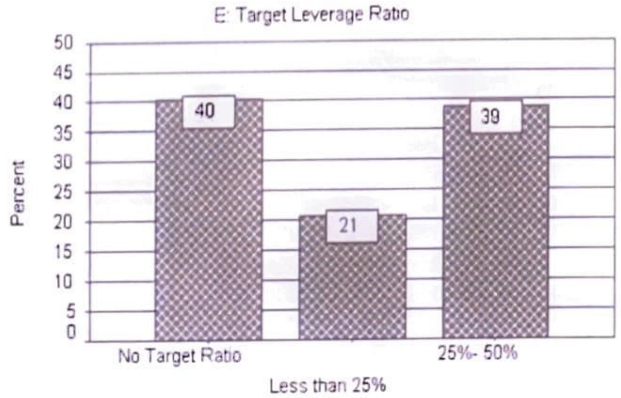

G: Age of respondents (Years)
Percent
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
39
36
13
13
Less than 35
35-45
46-55
More than 55


H: Experience of respondents (Years)
Percent
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
78
21
Less than 5 years
5-10
More than 10 years


I: Qualification of respondents
Percent
60
50
40
30
20
10
0
57
29
11
School level
Undergraduate
Master
Ph.D

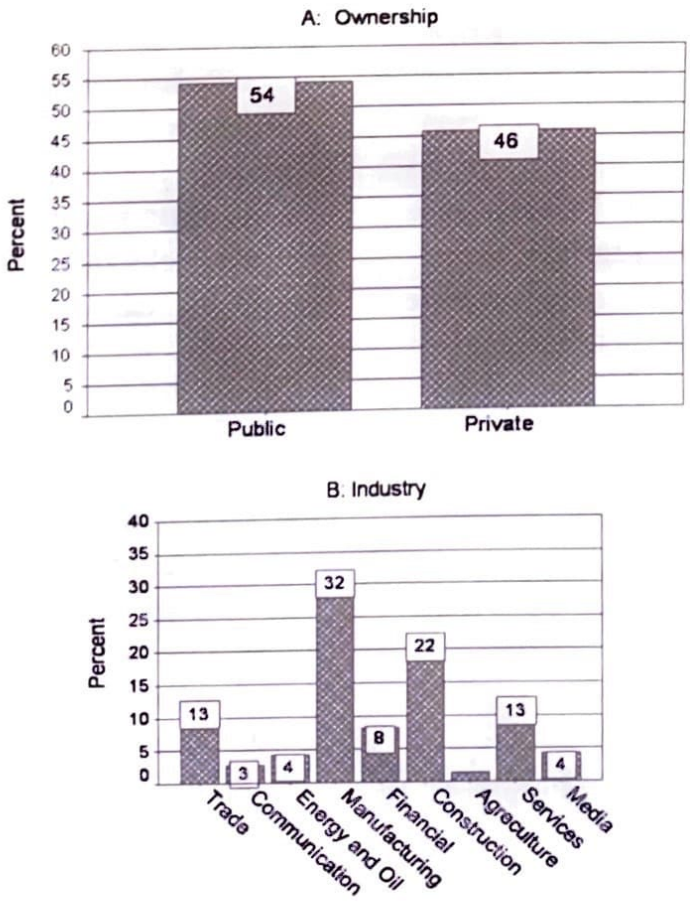

C Total assets (Libyan Dinner)
Percent
40
35
30
25
20
15
10
5
0
25
32
11
6
8
18
Less than 1 million
1-10
11-20
21-30
31-40
More than 40 million


D Age of companies (Years)
Percent
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
3
22
28
47
Less than 5 years
5-10
11-20
More than 20 years


E: Target Leverage Ratio
Percent
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
40
21
39
No Target Ratio
Less than 25%
25%- 50%

while non-manufacturing companies constitutes 68.1%. The companies range from small (25% of the responding companies have assets of less than 1 million Libyan Dinner LD) to very large (18.1% have assets of at least 40 millions LD). In subsequent analysis, we refer to companies with assets less than 1 million LD as "small". Nearly half of the responding companies are over 20 years old. The descriptive statistics also show approximately 21% of the respondents would prefer to have leverage ratios (the ratio of total debt to total assets) below 25%, while 38.9% of the respondents target leverage ratios are between 25% and 50%. The rest (40.3%) do not have desired leverage ratios.

Figure 1: Data and sample Characteristics



3.1 Design

The questionnaire was developed after reviewing the capital structure literature and after studying the questionnaires that were conducted by previous studies in capital structure including Graham and Harvey (2001), Bancel and Mittoo (2004) and Brounen et al, (2004). The benefit from taking questions from other works, as pointed out by Norton (1990), is to mitigate much of the complications inherent in survey design and any potential criticisms of the questionnaire and the ability to compare results. Four point Likert scale were used in order to ask respondents to rate their agreement/disagreement with, or importance/ unimportance of, different statements. The use of a four-point scale instead of a five-point scale is to avoid neutral answers such as "do not know" or "cannot decide".

3.2 Delivery and response

The questionnaires were distributed in person to the respondents for two reasons. Firstly, the postal services are not good enough to send postal questionnaires to all sectors of the economy in all Libyan cities, secondly, to improve the response rate.

To improve the response rate to the questionnaire, it was accompanied by a covering letter which emphasised the importance of the survey, assured anonymity and stated the sponsorship of the study. According to Scott (1961) official sponsorship may increase the response rate. The length of the questionnaire was limited to four pages, again in an attempt to improve the response rate.

To make the sample as representative of the Libyan companies as possible, companies from different sectors of the economy were selected. Out of 150 copies of questionnaires that were sent out, 72 were completed and returned, giving a response rate of 48%.

3.3 Summary statistics of responding companies

Figure 1 presents the sumary information about the companies in the sample. The sample consists of 39 public (state-owned) companies and 33 private companies from different industries. Manufacturing and mining constitutes 31.9 % of the sample

tances, therefore, internal funds and debt will be preferred to equity. Myers (1984) refers to this as a pecking order theory of financing, which states that firms prefer to finance new investment, first internally with retained earnings, then with debt, and finally with an issue of new equity.

Another approach to this theory began with Ross (1977) and Leland and Pyle (1977) who state that the choice of the firm's capital structure signals information from insiders to outside investors. They added that investors interpret the increase in leverage as a signal of higher quality, as managers will only increase leverage if the company is likely to be able to meet the interest payments and/ or that the firm has investment opportunities over and above what can be financed by internally generated funds. If investors perceive either of these to be the case they are likely to react positively to an announcement of increased leverage.

Myers (2001) argues that the announcement of issuing new shares might be perceived by investors as good news if it reveals growth opportunities with positive NPVs but may be perceived as bad news if they perceived that managers are issuing overvalued equity.

3. Methodology

Graham and Harvey (2001) argue that survey based analysis, similar to analysis based on mathematical models, can utilise a large sample and broad crosssection of firms. In addition, surveys can allow for asking very specific and qualitative questions.

The survey approach provides further information about how firms operate. For example, Bancel and Mittoo (2002) state that the survey approach allows for the collection of data that may be difficult to obtain otherwise. Furthermore, Norton (1990) states that questionnaires can provide evidence about factors that affect capital structure choice that mathematical models cannot. He added that the ability to obtain information about manager's attitudes and beliefs on one side and the problem of unavailability of "hard" data on the other side provide the most justification for the use of survey instruments in financial research.

Investment decisions can be affected, as stated by Myers(1977), by the use of long-term debt because the conflict between the stakeholders of the firm might lead managers to pass up profitable projects if shareholders perceive that the gains from the new investment will be used to pay off existing debtholders rather than increase their own wealth. Myers referred to this as the underinvestment problem, and argued that it could be minimised by limiting total debt, or using short-term debt. Debt agency problems may be less severe with short-term debt as it reduces the potential for expropriation from debtholders to shareholders. Suppliers of debt financing can withhold further financing if expropriation is expected.

The conflict between managers and shareholders can be, as stated by Jenson (1986) , mitigated by debt financing because more debt means higher cash outflows and reduces the level of free cash available to managers to execute possible firm value decreasing activities such as the misuse of cash by consuming perquisites or making inefficient investment decisions.

2.3 Asymmetric information theory

The asymmetric information theory is based on the argument that managers have information that investors do not have. The main theories derived from this argument are the pecking order theory and the signalling theory.

One approach of this theory starts with Myers and Majluf (1984) and Myers (1984) , and states that the choice of a firm's capital structure is aimed to mitigate inefficiency in the firm's investment decisions that are caused by information asymmetry. Myers (1984) suggests that managers will be reluctant to issue equity if they feel it is undervalued in the market. If new equity is undervalued, wealth will be transferred from existing shareholders to new investors and shareholders will prefer managers to reject positive net present value projects if their financing requires an issue of undervalued equity. Myers and Majluf (1984) point out that this underinvestment can be avoided if financing sources, which are less susceptible to undervaluation such as retained earnings and debt, can be used to finance the new projects. In such circums-

2.1 Trade-off theory

The trade-off theory of capital structure states that the optimal debt-equity ratio is determined by balancing off the benefit of debt with the costs. Tax and bankruptcy issues are considered as the most important factors that affect capital structure decisions. In this regard, Graham and Harvey (2001) state that the tax advantage of interest deductibility is the chief benefit of debt and the primary costs are those costs that are associated with bankruptcy.

The trade-off theory began with the unrealistic MM's (1963) conclusion, which implies that firms could benefit by increasing the level of debt, even reaching to a 100% debt ratio, if possible, but, according to MM (1963), shareholder would require a higher return as debt increased to compensate for their increased risk. Baxter (1967) argues that the effect of over-leveraging might result in larger fixed interest payments arising due to the greater amount of debt in the firm's capital structure. Such a circumstance, as stated by Baxter (1967), decreases the firm's earnings available for shareholders and will, eventually, cause financial distress for the firm. Baxter (1967) also argues that the debt related costs, such as bankruptcy costs, might exceed the debt's tax advantages. Therefore, financial economists argue that firms should use debt until the tax advantages of using debt equals the cost of using more debt and expected bankruptcy costs.

The static trade-off theory, as stated by Myers (2001), would work well if the aim of companies was to maximise shareholders wealth. This is because value maximising managers should never pass up tax deductibility from interest payments as long as the probability of financial distress is relatively low.

2.2 Agency cost theory

The agency cost theory states that financing with risky debt creates an agency problem for firms, and optimal capital structure is determined by minimizing the costs arising from conflicts between the stakeholders of the firm. Jensen and Meckling (1976) identified two types of conflicts: conflict between shareholders and managers, and conflict between shareholders and debtholders.

questionnaires. Several factors were hypothesised to impact on capital structure from a review of the relevant literature and previous published capital structure studies, which also adopted questionnaires. These factors deal with the implications of the different capital structure theories including the static trade-off, agency cost, and asymmetric information theories. In other words, this paper examines whether firms actions in Libya are consistent with these capital structure theories.

The remainder of the paper is organised as follows: the next section outlines a review of the relevant literature on capital structure. This is followed by a description of the methodology and data. Current capital structure practises in Libya are illustrated in section four while section five concludes the paper.

2. Capital Structure Theory

Myers (2001) argues that there is no general capital structure theory that can explain the financing patterns of all companies but that there are several theories that can explain the different financing behaviours of different companies. Capital structure theories differ, as stated by Myers (2001), in terms of their emphases on taxes (the trade-off theory), differences in information (the pecking order theory) and agency problems (the agency cost theory).

Capital structure theories, according to Nuri (2000) and Brounen et al, (2004) , are divided into two categories. Firstly, theories that attempt to explain how firms can obtain optimal debt to equity ratios (the static trade-off theory and the agency cost theory) and secondly, theories that attempt to explain why firms may have a preference between the types of finance, whether they chose long or short term debt and how companies can use their financing decisions to send signals to their investors and other interested parties (the pecking order theory and the signalling theory). Myers (1984 and 2001) and Antoniou, *et al* (2002) state that in the capital structure theories that have target debt ratios, the company sets a target capital structure and gradually moves towards it in order to achieve their target capital structure.

The Theory and Practice of Capital Structure: A survey of Libyan Companies

Fakher Buferna
Faculty of Economics, University of Garyounis, Libya
Kenbata Bangassa
School of Management, University of Liverpool,the UK
Lynn Hodgkinson
School of Business and Regional Development, University of Wales, the UK

1. Introduction

The mainstream approach in most previous empirical studies of capital structure has been to estimate regression equations w-ith proxies for dependent and independent variables. These studies test for relationships betw-een leverage variables and other factors. This methodology, however, has been criticised by Hempel (1983) among others, because the explanatory variables are restricted to those which can be quantified. Barton and Gord-on (1987) argue that this restrict-tion leads to oversimplification of how the firm works. This quantitative analysis tends to ignore managerial preferences in capital structure decisions, and Barton and Matthews (1989) state that a new paradigm is needed which includes the qualitative factors which have an impact on the firm's financing decisions.

Barton and Gordon (1987) argue that if the aim is to get a better understanding of capital structure policy, capital structure models should include the role of management preferences, beliefs and expectations. Furthermore, Matthews et al, (1994) argue that analysis of capital structure decisions should incorporate strategic management, decision sciences, and social psychology to build a conceptual model for understanding capital structure decisions. Furthermore, a new paradigm is needed due to the fact that some of the conclusions of the agency, pecking order and signalling theories, as pointed out by Norton (1990), are difficult to test without using a survey-based analysis.

This paper attempts to examine the factors influencing capital structure in Libyan companies using evidence provided by

Appendix 1: The Number of Seismic Crews, Drilling Rigs, Wells Completed and the Added Proven Reserves in Libya between 1960-1999

Year	The number of seismic crews at work	The number of active drilling rigs	Exploratory and development wells completed	Added proven
1960	472.5	34	197	0
1961	438.6	35	198	0
1962	359.2	43	209	1500
1963	332.8	46	390	2500
1964	246.5	45	420	2000
1965	215.9	55	302	1000
1966	143.6	21	238	10000
1967	185.6	22	134	9200
1968	149.4	37	150	800
1969	243.7	55	235	5000
1970	126.7	13	245	-5800
1971	44.7	18	81	-4200
1972	48.6	9	55	5400
1973	21	8	82	-4900
1974	33.9	14	72	1100
1975	94.5	9	84	-500
1976	120.9	18	88	-600
1977	90.9	24	136	-500
1978	109.3	28	135	-700
1979	77.6	34	220	-800
1980	108.4	38	192	-500
1981	183	33	157	-400
1982	163	28	89	-1100
1983	232	35	80	-230
1984	199	34	86	-170
1985	205	34	65	200
1986	135.5	12	40	1500
1987	95.6	15	41	0
1988	127	20	100	0
1989	114.5	17	110	0
1990	143	15	98	135

Source: Mahmud and Russell, (2002).

9-The Libyan Dinar was linked to the Pound Sterling from 1951 until 1971 and to the US Dollar thereafter, but since March 1986 it has been linked instead to Special Drawing Rights (SDRs).

References

- Alsoda, A., 1973. Is it necessary adjusting the Libyan Pound versus the Inflation. *Studies in economy and trade*, 9 (2), 45-69. (In Arabic).

- Country Analysis Briefs. (2002). Libya [online]. Available from http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/libya.html [Accessed on: 10.07.2002].

- Hussey, J. and Hussey, R., 1997.

- Business Research: A practical guide for undergraduate and postgraduate students. UK: Macmillan press Ltd.

- Jennings, D., Feiten, J. and Brock, H., 2000. Petroleum Accounting: Principles, Procedures and *Issues*. 5th ed. Texas: Professional Development Institute.

- Mahmud, M. and Russell, A., 2002. Evidence that the terms of petroleum contracts influence the rate of development of oil fields. *OPEC Review*, March, 21-44.

- Pallant, J. 2001. *SPSS Survival Manual: A Step-by-step Guide to Data Analysis Using SPSS for Windows*. Australia: Allen & Unwin.

Widdershoven, C. (2002). Libya's Oil & Gas Sectors Leading New Ventures? [online]. Available from: http://www.mideastinfo.com/archive/cw/libyaoil.htm[Accessed on: 14.08.2002].

The UN and the US sanctions were seen by the interviewees as having negatively impacted the Libyan economy in general and the oil and gas sector in particular to varying degrees. Although the Libyan oil sector has managed to open new markets, according to the interviewees, the sanctions caused a large increase in production costs. In the new era, with Libya now re-joining the world community in both political and economic terms, the likely premium will be on flexibility, as the financial and industrial sectors are gradually re-exposed to market forces. Relatedly, Libya has adopted a policy of fixing its exchange rate, meaning that there is no straight forward relationship between Libya's oil revenues and the value of the Libyan Dinar. Future years may see this policy come under severe pressure if Libya continues with its current policy of economic integration at the global level.

Footnotes:

1-It was not possible to meet this interviewee because he was moving around Libya at the time the research was undertaken.

2-Essential alimentary goods in Libya include: milk; sugar; plain; vegetable and olive oil; tea; coffee; and tomato sauce.

3-These cost reductions were primarily in the form of salary reductions.

4-Libya has reduced oil-related costs by using its own crude oil reserves to produce finished oil products for domestic consumption. Previously, normal practice was to export crude oil and import the completed products.

5-Libya's influence in OPEC is largely derived from its position as one of the largest producers of crude oil in the world. Libya is the major oil exporter to many parts of the world, including Europe (Country Analysis Briefs, Libya, 2002). It was the number one country for new exploration, development and production ventures in 2000 (Widdershoven, 2002).

6-Ras Lanuf Corporation is the biggest refining centre in Libya; the third stage development includes the building of several new chemical factories.

7-This period being 19 years after the first year of oil production in Libya and ends with the imposition of US sanctions.

8-The Kruskal-Wallis Test facilitates comparison of the scores on a continuous variable for three or more groups. Scores are converted to ranks and the mean rank for each group is compared. A significance level with a value lower than .05, indicates that there is a statistically significant difference in the variable across the groups. The Mean Rank for the groups will then indicate the group with the highest overall ranking, corresponding to the highest score on the variable (Pallant, 2001).

that the value of the Libyan Dinar generally reflects political rather than economic thinking.

Interviewee 3 also indicated a belief that no strong relationship exists between Libya's oil revenues and the value of the Libyan Dinar; he mentioned a study by Alsoda (1973) in this context. Alsoda's study pointed out that as the Libyan Dinar is not a free currency, it tends not to be used in Libya's transactions with other nations. In fact, Libya undertakes these transactions using its hard currencies, and so the value of the Libyan Dinar has no impact on the profitability of these transactions. However, Libya can profit from managing its hard currencies efficiently; Alsoda (1973) recommends increasing the value of the Libyan Dinar for internal purposes, explaining that in so doing, the nation will reduce imported inflation and provide stability in the local prices of imported goods. Furthermore, the author recommends use of a multi-exchange rate policy, as adopted in other developing countries, including Egypt and Sudan. This change would allow Libya to gain the advantages of the new price for Libyan imports, while still using the old price in other transactions, in particular when any income arising in Libya is transferred to the outside world.

Summary and Conclusion

The Libyan experts interviewed for this study indicated that oil price movements have major implications for the nation's financial performance because Libya's economy is heavily dependent on oil revenues. Libya has adopted a long-term plan for the oil sector, based around extraction of the maximum quantity of oil in the long-term, and has increased its share of various oil production agreements in an attempt to maximise its oil revenues. Although Libya has tried to reduce its dependence on the oil sector and establish new sources of revenues, the nation's economy is still believed to be greatly dependent on oil revenues. However Libya is perceived by the interviewees to have managed, to a degree, to reduce the impact of low oil prices by employing policies to compress expenditure and reduce production costs, as well as by starting refining activities inside and outside Libya.

The Effect of Exchange Rate Fluctuations

It was considered important to examine perceptions regarding the effect of exchange rate fluctuations, and so a further section of the interviews investigated the relationship between oil pricing risk and the relative values of the Libyan Dinar and the US Dollar. Views amongst the interviewees were again mixed; for example, Interviewee 11 chose not to give an opinion on this issue, suggesting instead that it was a matter for investment experts on this subject, whereas four interviewees volunteered the opinion that an indirect relationship exists between the exchange rate and Libya's oil revenues. In particular, these interviewees believed that oil revenues are the main source of hard currency in Libya, therefore higher oil prices provide Libya with higher oil revenues, which in turn provide the nation with hard currency. Higher oil prices in turn allow Libya to control the value of its local currency (in either direction) whereas lower oil prices are likely to lead to a depreciation of the Dinar.

Six of the interviewees expressed the view that there is no relationship between Libya's oil revenues and the strength of the Libyan Dinar. For example, Interviewee 9 indicated that Libya's adoption of a policy of fixed rates means that there is no relationship between Libya's oil revenues and the Libyan Dinar. However, this interviewee suggested that, in the longer term, oil revenues do exert some influence on the value of the Libyan Dinar, noting that the direction of the relationship in practice is the opposite of what might be expected.

Interviewee 7 stated that while there may well be a theoretical link between Libya's oil revenues and the value of the Libyan Dinar, in practical terms no such relationship exists, as was evident when Libya depreciated the Libyan Dinar during periods when oil revenue was high. For example, the largest depreciation of the Libyan Dinar took place in 2002 when the average oil price was $22.81 per barrel; in contrast, the currency's value has appreciated at times when revenues are low, e.g. in 1998 when the average oil price was $11.91 per barrel. This interviewee added

The Kruskal-Wallis results regarding the number of active drilling rigs indicated that P1 had the highest total with the lowest being recorded in P2. This result suggests that the US sanctions had the most severe negative impact on the oil and gas sector in Libya, although drilling activity recovered somewhat when the UN sanctions began in 1992. The results regarding: (i) the number of exploratory and development wells completed; as well as (ii) additions to proven crude oil reserves, indicate a higher mean rank for both measures by the time of the UN sanctions, but the differences were insignificant. This finding is consistent with the sanctions having a negligible impact on this aspect of oil and gas activity in Libya.

The results across the four indicators suggest substantial differences in the impact of the sanctions on the Libyan oil and gas sector; this appears to contradict the suggestion by Mahmud and Russell that:

The four indicators are related, since increased seismic crews permit identification of more potential structures, which, in turn, involve more drilling activity to discover deposits. Ultimately, this would probably result in increased completion of exploratory and development wells and enhanced discovery of proven crude oil reserves (Mahmud and Russell, 2002, p. 31).

The results obtained in this paper do not support this contention. However, the current study's findings are, consistent with Jennings *et al.* (2000) who stated that, after drilling the well to final depth, the operator will either decide: (i) to develop and complete the well (if it is profitable) or; (ii) to abandon if it is not. Any additional wells may not significantly affect the quantity of crude oil reserves; however, the number of wells always has a direct effect on the rate of extraction of the reserves. Furthermore, visual inspection of the data in Appendix 1, indicates that the relationship between the four measures is clearly different from what Mahmud and Russell's results predict; for example when the number of seismic crews increased dramatically in 1981 from 108 to 183, the other three indicators decreased.

Table 2. Examination of the p-values indicates that there were statistically significant intertemporal differences in the distribution of both the number of seismic crews and the number of drilling rigs. However, the number of completed wells and added proven reserves did not appear to be time-dependent.

The results regarding the number of seismic crews at work indicate that the mean rank of P2 is lower than P1, with the lowest mean rank occurring in P3. These findings suggest that the US sanctions led to a significant decrease in the number of seismic crews operating in Libya, with the UN sanctions leading to a further reduction. In other words, both sets of sanctions had substantial adverse impacts on the Libyan oil and gas sector; however, in terms of changes in mean rank, the impact of the UN sanctions appears to have been greater.

Table 2: Results of the Kruskal-Wallis Test

Indicators	P-value	Periods (mean rank)		
		P1	*P2*	*P3*
Number of seismic crews at work	0.009	14.330	10.000	4.170
Number of active drilling rigs	0.002	15.250	4.330	8.920
Exploratory and development wells completed	0.513	9.000	7.670	11.830
Added proven crude oil reserves	0.725	5.170	11.580	11.750

Note: This table presents the results of Kruskal-Wallis analysis comparing the four measures across the three periods. P1 = 1980-1985; P2 = 1986-1991; P3 = 1992-1997. The figures in bold are the mean ranks.

stated, however, that the sanctions had led to some increases in production costs as a result of the necessity to import oil equipment through third parties.

Many of the views put forward by the interviewees regarding the (non) impact of UN and US sanctions on the Libyan economy and the oil and gas sector appear to conflict with the finding of the aggregate study by Mahmud and Russell (2002). Three possible reasons might explain the apparent inconsistency. First, Mahmud and Russell used four indicators in their study, namely: the number of seismic crews at work; the number of active drilling rigs; the number of exploratory and development wells completed; and additions to proven crude oil reserves. However, these measures might not fully reflect the entire impact of the sanctions; for example, the effect on production costs and employee training might not be incorporated fully. Second, Mahmud and Russell split their data into sub-periods to coincide with the application of new Government policies and the change from concessionary terms to participation terms; the sub-periods used do not therefore coincide with the dates of the sanctions. Third, Mahmud and Russell employed a data set beginning in 1960, the starting point of major oil exploration in Libya. Arguably, it might be worth re-performing the tests, but excluding the early period and beginning later to avoid the results being overly influenced by the dramatic changes in oil exploration and production that took place during the 1960s and 1970s, to obtain more generalisable evidence.

To undertake the replication of the Mahmud and Russell (2002) study, the same four indicators were used. In contrast to the earlier study, three five-year periods - chosen to coincide with major changes in the sanctions regime - were employed. The first period, 1980-1985 (P1), represents a regular production stage[7]; the second period, 1986-1991 (P2), reflects the time-span over which US sanctions were in place, while the third period, 1992-1997 (P3), covers the first five years of UN sanctions.

The results of a Kruskal-Wallis[8] test comparing the values of the four indicators across the three periods are presented in

UN. One interviewee indicated that the consequences of the UN sanctions were the most severe, but another thought that neither UN nor US sanctions had significantly affected the Libyan economy in general or the oil and gas sector in particular.

Five of the eleven interviewees indicated that the consequences of the sanctions have been greater in the oil and gas sector than in other parts of the Libyan economy. For example, Interviewee 6 highlighted the large increase in the cost of production-related spare parts and equipment caused by both sets of sanctions, which in some cases rose by around 300 per cent because of the need to source these items externally. This interviewee added that although the Libyan oil sector had managed to open new markets such as the UK and Canada, the period of sanctions was characterised by serious problems regarding employees' training and the obtaining of technical equipment; both of these difficulties had adversely affected the maintenance of oil fields and growth levels in the oil sector. For example, the third stage of development at the Ras Lanuf Corporation(6) was halted Because of these sanctions.

Interviewee 10 indicated that while many believed the sanctions not to have affected the Libyan economy, he thought that they had inflicted serious damage, especially in the oil sector where production costs had increased significantly, while production rates and exploration activities decreased. Interviewee 9 indicated that for the oil and gas sector the consequences of the US sanctions were greater than the consequences of the UN sanctions, stating that:

The impacts of these sanctions on the Libyan macro economy are many; some physical and others moral.

Interviewee 8 stated that the consequences of the US sanctions on the Libyan economy were not great, whereas, the UN sanctions had had a devastating impact on all sectors, including oil and gas. In contrast, Interviewee 7 believed that neither the UN nor US sanctions had damaged the Libyan economy in general or the oil and gas sector individually; he pointed to the results of Mahmud and Russell (2002) as supporting this opinion. This individual

to create new sources of GDP. As an alternative to broadening the nation's industrial base, Libyan attempts to compress expenditure were seen as proving to be more successful. Two interviewees outlined specific examples of areas where central expenditure had been reduced, including the cancellation of some premiums (reducing salaries), the transfer of some Governmental employees to private institutions, the imposition of new quotas on imports and the foreign transfer of hard currencies. Interviewee 11 added that the lowest expected oil price (based on historical trends) is used in the planning stage.

Three interviewees believed that oil price variability has a stronger impact on development expenditure than on administerative expenditure. This view is evidenced by the simultaneous decline in development spending that has taken place in Libya since the mid-1980s; development plans have, as a result, become annual occurrences since 1985, rather than operating on the basis of the previous system of three- or five-yearly reviews.

Interviewees 5 and 6 indicated that the Libyan government has taken action to reduce production costs[3], in response to low oil prices, while Interviewee 7 noted that Libya has managed to lessen the impact of low oil prices by starting refining activities both within and outside the country[4], adding that Libya refines approximately 300,000 barrels per day in refining industries located abroad, but domestically-owned. In addition, two interviewees stated that Libya works with OPEC to help bring about stability in oil prices[5]. However, Interviewee 8 believed that the determination of oil prices is largely a political rather than an economic decision.

The Impact of UN and US Sanctions on Libya

The interviewees' opinions about the impact of UN and US sanctions on Libya generally fell into one of four groups. Seven individuals thought that the UN and US sanctions led to equally negative consequences for the Libyan economy, including the oil and gas sector, while two of them believed that the impact of the US sanctions was greater than the effect of those imposed by the

big petroleum companies are prevented from working in Libya ... The oil price does not affect oil production because oil revenue is the main source for the Libyan economy.

Interviewees 10 and 11 also explained that there is probably an intention to extract oil on the basis of Libyan national interest. Interviewee 11 indicated that:

The NOC has a long-term plan to extract oil and this plan includes two aspects: to maintain the oil production levels and to undertake new exploration activeities.

According to Interviewee 7, Libya intends to rely on the use of advanced technological equipment that allows for the extraction of the maximum quantity of oil in the long-term. As a result of the early stages of implementing this strategy, Libya has reduced its oil production from approximately 3.31 million barrels per day (b/d) in the early 1970s to between 1 to 1.5 million b/d in recent years. The interviewee also indicated that in order to maximise its oil revenues, Libya has increased its share of many oil production agreements as well as playing a significant and direct role in increasing oil prices, particularly during the 1970s. Overall, this evidence suggests that in Libya, production activities are more likely to influence oil prices than vice-versa, reflecting the nation's share of global oil production.

Methods of Reducing the Impact of Oil Price Changes

A further section of the interviews investigated the policies and procedures that the Libyan State adopts to reduce the impact of oil price fluctuations. The interviewees again expressed a range of views about the issues that are most relevant in the context of an examination of pricing volatility. For example, eight of the interviewees believed that the Libyan government invests heavily in the industrial and agriculture sectors in an attempt to create new sources of national wealth and thereby reduce its dependence on oil revenues. However, most of the participants suggested that these efforts had not achieved their objectives, with the result that Libya is still highly dependent on oil revenues; all eight added that, to this day, it is proving difficult

Table 1: Correlation Between the Key Factors Mentioned by the Interviewees over 1981-2001

	Oil Price	Imports	Tax Revenue	Customs Revenue	Non Oil Revenue
Imports	0.606*				
p-value	*0.004*				
Tax Revenue	0.032	0.484*			
p-value	*0.891*	*0.026*			
Customs Revenue	-0.179	0.151	0.630*		
p-value	*0.438*	*0.513*	*0.002*		
Non Oil Revenue	-0.046	0.326	0.823*	0.571*	
p-value	*0.843*	*0.149*	*0*	*0.007*	
Administrative Expenditure	0.349	0.579*	0.608*	0.703*	0.612*
p-value	*0.121*	*0.006*	*0.003*	*0*	*0.003*
Development Expenditure	0.880*	0.717*	0.27	0.068	0.137
p-value	*0*	*0*	*0.237*	*0.768*	*0.554*

Note: This table presents the correlation between Libyan oil prices, adminis trative expenditure, development expenditure, imports, tax revenue, customs revenue and non-oil revenue over the period 1981-2001. A * indicates that the coefficient is significant at 5% level on the basis of a two-tailed test..

Oil Production Policies

The second part of each interview dealt with the oil production policies adopted by the Libyan State and the effect of these on oil price variability. Six of the interviewees indicated that, as Libya is a member of OPEC, its production level is largely determined externally and there is no alternative long-term oil extraction strategy. However, Interviewee 2 believed that a separate long-term plan exists at the Planning Ministry, as did Interviewee 6. The latter pointed out that:

The US sanctions had a strong negative impact on the Libyan petroleum sector. They make the development of the petroleum sector very difficult because the

Inspection of the table reveals that, for oil prices, the only significant relationships are positive ones with development expenditure and imports. For imports, additional significant positive relationships exist with: development expenditure, administrative expenditure and tax revenues.

This data is presented here as it reflects the variables mentioned regularly by the interviewees; in addition, the data appear to be consistent with the opinion of Interviewee 5 that oil prices do not affect the current administrative budget to the same extent as in the past, mainly because the administrative budget is financed from non-oil revenue. However, inspection of Table 1 also reveals that the correlation coefficient between the administ-rative budget and non-oil revenue is positive and statistically significant.

The correlation results are consistent with the beliefs of Interviewees 8, 9 and 10 that oil price fluctuations positively influence development expenditure, imports and tax revenue, but appear to run counter to the idea that imports have a positive impact on customs revenue. In fact, most imports are undertaken by the state for its development projects and no customs duties are paid; this could in turn explain why no relationship was found between the level of imports and customs revenue. The main reason for the rapid increase in Libyan customs and tax revenues since 1993 is the resurgence of the private sector.

fixed; and (iii) the lack of progress in diversifying economic activity, with Libya failing to organise a significant non-oil industrial sector. For example, Interviewee 7 pointed out that:

The Libyan economy is heavily dependent on oil revenues, and oil revenues are calculated by multiplying the quantity of exported oil by the oil price. In fact, the quantity of exported oil is a fixed proportion determined by OPEC. Oil price fluctuations therefore have a direct influence in the same direction up and down on: Libyan GDP; per capita income; the general budget; hard currency; exports and imports; the balance of payments; development budgets; and actual expenditure on the development budget.

Interviewee 5 stated that oil price fluctuations only partially influence imports because some Libyan imports such as essential alimentary goods[2] are not influenced by changes in oil prices. This interviewee added that oil prices do not directly affect the administrative budget as much as in the past because the budget is in creasingly financed from other sources such as customs and tax revenues. However, Interviewees 8 and 10 both stated that customs and tax revenues are strongly affected by oil prices, explaining that the higher the oil price, the higher the oil revenue and the more the country can afford to make development plans that raise the value of imports.

Interviewee 9 highlighted that the oil price impacts the micro economy through the value of actual expenditure on development plans; in particular, a large scale development plan leads to a big increase in demand. Such a rise influences the level of investment and creates a wide range of new jobs, which in turn maximise customs and tax revenues.

Table 1 presents the correlation matrix for the key variables mentioned by the interviewees as being relevant in the context of oil pricing risk in Libya. Specifically, data for oil prices, administrative expenditure, development expenditure, imports, tax revenues, customs revenues and non-oil revenues are shown.

rview, the answers were written down and immediately following the end of each interview the notes were reviewed to ensure that none of the interviewee's comments were lost. The decision to write down the answers rather than tape them was made because the former recording method can encourage a higher degree of frankness (Hussey and Hussey, 1997); in addition, the method was recommended by the Libyan experts on the first trip, for the same reason. The interviews were structured in nature and were based around the seven questions.

For many years the exchange rate in Libya was fixed, but since 1999 CBL has gradually engineered a large depreciation of the Libyan Dinar (LYD). As a result, in 1999 1 LYD equalled 2.165 US $ whereas in 2006, 1 LYD equalled only 0.68 US $. Furthermore, as Libyan oil revenue is directly related to the value of the US dollar, it is possible that fluctuations in the strength of the US Dollar could impact the Libyan economy severely. The role of the exchange rate on the Libyan economy was therefore included in the discussions.

The interview questions were divided up into sections covering the following five themes: (i) the impact of oil price fluctuations at both micro and macro level; (ii) the policies that the Libyan State adopts to reduce the impact of oil price fluctuations; (iii) the effect of UN and US oil sanctions on the Libyan economy; and (iv) the effect of exchange rate fluctuations.

The Impact of Oil Price Changes

The first part of each interview examined views about the impact of oil price movements on the Libyan macro and micro economy. All of the interviewees concurred with the view that the state of the Libyan macro-and micro-economy is highly dependent on the oil price, typically pointing out that when oil prices rise there will be a positive effect on the Libyan economy and vice-versa. Reasons given by the interviewees for this belief included: (i) the fact that Libya's economy is based largely on oil revenues, with oil representing about 95 per cent of total hard currency; (ii) the tendency in Libya for the level of oil production to be virtually

main research interviews took place between 15th June 2003 and 6th September 2003, during which time 11 interviews were conducted, each lasting an average of 40 minutes.

The 11 Libyan experts selected for interview were chosen because their qualifications, experience and positions indicated that they were likely to have relevant and timely knowledge about the oil and gas sector in Libya. To allow a breadth of different perceptions to emerge, the interviewees were also chosen to represent a wide variety of backgrounds and included academics, Government officials, an Insurance company and a senior Libyan representative at OPEC. The English language was used in developing the questions to be asked, but the Arabic language was used for the interviews themselves. Ten of the interviewees have a PhD, five of these are in economics and five in accounting; and the only interviewee without PhD has an academic background in chemical engineering. Two of the interview ees have ministerial experience, one as the Minister of General Planning (currently with a position as the Minister of the Economy); prior to that this interviewee was the chairman of the Central Bank of Libya (CBL). One of the interviewees has experience as Minister of Monitoring and Control (while also serving as the Minister of Finance). One interviewee recently served as Libya's representative in OPEC; he is also a consultant in the Libyan National Oil Company (NOC) and was the chairman for teh years. The chairman of the Libyan Insurance Company, previously the deputy of Ministry of Finance, was also interviewed, while another interviewee is the current chairman of the Economic Research Centre in Benghazi, a board director of CBL, a member of the General Planning Committee and had previously served as the Dean of the Economics Faculty at the University of Garyounis. The other six interviewees, all academics, were selected because the Libyan government regularly employs such staff members as consultants and managers of state corporations, and as senior Government officials.

Each interview was conducted face to face, except for interview number 11 which was conducted by telephone[1]. During each inte-

Oil Price Changes and the Libyan Economy: Perceptions of Libyan Experts

Idris Elsharif
Faculty of Economics, University of Garyounis, Libya

Bruce Burton
School of Accountancy and Business Finance, University of Dundee , the UK

Introduction

The impact of oil price changes on the demand for (and the supply of) the output of the oil and gas industry suggests that increased knowledge about the nature and effect of crude oil price movements is likely to be of interest to most institutions and organisations in the global economy. The importance of the energy sector is evident even in country as Libya where the nation's massive dependence on oil export revenues renders the economy especially prone to significant swings in oil prices.

This paper therefore, provides an analysis of the interviews conducted with Libyan experts to investigate the impact of oil price changes on the Libyan economy. In particular, the interviews were used to investigate: (i) the impact of movements in crude oil prices and exchange rates; (ii) how the Libyan state attempts to manage exposure to these risks in order to reduce their impact; and (iii) the role of UN and US oil sanctions on the Libyan economy. The more general aim of the paper is to examine the extent to which perceptions regarding oil price change exposure in a developing country without a liquid stock market but with a great dependence on the success of the oil industry.

The Interview Method

A pilot interview conducted in April 2003 to ascertain the scope for using a full series of interviews to establish views on the effects of price movements. The interviews took place at the Faculty of Economics at Garyounis University; during this pilot interview a number of academic staff with a good knowledge of the oil industry provided helpful advice regarding both the content of the interviews and the identities of suitable interviewees. The

Articles

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research , through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business" volume 24 for the year 2005.This volume includes several researchs , and essayes , which were submitted and accepted for publication during 2006 . These articles are in the area of economics, management ,accounting , finance , political science , and statistics .

In addition to the obove this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period of June-December 2005 , for the purpose of facilitating research function by post graduate students in libya .

This journal accepts , theoretical and applied researches in related fields of interest .It also welcomes all scientific criticsm , comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be ascientific mean for comm.-unications between all interestd parties in the field of scientific reseach in the area of economics , business , political science , and applied quantitative methode in libya and abroad .

The Editors

DIRASSAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editor

Prof. EL Kilani A. EL Kilani ,Ph.D

Associate Editors

Prof. Fathi S. Abusedra, Ph.D

Prof. Salem E . Elhossade, Ph.D

Prof. Ali Saeid Ali,Ph.D

Dr. Faisal S. El kikhia, Ph.D

Editorial Assistant

Miss. Basma M. Elzawi

Advisory Committee

Prof. Ben Issa A. Hudanah, Ph.D

Prof. Mahmud M. Baadi, Ph.D

Prof. Ali M. Shembesh,Ph.D

Dr. Ibrahim S. Elrifadi, Ph.D

Volume 24 | 2005



DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 24 2005

Articles

Oil Price Changes and the Libyan Economy : Perceptions of Libyan Experts .

Dr. Idris Elsharif Dr. Bruce Burton

The Theeory and Practice of Capital Structure : A survey of Libyan Companies .

Dr. Fakher Buferna Dr. Kenbata Bangassa Dr. Lynn Hodgkinson

Abstracts

Industry in Libya : Between the Admmistrative Requirements , State and Strategic Management .

Dr. Abduljaleel A . ELmansouri

The Political Socialisation and Changing Attitudes to the Role of Women : Analytical Study of Womens Image in the Limyan School Curriculum .

Dr. Amal Suleiman Obeidi

Garyounis University Professors Research Activities : Motivations, Ubstacles and Development Suggestions .

Dr. Mikael Idris Refady Miss . Amani AA . Elkadiki

Issued bi - annually by the Research Office , Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Great Socialist Peoples Libyan Arab Jamahiriya.